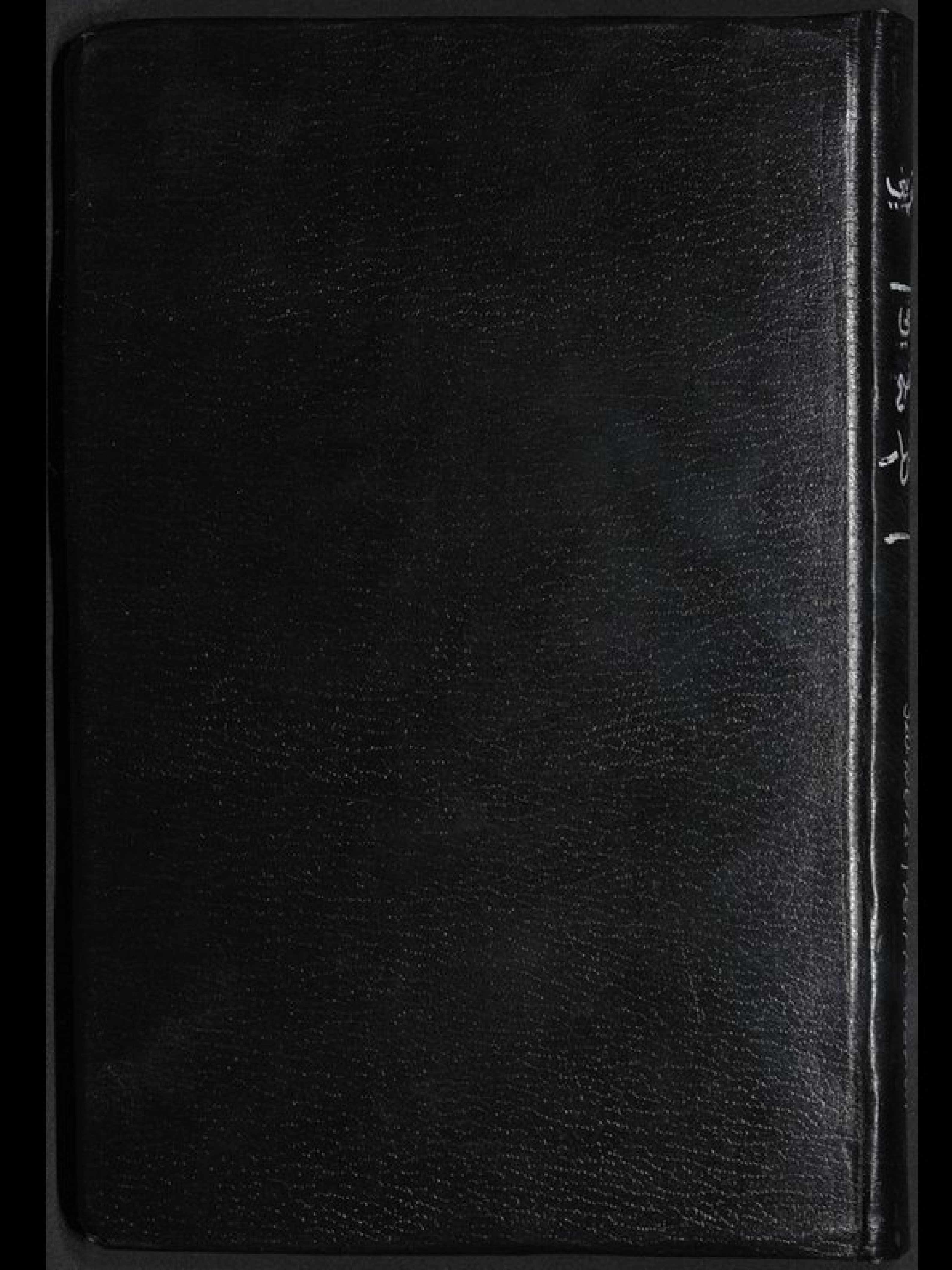
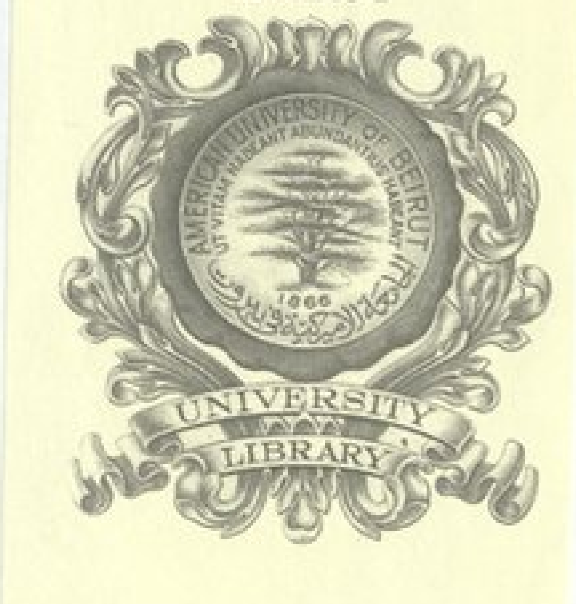
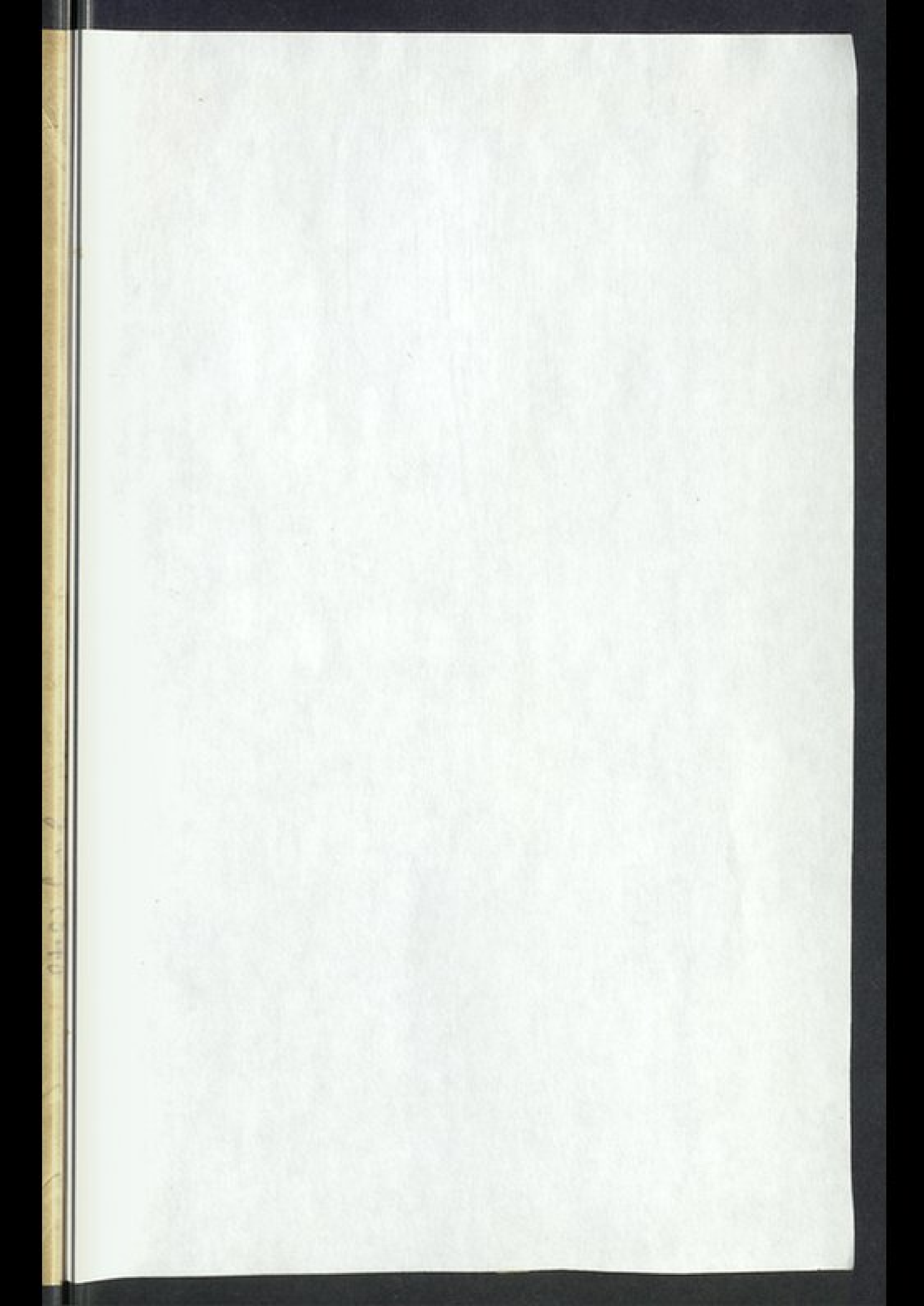



AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT
UNIVERSITY
LIBRARY



في وضح النهار

مقالات مختارة

بقلم

جبران تويني

مطبعة « النهار » — بيروت



طبع من هذا الكتاب
مئة نسخة على ورق مصقول
مرقمة من واحد الى مئة

مقدمة

« في وضح النهار » !..

ليس الكتاب الذي بين يديك ايها القارىء الكريم كتاباً ذا موضوع واحد ، وليس هو بالجديد الذي لم يسبق لك ان اطلعت عليه او على بعضه ،وانما هو مجموعة اخترتها من مقالات سبق لي ان كتبتها في « الاحرار » وفي « النهار » ، عالجت فيها المواضيع التي عرضت للبحث من سياسية واجتماعية واقتصادية . فهو سجل للحوادث كنت أدوّنها فيه يوم وقوعها ، مع التأثير الذي كان يخالجني اثناءها

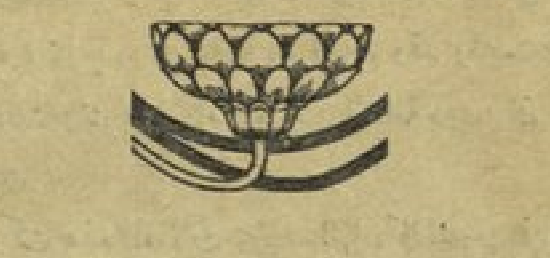
ولا تحتوي هذه المجموعة على « كل » المقالات التي كتبتها بل على « بعضها » ، مما تيسر لي جمعه وترتيبه . وقد راعيت في اختيارها تسلسل الحوادث وتنوع المواضيع جهد الطاقة دون ان أحصرها في موضوع معين

وقد تركت هذه المقالات على حالها ، كما نشرت في حينه دون ان أبدل فيها حرفاً ، ليجد فيها القارىء صورة صادقة عن الحوادث والآراء خلال هذه الفترة من الزمن

واذا حظيت هذه المجموعة برضى القراء،وهو ما أرجوه،أقدمت عندئذ على نشر مجموعة ثانية من المقالات التي لم يتسع لها الجزء الحالي

وجل ما أرجوه ان يستقبل القارىء هذا الكتاب بسعة صدر ، فيغضي عما قد يكون فيه من نواقص

بيروت في ٢٦ ايار سنة ١٩٣٩ جبران تويني



الى المتفرنجين

نحن عرب قبل ان نكون مسيحيين و مسلمين

« الاحرار » — ٩ تموز سنة ١٩٢٩

غضبت « الاوريان » للخطاب الذي ألقاه النائب الاستاذ فوزي بك الغزي في حفلة الجامعة الوطنية في عاليه ، وقال فيه : « ان السوريين في الساحل والداخل لا يعرفون غير قومية واحدة ليست اسلامية ولا مسيحية ، بل هي قومية عربية » . غضبت لهذا الكلام الشريف فعادت الى نغمة قديمة اصبحت تملها الاذان لفرط تردادها ، واصبحنا نرى تفنيدها نوعاً من الضرب في الميت ، لانها فكرة قد ماتت وانتقلت الى جهنم وبئس المصير !...

تزعم « الاوريان » ومن لف لفها من المتفرنجة ان لبنان بلد غير عربي ، وان حضارته نصرانية . ونحن نقول للزميلة انه لا يوجد للبنان حضارة دينية خاصة ، لانه ليس مؤلفاً من طائفة واحدة ، بل هو مجموعة طوائف ليس لها مثيل في بلاد العالم . فمن الخطأ ان يقال انه بلد ذو حضارة نصرانية ، فهو بلد عربي ، وسواء أكان أهله فينيقيين

ام آراميين ام سريانا ، فقد استعربوا ، وامتزجوا في هذه البوتقة العربية ، وأصبحوا يؤلفون مع عرب لبنان قوماً عربياً خدم اللغة وآدابها خدمات جلى ، فضلا عن خدماته للنهضة العربية في مختلف نواحي الحياة .

وانه لمن المستغرب ان يقوم في القرن العشرين من يريد ان يخلق « قومية دينية » . واذا نحن حاربنا فكرة الوطن القومي الصهيوني في فلسطين لانها قومية دينية ، فلا نسلم بان يكون لبنان وطناً قومياً مسيحياً ، بل هو بلد عربي الجنس واللسان ، يحافظ على عروبته تاركاً لكل من ابنائه الحرية في عبادة ربه باي دين أراد . فالقول بان لبنان غربي ، لا يمت الى العروبة بنسب ، انما هو انكار للحقائق . ولئن كانت مدارس بعض الارساليات قد « قولبت » فريقاً من خريجيها بالقالب الافرنجي ، وأرادت ان يقطعوا كل صلة لهم مع العرب ، فليس ذلك بالسبب الكافي ليصبح لبنان اوروبياً ... واذا كان هؤلاء المتفرنجة الحائرون في قوميتهم ، يعتبرون انهم غير عرب ، وانهم اوروبيون ، فلينتقلوا الى الاصل الاوروبي . أما لبنان فلن يبدلوا فيه قوماً بقوم ، وسيظل عربياً ولو كره المتفرنجون

وما أدري والله لماذا ينكر بعض اللبنانيين المتفرنجين « المتفنيقين » عروبتهم ؟ أتراهم يخجلون منها ؟ و كيف يخجلون وللعرب آثار خالدة في الحضارة والعلوم ، لا تقل عن آثار الرومان واليونان روعة وجلالا ؟ ام تراهم يذكرون الحروب الدينية التي صبغت صعيد البلاد العربية والمستعربة بالدماء ، فينكروا عروبتهم ؟ فهل يحسبون ان هذا المرض — مرض الحروب الدينية والتقتيل المذهبي — انما هو خاص بالعرب ؟

هل نسوا حوادث الكاثوليك والهوكنوت في فرنسا ، وما تخللها من المذابح؟ فهل نتج عنها ان الهوكنوت مثلا أنكروا قوميتهم الفرنسوية وحملوا لواء الدين الى الابد ؟

ان العرب قومنا ، ونحن نفاخر بحضارتهم كما يفاخر اليوناني واللاتيني بحضارة اجداده . ولئن كانت النعرة المذهبية قد ثارت بعواقبها بين فريق وفريق ، فذلك عصر من عصور الانحطاط يعرض مثله للامم جميعاً ، وهو ليس بالسبب الكافي لحملنا على انكار قومية وجدت ووجدنا منها قبل المسيحية وقبل الاسلام



ولاية مجلس النواب

تقهقر النظام البرلماني منذ الاحتلال

الاحرار – ١١ تموز سنة ١٩٢٩

تنتهي اليوم ولاية مجلس النواب الحالي ، وتبدأ غداً ولاية المجلس الجديد . فنحن نودع المجلس الراحل ونرحب بالمجلس القادم ، آملين ان يتمكن من خدمة البلاد اكثر مما خدمها المجلس السابق ...
ولئن كان المجلس الجديد مؤلفاً في اكثريته الساحقة من النواب الحاليين ، فذلك لا يفيد ان المجلس سيظل حتماً سائراً في استمراره ، ولا يقفل باب الامل بان يكون المجلس الجديد خيراً من المجلس القديم لان المجالس ليست فقط بافرادها ، بل هي احياناً بالمجموع ، وبما يحيط بالمجموع من جو تؤثر فيه مختلف العوارض . وسيجتمع المجلس الجديد في جو غير الجو القديم . فهو مختلف عنه اما في التقدم واما في التأخر ، جعله الله في البلاد من المتقدمين

ولقد خط المجلس المرحوم أبعد الصفحات اثراً في تاريخ لبنان الحديث . فهو الذى وضع الدستور يوم أعطي صلاحية الجمعية التأسيسية . وهو الذي سمع صوت المسيو دو جوفنيل يدوي في جدران

القاعة التي اجتمع فيها ، معلناً نشر الدستور اللبناني . وهذا المجلس هو الذي أكره على تعديل الدستور مرتين ، اظهر حالهما منتهى الاستخذاء والخنوع . فنف بالحبال ذلك الدستور الذي « وضعه » وليداً ، حتى اصبحت حياة الوليد في خطر مستمر كما شد عليه احدهم الخناق

والمجلس « المرحوم » هو الذي حملته المفوضية على تصديق اتفاق الديون العامة دون ان يكون لبنان فيه مذكوراً . فأضاف المجلس الى تناقضاته العديدة تناقضاً جديداً ، اذ تعهد عن لبنان بدفع دين باهظ بموجب عقد لم يذكر فيه اسم لبنان من قبل ، كفريق بين المتعاقدين

ولو اردنا ان نعدد خطيئات المجلس في السنوات الاربع التي اناخ في اثنائها على البلاد بكلكله ، لما وسعتنا المجلدات . واذا عاد المدقق الى محاضر الجلسات التي عقدها المجلس المذكور ، لرأى في كل محضر منها حكماً عليه ، ولتبين له ان المجلس المرحوم الذي كان تمثيلياً ، ثم اصبح تأسيسياً ، ثم تحول الى مجلس نيابي — لتبين له ان هذا المجلس ساعد العاملين على تخريب النظام النيابي مساعدات يذكرونها له بالثناء ، وتذكرها له البلاد بالاسف والنفور . فانه قد اثبت للذين يتتبعون تطور الحياة البرلمانية في البلاد انه لم يكن مجلساً نيابياً بالمعنى الذي تفهمه ، وتريده امة مغلوبة على امرها ، ترجو ان ترى في هيأتها المنخوبة مدافعاً عن حقوقها ، قيماً على شؤونها . بل كان مجلساً يأتمر بامر اولي الامر ويحمل الامة وزر قراراته ، حتى اذا هي شكت مما يفعلون بها ، حجوها ، وقالوا لها هذا مجلسك الذي قرر ، مع ان المجلس لم يكن ليقرر شيئاً من تلقاء نفسه ، بل كان يؤمر بالاقرار

فيطيع ... ، كانوا يحسبونه علينا مجلساً نيابياً

يؤلمنا ان نقول هذا القول ، وان نلجأ الى هذه الصراحة قاسية ، ولكن هي الحقيقة لا بد ان تقال . فان المجلس « المرحوم » حلقة في سلسلة الحياة الدستورية التي جاهدنا في سبيلها ومانبرح مجاهدين . وقد كنا نود ان تكون هذه الحلقة أحسن من مثيلاتها السابقة فكانت الحلقة الاخيرة شراً من الاولى ، ومشى النظام البرلماني بفضل هذا المجلس من سيء الى اسوأ . فقد كانت اللجنة الادارية في لبنان معينة تعييناً، ومع ذلك فان لها من المواقف ما لم يجرؤ على بعضه هذا المجلس المرحوم . وراحت اللجنة الادارية فجاء مجلس تمثيلي « منخوب » كانت قراراته استشارية ، فكانت مواقفه أقل متانة من مواقف اللجنة الادارية ، وجاء المجلس الذي تنتهي ولايته اليوم ، فكانت قراراته استشارية في بدئها ، وكانت مواقفه أقل متانة من مواقف المجلس الاسبق ومواقف اللجنة الادارية . فلما وضع هذا المجلس الدستور ، وأصبحت آراؤه قطعية ، حسبنا انه سيشعر بعظم التبعة الملقاة على عاتقه ويقوم بواجبه الذي حمله اياه الدستور . ولكن حسباننا كان على غير ما ننتظر ، لان الاستمرار الذي بدأ في « المجلس التمثيلي » جرف « المجلس النيابي » معه ، فمشى النظام النيابي متدرجاً في المنحدر ، حتى كفر الناس بالنيابة ونظامها ، واستنكروا الدستور والحكومة التي قامت عليه ، وتمنوا الرجوع الى عهد الوالي والدفتردار

والمجلس « المرحوم » هو المسؤول عن هذه الحالة الشاذة ، بل هو الذي أوجد هذه النفسية الملولة ، بسوء سياسته واشتغاله بالخصوصيات

تجل العموميات ، وبخنوعه الاعمى وتنفيذه امر من له الامر

فهل يطبع المجلس القادم على غراره يا ترى ، أم يعتبر النواب الجدد وبعض النواب القدماء ، بهذه الحالة التي صار اليها النظام نفسه فيعملون على اصلاحها ؟

لقد انحدر النظام النيابي منذ الاحتلال في لبنان من عال الى منخفض ، وظل يتدرج انخفاضاً حتى وصل في عهد المجلس «المرحوم» الى درك لا يستحب معه البقاء . فنود من المجلس الجديد ان يثب وثبة الى الوراء يبرهن بها على ان البلاد لم تسقط في الهاوية بعد ، فيعيد الايمان بالنظام النيابي الى بعض النفوس التي داخلها الشك في صلاحه



زمرة السراي

— ١ —

« الاحرار » ـ ٢٤ تموز سنة ١٩٢٩

... وهي فئة من « جمهورية الاحوان » في لبنان ، احتلت دواوين السراي الصغرى في بيروت ، وراحت تتصرف بمقدرات البلاد كما تريد وكما يراد منها ان تريد ...

تعيش هذه الزمرة في محيط يفصل ما بينها وبين الامة ، فلا هي تشعر مع الشعب في آلامه ، ولا هي تفكر الا في مصالحها وسياساتها وجل همها من هذا « الاحتلال » ان تنفذ رغبة اسيادها القابعين في الاديرة والقصور ، وان توظف المحاسيب وتقضي مصالح الانصار . وأما الامة وحقوقها المضيعة ، وأما البلاد وتدهورها الى هاوية الفقر والذل ـ اما كل هذا فلا يعني زمرة السراي منه شيء بل هو في نظرهم من سفاسف الامور

أليسوا راتعين في بحبوحة من العيش ، يأكلون من أطايب ما رزقتهم الامة ، ويرفلون في الديباج والحرير ؟ أليست لهم القصور المشيدة ، والسيارات الفخمة ، تخفق على مقدمها الرايات ؟ أليس لهم الجاه والنفوذ ، يعزون من يشاؤون ، ويحسبون انهم يذلون من يشاؤون ؟

فما لهم ولهذه الامة ان أملست ولم يبق في جيبها قرش ! وما لهم وللشعب ان يرزح تحت نير الضرائب المباشرة وغير المباشرة ! وما لهم وللبلاد ان عصرتها رسوم الجمارك وامتصت دماءها شركات الاستثمار !... ما لهم ولهذا جميعاً !.... ألا يبقى في الخزينة ما يكفيهم ؟ وماذا يهم هذه الزمرة ان كان ما في الخزينة لم يصل اليها الا وقد اعتصره الجباة من القلوب قبل الجيوب ؟...

أمة تذوب وشعب يضمحل ، وتجارة أصيبت بالبوار ، وبلد أشرف على الدمار . وثمة حكومة تنظر الى هذه الفواجع المستمرة تصيب الشعب في صميمه دون ان تتحرك لملافاتها ، كأنما هي فواجع تصيب قطيعاً من الماشية . ووالله ان الماشية لتجد من يطلب الرفق بها في جمعية من ذوي العواطف ... أما حكومة هذا الشعب فهي تنظر الى اضمحلاله كأنها تنظر الى مشهد من مشاهد السينما ...

مضى على الحكم الوطني الدستوري في لبنان اربع سنوات الا قليلا . وقد كنا في عهد الحكم المباشر نحنّ الى الحكم الدستوري الوطني ، لنرى فيه حكومة من الشعب تشعر مع الشعب ، وتعمل على تخفيف البلايا التي تهده هداً .

فماذا كانت النتيجة ؟

كانت النتيجة ان الناس كادوا يترحمون على الحكم المباشر ، وكاد انصار الحكم الدستوري يزهدون فيه « قرفاً » مما يرون . فهم لم يروا من هذه الحكومة منذ ايار سنة ١٩٢٦ حتى اليوم ، ما يدل على انها تريد ان تعمل للشعب عملا منتجاً ، او انها تفكر في مداواة الامراض التي كادت تودي بحياته

استغفر الله بل هم يفكرون احياناً في خلق وظيفة لزيد ، وايجاد مصلحة لعمرو ، وترقية خالد درجات عدة نظراً الى « كفاءاته » ... وانتداب بكر لوظيفة فوق وظيفته حتى يستفيد من التعويضات فوق مرتبه ... بلى هم يفكرون ، ولكن في عزل مختار وتنصيب سواه ، وحل بلدية وتعيين سواها ، متبادلين فيما بينهم الخدمات . فهذا يسهل لذلك مصلحته ، وذلك يقضي للاخر حاجته ، حتى كادت السراي تصبح شركة مغفلة تعاهد اعضاؤها على استثمار البلاد ، وتواصوا على ان لا يدخلوا بينهم غريباً ، ولا غريب الا الشيطان ! ...

بحت أصوات الشعب وهو يشكو ويتألم من فداحة رسوم الجمرك ، فهل قام من زمرة السراي رجل واحد طلب بصفة رسمية من المفوضية ان تخفف عن البلاد عبء هذه الرسوم ؟

وحفيت اقلام الكتاب في ترديد شكاوى الشاكين من فداحة الضرائب ، فهل قام في زمرة السراي رجل واحد فكر في تعديل نظام الضرائب حتى يدفع الغني بالنسبة لغناه ، والفقير بالنسبة لفقره ؟

انهم يفكرون كما قلنا ، ولكن في سياستهم الشخصية ومصالحهم الفردية ، متجاهلين ان في البلاد امة تشقى وشعباً يمشي الى الفقر

ان هذا الاستهتار بالامة حملها على مقت النظام النيابي والحكم الوطني . وانك لترى آثار هذا المقت في كل مكان . فمن المسؤول عن هذه الحالة ؟

زمرة السراي

- ٢ -

« الاحرار » — ٢٥ تموز سنة ١٩٢٩

حدثناك أمس أيها القارىء عن « زمرة السراي » في بيروت ، وها نحن نتحدث اليك اليوم عما جنته البلاد من هذا الحكم الوطني الذي هللنا له وكبرنا ، وعن الخيبة التي احدثتها نتائج هذا الحكم في النفوس

وقد حدثت هذه الخيبة لا لان الحكم الوطني حكم غير ناجع أو غير مستحب ، بل لان الذين قاموا على تنفيذه أساؤوا التصرف فيه ، فجعلوه هزؤاً وسخرية في عيون الشعب ، وسخروا ما أعطاهم من صلاحية ونفوذ لخدمة المحاسيب والانصار ، وحك الحزازات الكامنة في الصدور . فصرفتهم مصالحهم عن مصالح الشعب ، وعاشوا في جو بعيد عن الجو الذي تعيش فيه الامة . فكانوا ينعمون والبلاد تشقى ، ولا يشعرون وهم في نعيمهم بأن عليهم شيئاً من الواجب نحو هذا البلد المسكين

نحن لا نرسل الكلام على عواهنه ، بل ندعم كلامنا بالارقام . فقد كانت ميزانية النفقات سنة ١٩٢١ — اي اول ميزانية لدولة

لبنان الكبير — مبلغ ٢،٤٣٨،٠٠٠ ليرة سورية يقابلها من الواردات ١،٣١٣،٠٠٠ ليرة سورية دفعت المفوضية من واردات الجمارك لتسديد العجز فيها مليوناً و١٢٥ الف ليرة . وفي سنة ١٩٢٢ كانت ميزانية الحكومة ٢،٢١٥،٠٠٠ ليرة سورية ، وظلت الميزانيات لا تزيد عن هذا المبلغ حتى أعلن الحكم الدستوري الوطني سنة ١٩٢٦ فبلغت الميزانية عامئذ ٣،٤٧٠،٥٤٦ ليرة سورية ثم أخذت تزداد على التوالي ففي سنة ١٩٢٧ بلغت الميزانية ٥،٩٠٤،٤٢٣ ليرة سورية وفي سنة ١٩٢٨ بلغت ٦،٠٦٦،٧٨٨ ليرة سورية وفي سنة ١٩٢٩ بلغت ٦،٣٤٢،٤٠٠ ليرة سورية ... هذا عدا عن الاعتمادات الاضافية التي كانت تبلغ احياناً نصف الميزانية . فيتضح من هذه الارقام ان الحكم الوطني الدستوري أثقل كاهل الخزينة بنفقات متزايدة بلغت ضعف ما كانت تنفقه الحكومة أيام الحكم المباشر . وقد تحملت البلاد هذا الغرم دون ان تجني من ورائه غنما

نحن لا نرمي من ذلك الى تنفير الناس من الحكم الوطني الدستوري معاذ الله فقد كنا وما نزال من أشد المتمسكين به ، ولكننا نريد ان نظهر للناس ان « زمرة السراي » التي تولت مقدرات الجمهورية خلال هذه السنوات قد أساءت الى الحكم الوطني والى النظام البرلماني حتى حملت الفريق الاكبر من الشعب على مقته ، فترى هذا الفريق يتمنى الرجوع الى « عهد الدفتردار » ويشكو من هذا الثوب الفضفاض الموضوع على جسم « القزم » كما يقولون ...

نستميح زمرة السراي عذراً اذا نحن سألناها هل اهتمت اهتماماً جدياً بوضع نظام للضرائب يحل محل النظام الحالي ؟ نحن نذكر

حديثاً خصوصياً دار منذ سنتين بين فخامة رئيس الجمهورية وبيننا في هذا الصدد قال فيه فخامته ان النظام الحالي مليء بالعيوب . ولا شك ان فخامته قد تحدث الى رجال حكوماته المتعاقبة في الموضوع ، اذا كانت السياسات قد تركت لهم وقتاً للتكلم فيه . فهل فكرت واحدة من هذه الحكومات بتعديل نظام الضرائب يا ترى ؟ أم ان هذه الحكومات التي كان على رأسها فخامة الرئيس شارل دباس من ايار سنة ١٩٢٦ حتى اليوم كانت تحوّل الضرائب من ورق الى ذهب ، ثم من ذهب الى ورق ، وفي كل « تحويل » كانت الضرائب تزداد حتى وصلت الى ما هي عليه من سوء التوزيع الذي يئن منه المكلفون ؟..

قضت زمرة السراي اربع سنوات الا قليلا ، وهي قابضة على أعنة الحكم . وكانت الميزانيات تتضخم في عهدها تضخما مستمراً . فهل فكرت في انفاق شيء من اموال الميزانيات على مشاريع نافعة ؟ وهل خطر لها يوماً ان تخصص جزءاً من هذه الملايين للري أو للزراعة أو لايجاد أعمال يلقى فيها أبناء البلاد لهم مورداً ؟

استغفر الله فقد كانوا لاهين بالرئاسات والوزارات والنكايات ، عن التفكير في مثل هذه الامور الحيوية . وكانوا يصدقون مايؤمرون بتصديقه ، مأخوذين في تيار السياسات الخصوصية ، لا يحسون معه بما يعانيه الشعب من آلام

فهل يستفيقون يا ترى ، وينظرون الى ما وصلت اليه حالة البلاد ام انهم يظلون في التيار سادرين ؟

ذكرى ميسلون

«الاحرار» ٢٦ تموز سنة ١٩٢٩

في الساعة الثالثة من بعد ظهر الاربعاء ٢٤ تموز ، انطلقت السيارات من دمشق تحمل وفود البلاد السورية قاصدة الى ميسلون ، الى حيث يرقد البطل المجاهد يوسف بك العظمه ، شهيد بطولته وتفانيه في الدفاع عن وطنه

في تلك البقعة ضريح صغير بحجمه كبير بمن فيه ، وبما فيه من رموز . فهو يمثل التفاني الصحيح والبطولة المجسمة ، والتضحية الحقيقية . وهو يمثل فوق ذلك كله صفحة كبيرة من صفحات الكفاح بين حق الحياة وحق القوي

ودعوى القوي كدعوى السباع من الناب والظفر برهانها

مرت بتلك البقعة منذ شهور سائحة اميركية ، غريبة الدار واللسان ، فأبت عليها وطنيتها — والوطني يقدر وطنيات الاخرين قدرها — ان تمر بضريح الشهيد يوسف العظمه دون ان تضع عليه اكليلا من الزهر ، دليل تقديرها للبطل واعجابها باستبساله في سبيل

عقيدته ، فجاء ذلك الاكليل من يد غريبة ، دليلا على عاطفة تستحق الاكبار . وألقت السيدة الاميركية درساً في كبر النفس ونبل الاخلاق وفهم معاني الحياة ، على كثير من « المواطنين » الذين يمرون بذلك الضريح ولا تخشع منهم النفوس لذكرى الراقد طي جدرانه .

ونفرت الوفود من البلاد السورية بعد ظهر الاربعاء الى ذلك المزار ، تحمل عواطف الاحياء الى الميت الحي ، وتقف في تلك الساعة التي تتجلى فيها قدسية الاستشهاد ، وتملأ نواحي المكان رهبة وخشوعا — تقف مجددة العهد على الاستمرار في الجهاد المشروع للوصول الى الحق المغصوب .

فعلى مزار الشهيد يوسف العظمة في ميسلون ، تقف سوريا الشهيدة ذاكرة سيادتها السليبة ، ناظرة الى مستقبلها المكتنف بالغيوم

رحم الله الشهيد ، ورحم الله الاحياء

وثمة ذكريات في غير هذه البقعة من البقاع العربية لا تقل عنها اثراً في النفوس . ولئن كان المدفع قد شق في ميسلون طريق الجيوش الفرنسية الى دمشق ، فان السياسة ودسائسها فقد شقت طرق الجيوش الانكليزية الى غير دمشق من بلاد العرب ، فاحتلتها ، ونكبت كثيراً من البلاد العربية في استقلالها ، فاذا مشت سوريا الى ميسلون تحج الى مزار الشهيد الذي سقط قتيلا في المعركة ، فهناك « ميسلونات » يجب على العرب ان يقيموا لها الذكريات ، وان يحجوا اليها بالارواح ان لم يحجوا بالاجساد

قد سكرنا فوجدنا دولة

الاحرار ــ ١٣ آب سنة ١٩٢٩

حجبتنا القوة عن القراء خمسة عشر يوماً، فنزلنا عند ارادة القوة مكرهين . وها نحن نعود الى الصدور مستأنفين جهادنا بالخطة التي عليها درجنا ، وبالروح التي بها استرشدنا . وما كانت العقوبة التي «هضمناها» الا لتزيد عزيمتنا ، لانها بطشة المستبد خانه البرهان فلجأ في المعركة الى القوة ، وبرهان القوة منها وفيها ... وقد نظرنا الى الغمرة تنجلي عنا مبتسمين ، وكذلك يضحك الحق من القوة وعقوباتها ، فهي اذا قهرته فانما تقهره الى حين ، والعاقبة لاصحاب الحق مهما عتا القوم الظالمون

ان ما رأيناه من عطف الامة علينا يوم كتمت القوة صوتنا ، ليدفعنا الى الاشفاق على زمرة السراي التي لم تشفق على بلادها ، فامست كالدمل العالق بالجسم يمتص منه وما هو عنه بغريب . وقد أعرب لنا الشعب بمختلف الوسائل عن استحسانه لما كتبناه واستهجانه لما فعلوه . فكان هذا الاجماع في استنكار اعمال الزمرة دليلا جديداً على صواب خطتنا وصدق معلوماتنا . وفي ذلك ما يعزينا باننا أوذينا

في سبيل حقوق الامة ، وان الزمرة التي آذتنا ممقوتة من هذه الامة لانها تمعن فيها كل يوم قهراً وابتزازاً واستهتاراً

ذهب معالي رئيس الوزارة في حديثه معنا الى القول اننا نلنا من كرامة رئيس الجمهورية فيما كتبناه عن قضية القنارات، لذلك اضطرت الحكومة الى تعطيلنا دفاعاً عن كرامة الرئيس... ولو انهم اوردوا هذا السبب صريحاً في المرسوم، لكفى الله المؤمنين القتال. ولكنهم شعروا بضعف حجتهم اذا هم استمسكوا به، فاخترعوا تعبير « نال من كرامة السلطة» مع ان كلمة السلطة هي غير كلمة الرئيس فيما نعلم ...

ومع ذلك فاننا لا ندري اين هو النص الذي يوجب احاطة رئيس الجمهورية بهذا النطاق من القدسية ، ويجعل اسمه حرماً لا يذكر بنقد؟ انهم اذا شاؤوا ان لا يكون فخامته موضوعاً للنقد ، فعليهم لقاء ذلك ان لا يجعلوا اسمه موضوعاً للثناء . فالانسان الذي يكال له المدح لقاء اعماله ، لا تمنع عنه النقد هذه الاعمال نفسها. فلكل عمل قادح ومادح... أضف الى ذلك ان رئيس الجمهورية يرأس مجلس الوزراء ويناقش فيه، فهو اذاً يعمل عملاً عمومياً يعرضه للمدح والنقد

هذا ميلران رئيس الجمهورية الفرنسوية السابق . ان رئاسته لم تحصنه من حملة « الكوتيديان » عليه ، ولم تمنع الكاتب « برتران » من كتابة تلك المقالات النارية التي انتهت بخروج الرئيس ميلران من قصر الاليزه ، ولم تلجأ الحكومة الفرنسوية ــــ وهي جمهورية مثلنا كما تدل الظواهر ــــ الى تعطيل « الكوتيديان » لانها انتقدت الرئيس او نالت من كرامته

نحن لا نريد من ذلك القول بان يكون اسم فخامة رئيس

الجمهورية مضغة في الافواه . معاذ الله، فقد كنا وما نزال نكتب اسم الرئيس في وقار واحترام ، مرفقاً بلقبه الرسمي ، لان رئيس الجمهورية عنوان الدولة ورأسها الاعلى ، ونحن نحترم انفسنا فنريد ان يكون رئيس دولتنا محترماً . ولكننا لا نرى في توجيه النقد المهذب الى عمل من اعمال الرئيس العمومية جريمة تستوجب العقاب

وبعد فماذا قلنا عن فخامة الرئيس يا ترى ؟ قلنا اننا أثنينا عليه وعلى حكومته الموقف الصادق الذي وقفاه في قضية الفنارات . ثم مضى الاسبوع فاذا بهما قد بدّلا موقفهما الاول ، فندمنا على ثنائنا ... فأين هي الاهانة وأين هو النيل من الكرامة ؟ وهل كان كلامنا سوى سبب عن مسبب ؟ ولو سلمنا جدلا مع الحكومة بأن ما كتبناه ينال من كرامة السلطة ، فالمسألة لا تحتمل وجهين ، فاما ان يكون ما قلناه صحيحاً ، فيكون التعطيل عندئذ اعترافاً من الحكومة بأن ما كتبناه أصاب منها مقتلا فانتقمت في ساعة غيظ ، والحكومة يجب ان تترفع عن الانتقام . واما ان يكون ما قلناه غير صحيح ، فيكون على الحكومة عندئذ ان تصحح ما رويناه تبريراً لنفسها من التهمة امام محكمة الرأي العام — هذا اذا كانت زمرة السراي في جمهورية الاخوان، تشعر ان في الامة رأياً عاماً ، او ان في البلاد امة لها مع هذه الزمرة حق الحياة

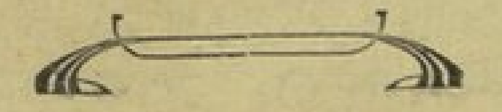
لقد أوذينا مراراً لجرأتنا في قول ما نعتقده حقاً ، فما كان الاذى ليمنعنا من الاستمرار في خطتنا . وليست الاذية الاخيرة التي اصابتنا بتعطيلنا خمسة عشر يوماً سوى حلقة من سلسلة نرجو ان يقصرها صدوف الحكومة عن خطة التخريب التي درجت عليها

وانا لنأسف ان نضطر الى اشغال وقتنا ووقت القراء في توجيه هذا الكلام الى الحكومة ، ولكن مكره أخاك لا بطل . فان الزمرة التي تولت مقدرات الدولة أساءت السياسة بشكل أثار في البلاد تذمراً عاماً واستياء شاملا . وكان من جراء هذه الحالة ان انخفضت هيبة الحكومة في عيون الناس ، وزال ما يجب لها من احترام في النفوس ، لانهم وجدوها لا تشعر معهم في آلامهم ، ولا تهتم الا باستنزاف مواردهم لتسمن نفسها وتزيد مواردها

لقد هللنا للحكم الوطني الدستوري وأملنا به خيراً ، فاذا نحن بعد هذه التجارب المؤلمة نقول مع الشاعر :

ايها الزارع حباً في الربى — جئت تصطاد فطيرت الحماما

قد سكرنا فوجدنا دولة — وصحونا لم نجد الا المداما



عيد المولد

« الاحرار » — ١٧ آب سنة ١٩٢٩

يحتفل المسلمون اليوم بالذكرى الثامنة والاربعين بعد الالف والثلاثمئة لمولد الرسول العربي محمد بن عبد الله . فيتبادلون الزيارات ويقيمون الحفلات . اعاده الله عليهم وعلى البلاد ، وهم ، وهي ، في حال أحسن من هذه الحال

ونحن وان لم نكن من المسلمين الا اننا نرى في عيد مولد محمد بن عبد الله عيداً عربياً عاماً . واذا كان المسلمون يحتفلون بذكرى مولده كرسول من الله لينشر دينه في الخافقين ، فنحن نرى فيه رسولا عربياً نهض بالعرب ووحد منهم الصفوف ، وجعل لغتهم لغة الشعوب التي مشت اليها فرسان العرب وخفقت عليها راياتهم . ولو لم تعصف ريح الشعوبية بدول العرب لظلوا في بلادهم وفي غير بلادهم أسياداً ، على حد قول شاعر النيل في « عمريته » اذ قال :

يا ليتهم سمعوا ما قاله عمر   والروح قد بلغت منه تراقيها
لاتكثروا من مواليكم فان لهم   مطامعاً بسمات الضعف تخفيها
لو انها في صميم العرب قد بقيت   لما نعاها على الايام ناعيها

فنحن كعرب لبنانيين نتوجه بالتحية في هذا اليوم الى الرسول العربي محمد بن عبد الله ، راجين ان يقيض الزمان للاقطار العربية رسولا سياسياً يوحد صفوفها ، ويمشي بها الى السيادة والاستقلال

فوق النعرات الطائفية

«الاحرار» ــ في ٢٩ آب سنة ١٩٢٩

عقد أحد الزملاء المسلمين مقالا في صدد الحملة التي نحملها على زمرة السراي قال فيها عنا: للزميلة ان تنتقد ما تشاء ولكن على طريقة التساهل والانصاف المجردين، لا ان يكون الموظفون المسلمون هم المقصودون على الاكثر في حملتها، لموجدة لها على أحدهم مثلا»...

ونحن نحيل الزميل على «السجل الاسود» الذي ننشره كل يوم ليظهر له انه غير صادق في زعمه «ان الموظفين المسلمين هم المقصودون على الاكثر في حملتنا». فقد نشرنا في السجل اسماء السادة الآتية اسماؤهم: معالي بشاره بك الخوري. الاستاذ شبل دموس. السيد جبرائيل فرعون. معالي نجيب بك ابو صوان. سعادة حبيب باشا السعد. وكل هؤلاء مسيحيون. ونشرنا اسمي صاحب السماحة الشيخ محمد الجسر وصاحب الفضيلة الشيخ محمد الكستي، وهما المسلمان الوحيدان اللذان ذكرناهما. فهل تكون حملتنا «موجهة الى الموظفين المسلمين على الاكثر» كما زعم الزميل وهو يرى اننا كتبنا عن ستة مسيحيين واثنين مسلمين؟

ليعلم الزميل اننا نحمل على زمرة السراي باعتبار رجالها موظفين لبنانيين ، يأخذون الاموال التي يأخذونها من خزينة الدولة ، دون ان تعنينا طائفتهم أية كانت . لان الالوف التي يأخذهـا المسيحي من الخزينة ، لا تختلف عن الالوف التي يأخذها المسلم ، وكل ما في الامر ان هناك اموالا تؤخذ ، ونحن نناقش آخذيها ، أمسلمين كانوا أم مسيحيين . . . وليتأكد الزميل انه لو كان كل رجال الزمرة من المسلمين لما ترددنا في الحملة عليهم بنفس اللهجة ، لاننا في هذا الموضوع وسواه لا نعرف مسلماً ولا مسيحياً بل امامنا قوم يغترفون من الخزينة لنناقشهم الحساب

وماذا كان يقول الزميل يا ترى لو اننا كتبنا عن فضيلة القاضي او سماحة الرئيس ، بعض ما كتبناه عن معالي رئيس الوزارة ؟ انه اذن كان يتهمنا باهانة الاسلام وتحقير المسلمين ، ولكان يدعو المسلمين الى الجهاد اقتصاصاً من « الاحرار » ...

ليعلم الزميل اننا في حملتنا هذه نترفع عن النعرات المذهبية جميعاً

***

المجلس التأسيسي والمعاهدة

الاحرار — ١٨ ايلول سنة ٩٢٩

وقفت القضية السورية في مأزق عسير بعد ازمة المواد الست (١) وأخذ الناس يبحثون الحلول التي قلبها المشتغلون بالقضية ، ويدرسون النظرية القائلة بتقديم عقد المعاهدة على وضع الدستور ، لان الدستور ، ليس سوى وسيلة للوصول الى الغرض الاسامي ، وما الغرض الاساسي سوى تحديد علاقات سوريا وفرنسا تحديداً يزيل الالتباس ويمنع كل اسباب الاصطدام

وقد سبق ان قلنا في ان الذي كان يمنع تقديم عقد المعاهدة على وضع الدستور ، هو انه لم تكن ثمة هيأة شرعية ذات صلاحية يحق لها التعاقد باسم الشعب السوري مع فرنسا ، فأوجدوا المجلس التأسيسي ليوجد الدستور ، والدستور يوجد هيأة برلمانية ، تولي ثقتها حكومة

---

(١) — المواد الست هي التي نشب الخلاف بسببها بين المفوضية الفرنسوية والمجلس التأسيسي اثناء وضع الدستور ، فادى الخلاف الى حل المجلس وانقطاع سياسة التعاون

مسؤولة ، تتعاقد مع فرنسا باعتبارها (أي الحكومة) منبثقة عن الشعب . ولكن وقع الاصطدام الذي لم يكن في الطاقة اجتنابه، لابهام العلاقات التي تسود الفريقين . وكان وقوع هذا الاصطدام في اول مراحل العمل المشترك دليلا على وجوب ازالة الابهام الذي يسود علاقات الفريقين ، قبل الشروع في أي عمل بوجد كياناً حكومياً سورياً ، له السيادة في الظاهر ، ولكنه في الحقيقة معرض كل يوم لاصطدام يشل منه الحركة وينزع منه الروح

كانت حجة الفرنسويين ، وفريق كبير من الوطنيين ، ان عقد المعاهدة بين فرنسا وسوريا لا يجوز ، الا اذا كان في دمشق حكومة نيابية مسؤولة لها صفة للتعاقد باسم الشعب . وقد مشوا الى ايجاد هذه الحكومة فاصطدموا في اول الطريق، واصيبت سياسة التعاون بالشلل ولكن سقطت حجتهم القائلة بعدم وجود الهيأة الشرعية الصالحة للتعاقد باسم الشعب السوري ، فان المجلس التأسيسي الذي « اوجد » ليوجد الدستور والحكومة، هو الان موجود ، فما الذي يمنعه من تعيين لجنة من اعضائه أو سواهم تتولى المفاوضة مع فرنسا وعقد معاهدة تزيل الابهام بين الفريقين، حتى اذا أنجزت اللجنة المفوضة مهمتها هذه، أبرم المجلس التأسيسي المعاهدة مع فرنسا ، وأعلن ان سوريا دولة مستقلة ذات سيادة ، وراح يضع للبلاد دستورها طليقاً من كل قيد ، بعد ان تكون المعاهدة قد أزالت من طريقه كل العقبات ؟

ان المجلس التأسيسي يتمتع بثقة الامة السورية ، وتكاد لا تمرّ فرصة الا اعربت الامة فيها عن وثوقها بالوطنيين من اعضائه ، وهم فيه الاكثرية الساحقة . وليس من ينكر على المجلس صفته النيابية ، فهو

منخوب من الشعب انتخاباً حراً . فاذا قال انه يتكلم باسم الشعب ، كان قوله صحيحاً

قد يقول قائل ان مهمة المجلس التأسيسي بموجب منشور العميد السامي هي وضع الدستور لا عقد المعاهدات ، وان الشعب الذي انتخبه لم ينتخبه الا لغرض معين هو وضع الدستور . ونحن نقول ان المفوض السامي الذي حدد مهمة المجلس لا يملك حق منع المجلس — بعد ان اصبح ذا كيان شرعي — من الانصراف الى المهمة التي يراها مناسبة لمصلحة البلاد . وكذلك الشعب الذي انتخب المجلس التأسيسي لا يحق له ان يقول للمجلس اني انتخبتك لوضع الدستور لا لعقد المعاهدات ، لان التوكيل في الانتخابات لا يجوز تحديده . وقد أصبح هذا المبدأ قاعدة من بديهيات الحقوق الدستورية

ولئن أقدم المجلس التأسيسي على تكليف هيأة من اعضائه او سواهم بهذه المهمة ، فلا يكون قد أتى ببدعة جديدة في الموضوع . لان الجمعية الوطنية الالمانية التى انعقدت في ويمار في ٦ شباط ١٩١٩ ، كان وظيفتها النظر في شروط الحلفاء التي طلبوا اتخاذها قاعدة لعقد المعاهدة ، ثم وضع الدستور . وقد انجزت الجمعية الوطنية هذه المهمة في ٢٣ حزيران سنة ١٩١٩ ، فوافقت على شروط الحلفاء لعقد معاهدة فرساي ، ثم انصرفت الى وضع الدستور ، وظلت في وضعه تسعة اشهر

وهناك كثير من الشواهد الدستورية والحقوقية التي تؤيد هذه النظرية ، وتبرهن على انه سبق للجمعيات الوطنية المؤسسة ان عقدت المعاهدات مع الدول ، بواسطة هيئات من اعضائها او غيرهم توليهم ثقتها لهذه المهمة ، ثم تنصرف الى وضع الدستور الذي هو تنظيم لشكل

الحكم في البلاد

ونحن نودّ ان لا يتسرب الى الاذهان اننا ننظر الى الدستور السوري الذي أقره المجلس التأسيسي نظرنا الى قانون عادي يجوز العبث به . كلا فنحن نعتبر الدستور وثيقة خطيرة يجب الاستمساك بها لانها صدرت عن هيأة شرعية أيدت حق الامة في استقلالها . ولكننا في صدد الخروج من مأزق وقف فيه الدستور ووقفت فيه سياسة التعاون كلها . فاذا قلنا بتقديم عقد المعاهدة على وضع الدستور ، فذلك لا يمنع ضرورة الاستمساك بهذا الدستور



«همجية لا توصف»!...

منشور المندوب السامي في القدس

الاحرار — ٥ ايلول سنة ١٩٢٩

ما كاد السرجون تشانسلور المفوض السامي البريطاني يصل الى فلسطين حتى اذاع منشوراً وقفنا نتساءل، ونحن نقرأ سطوره، عما اذا كنا نقرأ منشوراً رسمياً، اذاعه مفوض سام، يمثل حكومة التاج البريطاني، أم اذا كنا نقرأ مقالا عنيف اللهجة، كتبه صحافي متشيع للصهيونيين؟

تساءلنا عن ذلك ونحن نكاد لا نصدق ان موظفاً مسؤولا، يمثل حكومة اشتهرت بالتهذيب في مكاتباتها الرسمية، يضع توقيعه على منشور مليء بألفاظ يأبى كثيرون من الكتاب غير المسؤولين ان تجري بها أقلامهم

... «جماعات من الاشرار. سفاكي الدماء عديمي الرأفة. اعمال القتل الوحشية. اعمال همجية لا توصف»... هذه هي الالفاظ التي استغربنا واستنكرنا ان يوردها المفوض السامي البريطاني في منشوره،

لانها أقرب الى لغة الشتائم منها الى لغة المنشورات الرسمية التي تذيعها الحكومات. ونعتقد ان فخامة السر جون تشانسلور كتب هذا المنشور تحت تأثير حالة لم يستطع معها السيطرة على أعصابه ، فخرج في كتابته عن الصدد، او انهم فاجأوه فور وصوله باخبار ملأتها الدعاية الصهيونية بالاكاذيب ، ثم جيء له بهذا المنشور فوقعه تحت تأثير الاشمئزاز الذي أوجدته فيه الدعاية الكاذبة

وعلى كل فالمنشور وثيقة رسمية تحمل توقيع المفوض السامي البريطاني . وفي هذه الوثيقة شتائم قذف بها ممثل الحكومة البريطانية في وجه العرب ، وتهم وجه بها اليهم دلت على انه متحيز للصهيونيين . فنحن نرى من واجبنا ان نناقش فخامته في ما انطوت عليه هذه الوثيقة ، وان نفند التهم التي اوردها باستهتار ، كنا نود ان لا يصدر من ممثل دولة متمدنة ، تسوس الشعوب وتتلاعب بمقدرات الامم

قال فخامته في منشوره : « وقد راعني ما علمته من الاعمال الفظيعة ... » ولا ندري اذا كان الوقت قد اتسع أمام فخامته ليعلم شيئاً او بعض الشيء عن « الاعمال الفظيعة » وليصدر على العرب ذلك الحكم القاسي . ولكننا نعلم ان فخامته ما كاد يصل الى القدس حتى نشر ذلك المنشور ، فمتى علم بما حدث ؟ وعلى أي تحقيق او معلومات بنى حكمه ؟ وهل يليق بمفوض سام ان يظهر مثل هذا التسرع في احكامه « ويتحف » الناس بمثل الصفات التي « اتحفهم » بها قبل ان يستوثق بنفسه مما ملأوا به آذانه من الاخبار ؟

وتطرق فخامته بعد « علمه » تلك الاعمال التي راعته الى الذين اقترفوها فوصفهم بالاشرار وسفاكي الدماء وعديمي الرأفة وقال

انهم ارتكبوا اعمالهم هذه «في افراد من الشعب اليهودي خلو من وسائل الدفاع». ولا ندري ان كان الذين ضللوا السر تشانسلور بالمعلومات الكاذبة التي دسوها له، يشعرون بفظاعة ما فعلوا. فقد حملوا المفوض السامي البريطاني على تكذيب حكومته التي اذاعت بلاغاتها الرسمية، قائلة ان قتلى العرب من مسلمين ومسيحيين بلغوا ٨٧ قتيلا وان الجرحى العرب بلغوا ١٢٢ جريحاً، وان هذه الارقام لا تشمل الاصابات التي أوقعتها القوات المسلحة في اخماد الاضطراب. فمن الذي قتل وجرح هؤلاء العرب اذا كان «أفراد الشعب اليهودي خلواً من وسائل الدفاع» كما قال السر تشانسلور، واذا كانت أعمال القوات المسلحة لم تتناولهم كما قال البلاغ الرسمي لحكومة فلسطين؟ هل جرحتهم سهام العيون، أم فتكت بهم نبال الجفون؟ أو لم يسقطوا صرعى برصاص الصهيونيين الذين يزعم العميد البريطاني «انهم خلو من وسائل الدفاع»؟ أو لم تكن المطحنة الصهيونية في حيفا مستودعا للذخائر الحربية «والرمانات» اليدوية، عدا البنادق والمسدسات وسواها التي صادرتها منها السلطة الانكليزية؟ أو لم تكن سيارات روتمبرغ تجوب الشوارع وتطلق النار كالسيارات المصفحة والدبابات فماذا يريد فخامة العميد اكثر من هذه الاسلحة بين ايدي الصهيونيين وهل يجوز والحالة هذه اعتبارهم خالين من وسائل الدفاع؟ ألا يرى في هذا الزعم تضليلا او مغالطة لا يليق صدورها في منشور يصدره عميد؟

نحن نستنكر اعمال العنف التي وقعت على النساء والاطفال، ان صح ان مرتكبيها قصدوا تقتيل الاطفال والنساء فقط. اما اذا كان الرصاص المتبادل الطائش قد اصاب اثناء المعركة نساء واطفالا كانوا

مع المحاربين في المنازل او الشوارع ، فلا نرى في هذه الاصابات غير المقصودة تلك « الهمجية التي لا توصف » التي اشار اليها فخامة العميد

ثم اننا نسأل فخامته ألم يرتكب اهل « اولستر » وأهل « ارلندا » مثل هذه الفظائع يوم قامت قيامتهم بسبب « الهوم رول » ؟ أولم تندلع ألسنة النار في المزارع والمنازل ؟ أولم يتخطف الرصاص ارواح الناس من الفريقين ؟ وهل وصف العالم انكلترا بالهمجية والتوحش لان فريقين من ابنائها تقاتلوا في سبيل تنظيم سياسي ، اختلفوا عليه لاختلافهم في المذهب بين بروتستانت وكاثوليك ؟...

اذا كانت الجرائم التي ترتكب اثناء الثورات والفتن « تنزل على فاعليها لعنات جميع الشعوب المتمدنة » كما قال السر تشانسلور ، فما من ثورة تخلو من الجرائم التي تستوجب اللعنات ، لان الثائر عندما يحمل سلاحه يخرج في المعمعة عن طور الانسان ... نحن نكرر ما قلناه عن استنكارنا الفظائع ترتكب في النساء والاطفال ، ولكننا نستنكر ان تلصق تهمة الفظائع هذه بالعرب ، وأن تنفى عن الصهيونيين ، كأن العرب قذفوا القنابل واعملوا السيف ، وكأن الصهيونيين قذفوا الملبس وحملوا غصون الزيتون !...

كنا نود ان لا ينزل السر تشانسلور هذا المنزل ، وان يحترم شعور العرب فلا يشتمهم وينعتهم بالهمجية والتوحش وعدم الرأفة وسفك الدماء . ويدعي انهم هاجموا العزل من وسائل الدفاع . فان هذه التهم التي كالها وهذا التحيز الذي اظهره في منشوره انما هو تحد صريح للعرب ، ليس في فلسطين فحسب بل في بلاد العالم كله . لان العرب يرون ان الفتن تنشب في البلاد « المتمدنة » فيسقط فيها القتلى ، وتحرق

البيوت والمزارع ، دون ان ينعت الثائرون بالهمجية والتوحش. فلماذا يغدقون على العرب فقط هذه الالقاب ؟ وعلام هذا التحامل عليهم، واعتبارهم سفاحين سفاكين في حين كانوا مدافعين ، واعتبار الصهيونيين ضحايا بريئة مع انهم المعتدون ؟

وكأن فخامة العميد شعر بفظاعة الصدمة التي صدم بها العرب في صدر منشوره فاراد ان يخففها في القسم الاخير منه فعرض للجنة التنفيذية العربية ولوعده اياها بشأن اجراء تغييرات دستورية في فلسطين وتكلم عن الخطة التي سيطبقها بشأن حائط المبكى ، مما سنعرض له في مقال آخر

واننا لآسفون لاننا أجزنا لنفسنا مخاطبة العميد بهذه اللهجة، ولكننا قدمنا الجواب الى الذي دق الباب ، ولكل خطاب جواب



المعاهدة قبل الدستور

امثلة من اعمال فرنسا واميركا

الاحرار — ١٩ ايلول سنة ١٩٢٩

قلنا في مقال سبق ان المجلس التأسيسي لا يكون قد أتى ببدعة جديدة ، اذا اختار هو هيأة من اعضائه أو من سواهم ، تتولى عقد المعاهدة مع فرنسا — تلك المعاهدة التي يجب أن تحدد العلاقات بينها وبين سوريا ، فيزول هذا الابهام الذي كان وما يزال سبب الاصطدام بين الشعب السوري وسياسة فرنسا ، أو سياسة بعض عمالها في البلاد وقد قلنا اثناء التدليل على صواب هذه النظرية اذ سبق للجمعيات الوطنية والمجالس المؤسسة ان عقدت المعاهدات او اوجدت الهيئات الصالحة لعقدها ، حتى اذا ازالت — بواسطة هذه المعاهدات المعقودة — كل العقبات التي تعترض علاقات الفريقين المتعاقدين ، انصرفت هذه الجمعيات الى وضع الدستور

فالجمعية الوطنية الكبرى التي ظلت منعقدة في فرنسا من سنة ١٧٩٢ حتى ١٧٩٥ لم تضع الدستور الا بعد ان انجزت مهمتها

والجمعية الوطنية التي انعقدت في بوردو في ١٢ شباط سنة ١٨٧١

هي التي نظرت في مصير فرنسا بعد هزيمتها في حرب السبعين . وفي ١٩ شباط من العام نفسه أعلن تيرس في الجمعية تأليف وزارة من مختلف الاحزاب ومما قاله في هذا الصدد : « ان السياسة الوحيدة التي يجب اتباعها في الوقت الحاضر تقضي بدعوة كل رجل شريف يقدر الواجب ، مهما كانت ميوله ، الى العمل على رفع شأن البلاد واعادة النظام الى ربوعها . يجب ان نتكاتف اولا لنأخذ بيد ذلك الجريح الشريف الذي يسمونه فرنسا ليرسم لنفسه طريق الحياة التي يختارها » ثم سافر الى باريس لمفاوضة بسمارك في شروط الصلح ومعه جول فافر وزير الخارجية ولجنة مؤلفة من خمسة عشر نائباً انتخبتهم الجمعية الوطنية لمراقبة المفاوضات

وفي ٢٩ شباط سنة ١٨٧١ وقع تيرس المعاهدة مع المانيا ، وقدم الى الجمعية الوطنية شروط الصلح وتلا بنفسه والدموع ملء عينيه مقدمة القانون الذي طلب الى الجمعية اصداره للتصديق على المعاهدة ، وبعد ان انتهت الجمعية الوطنية من اقرار معاهدة الصلح هذه أخذت تقرر القوانين الدستورية تباعاً وهي القوانين التي يتكون منها دستور سنة ١٨٧٥

والجمعية الوطنية الاميركية المعروفة باسم « المؤتمر الاميركي » هي التي تولت الاشراف على عقد المعاهدة مع فرنسا وانكلترا . فان المؤتمر ارسل الى فرنكلان ، رسوله في فرنسا ، رسالة في شهر كانون اول سنة ١٧٧٧ ينبئه فيها بانتصار الاميركان على جيش الجنرال بورجون الانكليزي في معركة ساراتوجا في ٦ تشرين اول سنة

١٧٧٧، فما لبثت ان انعقدت معاهدة بين فرنسا والولايات المتحدة الاميركية في ٦ شباط سنة ١٧٧٨ باسم المؤتمر الاميركي. والمؤتمر الاميركي ايضاً هو الذي أشرف على المفاوضة بين اميركا وانكلترا بعد انكسارها حتى تمكن من عقد معاهدة فرساي في ٢٠ كانون ثاني سنة ١٧٨٣، وهي المعاهدة التي اعترفت فيها انكلترا باستقلال الولايات المتحدة

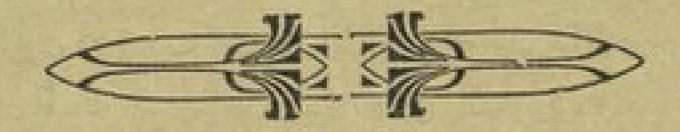
وبعد أن انجز المؤتمر هذه المهام اجتمع في فيلادلفيا في ١٤ ايار سنة ١٧٨٧ لوضع الدستور، وظل منعقداً حتى انجز وضعه في ١٧ ايلول من العام نفسه

والجمعية الوطنيـة التي انعقدت في ويمار في ٦ شباط سنة ١٩١٩ كانت وظيفتها ان تبت في مسألة الصلح الذي قرره الحلفاء في مؤتمر فرساي، وان تضع دستور البلاد. وقد انجزت الجمعية مهمتها هذه في ٢٣ حزيران سنة ١٩١٩ اذ عقدت جلسة تاريخية تقدم فيها الهر «بوير» الى الجمعية، واعلن تشكيل وزارته على اساس القبول بشروط الحلفاء. فتعاقب الخطباء من مختلف الاحزاب يتكلمون حتى اذا انتهوا اخذت الاصوات ثم اعلنت النتيجة فكانت ٢٣٧ صوتاً مع القبول ضد ١٣٨ صوتاً مع الرفض. وبعد ان انجزت الجمعية مهمتها هذه انتقلت الى وضع الدستور فظلت في وضعه تسعة اشهر كاملة ...

هذه شواهد عن اعمال الجمعيات الوطنية قبل الحرب وبعدها، سردناها للتدليل على ان المجالس المؤسسة تعقد المعاهدات او تشرف على عقدها ثم تنصرف الى وضع الدستور. فاذا درج المجلس السوري التأسيسي على هذه القاعدة وسعى الى عقد المعاهدة قبل وضع الدستور

موضع التنفيذ ، فانما يكون قد دخل البيوت من ابوابها ، اذا شاء القابضون على مفاتيح الباب ان تسير القضية السورية الى حلولها بالطرق المعبدة المعروفة . اما اذا هم شاؤوا ان يظلوا في الطرق المتعرجة ، فالوصول الى الهدف المشترك صعب ، ان لم يكن مستحيلا

فعسى ان يخرج الفرنسويون عن ذلك الاتجاه الذي وجهوا اليه ابصارهم ، فيدعوا المجلس التأسيسي الى اختيار هيأة للمخابرة على عقد المعاهدة ، فانها في علاقات سوريا وفرنسا بيت القصيد



الماسونية والوطن الصهيوني

الاحرار — اول تشرين ثاني سنة ١٩٢٩

وضع فريق من « الاخوان » الاسرائيليين في بيروت عريضة شكوى على جريدة « الاحرار » ، وقدموها الى محفل لبنان ممهورة بتواقيعهم . ووزعوا نسخاً منها على بقية محافل بيروت عاطلة من التواقيع . وقد لزمنا الصمت حيال هذه العريضة لندحض مفتريات واضعيها بالطرق الماسونية ، ونرد كلماتهم غير الاخوية ضمن جدران المحافل ، اذا شاؤوا المناقشة ، ولكن زميلتنا « القبس » المحترمة تكلمت عن هذه العريضة واشار مراسلها البيروتي الى مساعي بعض الاسرائيليين في بيروت لدى دار الانتداب لتعطيل « الاحرار» فرأينا عندئذ ان المسألة قد خرجت عن النطاق الماسوني ، واصبحت في متناول الصحف والنوادي العامة

واذا نظرنا الى « شكوى » الاخوان الصهيونيين ببيروت الى المحافل من سياسة « الاحرار » ازاء الوطن القومي اليهودي ، لوجدناها جزءاً من خطة يرمي بها الماسون الاسرائيليون الى السيطرة على الماسونية وتسخيرها لخدمة بني دينهم في فلسطين

ولم ننس بعد كيف قرر المحفل الاكبر الوطني المصري ارسال وفد الى فلسطين للتوسط بين العرب واليهود ، بناء على سعي بعض

الصهيونيين الماسون المنضمين الى المحفل الاكبر

نحن نحب ان يسود الاخاء والسلام ابناء الانسانية جميعاً . ولكن اذا كان اخواننا الاسرائيليون يريدون ان يتخذوا البناية الحرة وسيلة لخدمة المعتدين من الصهيونيين، فقد ضلوا سواء السبيل. لان الماسونية لا يمكنها بوجه من الوجوه ان تعضد جنسية دينية تريد ان تخرج الناس من ديارهم لتنشيء فيها وطناً لابناء دين من الاديان . وما الصهيونية سوى جنسية دينية تريد السياسة ان تسخر لخدمتها مال اليهود ونفوذهم في العالم . فاذا تمكن الصهيونيون الماسون من حمل بعض محافل العشيرة على تعضيد السياسة الصهيونية بحسن نية ، واندفاعا مع عاطفة الاخاء ، فهم لا يتمكنون من سوق العشيرة كلها الى اقرار السياسة الصهيونية، وهي تناقض في جوهرها وفي مظهرها روح الماسونية وتعاليمها

هل يرضى اليهود الماسون ان يعضدوا وطناً قومياً اسلامياً ، ام وطناً قومياً مسيحياً ؟ وهل تتفق هذه الاوطان الدينية المذهبية مع تعاليم الماسونية ومبادئها ، وهي التي تريد ان تعتبر العالم وطناً واحداً ، والانسانية واحدة ؟

وهل من تعاليم الماسونية ومبادئها مساعدة الصهيونيين على الرجوع الى فلسطين ارض الميعاد، حيث لا يحدوهم الى الرجوع سوى ذكريات الدين؟ وهل تجيز الماسونية لنفسها ان توقظ الذكريات الدينية تبعث مملكة دينية طوتها الايام ، والماسونية هي العشيرة التي تحلق فوق الجنسيات والاديان ، وتنادي بالاخاء البشري العام ، والاتحاد الانساني الشامل ؟

وهل من تعاليم الماسون ومبادئهم ان تأتي قوة المال وقوة السياسة باقوام من بولونيا ولتوانيا وروسيا والنمسا ورومانيا وسواها ، ايحلوا

محل سكان فلسطين العرب بعد ان يجلوهم عن ديارهم اما بالتغلغل والانتشار البطيئين ، واما بقوة السياسة وقوة العنف السريعين ؟

نحن نسأل « الاخوان » الصهيونيين الشاكين هذه الاسئلة ، ونستحلفهم بالايمان المغلظة التي أقسموها ، هل ينطبق تعصبهم الصهيوني على مبادىء العشيرة الحرة ؟

ألا يرون انفسهم متعصبين خارجين على التعاليم الماسونية ، حين يعطفون على فئة من البشر تدين بدينهم ، في سعيها الى الاعتداء على فئة من البشر مستقرة في ديارها منذ مئات السنين ؟ و ولو ان ملك اسرائيل كان قائماً ، وجاء فريق من المسيحيين او المسلمين يعملون على احتلاله لاتخاذه وطناً قومياً ، فهل كان الاخوان الصهيونيون يرون هذا العمل ماسونياً ؟

نخاطب الاخوان الصهيونيين الشاكين بلهجة الاقناع هذه ، ضاربين صفحاً عن اللهجة غير الاخوية التي املاها عليهم التعصب في عريضة الشكوى التي وضعوها . فقد حاولوا في حركتهم تلك ان يوقظوا الفتنة من حيث لا يشعرون

أما الصهيونيون من غير الاخوان الذين سعوا لدى دار الانتداب لتعطيل « الاحرار » والذين ما انفكوا يظهرون لنا العداء منذ وقفنا الى جانب اخواننا العرب في فلسطين نعمل معهم بالطرق المشروعة على دفع هجمات المعتدين — ان لاولئك الصهيونيين حديثاً نود أن يفقهوه . فهم يقيمون في هذا البلد حيث يستثمرون نشاطهم وأموالهم. ولكل منهم جنسية معروفة ، وتذكرة نفوس تثبت تابعيته اللبنانية او السورية اوالفرنسوية اوالانكليزية. فتضامنهم مع اليهودالصهيونيين

في فلسطين ، وعطفهم عليهم انما هو تعصب ديني ، ولا يجوز للمتعصب الديني ان يشكو او يتذمر اذا قوبل بتعصب ديني مثله — هـذا اذا كان من التعصب تضامن العرب للدفاع عن بلادهم ورد كيد المعتدين

يزعم الصهيونيون ان فلسطين كانت وطناً لاسرائيل فهم يريدون العودة الى وطنهم . وهذا زعم يكذبه التاريخ . فقد هبط اليهود ارض فلسطين فاتحين ، ثم فتحها شعب سواهم فانجلوا عنها بالسيف كما فتحوها بالسيف . فاذا جاز لكل ابناء مذهب او قوم فتحوا بلاداً ثم تركوها ان يطالبوا بها، لكان للمسلمين ان يطالبوا بالاندلس وما فتحوه من جنوبي ايطاليا وفرنسا وشرقي اوروبا . ولكان للانكليز ان يطالبوا باميركا الشمالية، وللاسبان والبورتغال ان يطالبوا باميركا الجنوبية وللفرنسويين ان يطالبوا بكندا وللايطاليين ان يطالبوا بملك روما الفسيح

فالنظرية الصهيونية لا تستقر على أساس منطقي ، واذا كان اليهود في شرق اوروبا يريدون ان يتخلصوا من تعصب المسيحيين هناك فامامهم بلاد غربي اوروبا ووسطها واميركا وسواها حيث يعيشون ككل المواطنين تحت حماية القانون ، لهم ما للناس من حقوق وعليهم ما عليهم من واجبات ، متمتعين بما يعطيهم اياه المال من نفوذ وسلطان

واننا لنرجو ان يهدي الله هؤلاء الصهيونيين المتعصبين سواء السبيل ، ليعيشوا مع مواطنيهم في سوريا ولبنان ، كما أعلن رئيس مجلسهم الملي يوم المظاهرة الكبرى ببيروت ، اخواناً تجمعهم مع ابناء المذاهب الاخرى جامعة الوطن وهي اقوى الجوامع .

٥١

الغاء المدارس الرسمية

الاحرار — ٢٤ تشرين اول سنة ١٩٢٩

من جملة الاصلاحات التي نفذها الاستاذ اميل اده ، ايام كان رئيساً للوزارة ، اقدامه على الغاء جانب كبير من المدارس الرسمية وابقائه على القليل منها ، مما اثار ضجة كبرى في البلاد . وقد عرضنا في هذا المقال للموضوع من نواحيه العديدة ، الى ان قلنا :

ونحن نرى في الغاء وزارة المعارف تخريباً لاساس من اهم الاسس التي يقوم عليها البناء القومي ، ونحن نضن بالوزارة ان تخرب اساس البناية القومية ، بالغائها المدارس الاميرية . ولئن كان الحظ لم يقيض للمعارف حتى اليوم من ينهض بها من الوهدة التي تتخبط فيها ، ويقف بالمدارس الاميرية في المستوى الذي تقف فيه مثيلاتها من مدارس البعثات الاجنبية، فلا يجب ان ينتج عن ذلك الغاء المدارس الاميرية والتعليم الرسمي.

وكيف يجوز لحكومة من الحكومات ان تلغي مدارسها الاميرية، لتترك التلامذة مشردين في مختلف المدارس من اجنبية واهلية ؟ واذا كانت المدارس غير الاميرية متفوقة على المدارس الاميرية لسبب من الاسباب، فالحكومة التي تحترم نفسها تعمل على تحسين مدارسها لا على اقفال ابوابها

يقولون ان الحكومة الجديدة تنوي «لقاء الغاء المعارف» ان توزع نفقاتها على المدارس الطائفية لتساعدها على تحسين شؤونها . وهذه طريقة شديدة الضرر من الوجهتين المادية والمعنوية

أما ضررها من الوجهة المادية فقد شعرت به الحكومة في الغاء دار المعلمين والمعلمات فانها ارسلت طلبة هذا المعهد الى المدرسة العلمانية يتلقون فيها دروس « الاستذة » فكلفها الطالب مقدار ما كان يكلفها وهو في دار المعلمين ، ولكن لم ينجح منهم في الامتحان سوى واحد اواثنين واضطرت مع ذلك ان تكون عالة على مدرسة اجنبية دون ان توفر شيئاً . ولو أردنا ان نأتي بالامثلة على الاضرار من الوجهة المادية من هذه الوجهة لجئنا بالشيء الكثير

أما ضررها من الوجهة المعنوية فأجل خطراً وأبعد أثراً ، لأن التعليم الرسمي يجب ان يكون نواة التعليم واساس وحدته في البلاد . وبرنامج المعارف الرسمي يجب ان يكون المنوال الذي تنسج على مثاله برامج المدارس جميعاً . لان توحيد التعليم يوجد وحدة التربية والثقافه ، ومتى توحدت التربية والثقافة ، وجدت الامة الواحدة

ولقد كنا ننتظر ان يكون التعليم الرسمي أساساً لتوحيد برامج التعليم في البلاد فتنتهي فوضى التعليم التي جعلت من مجموع متخرجي كل مدرسة أمة قائمة بنفسها ، فأصبحنا أمماً متباينة في الثقافة ومناهج التفكير بنسبة تباين برامج التعليم في مختلف المدارس . و كنا ننتظر من « وزارة الانقاذ » ان تلتفت الى هذه النقطة الخطيرة ، فتسعى الى توحيد برامج التعليم في المدارس تمهيداً لتوحيد الثقافة ووضع حد لفوضى التعليم . فاذا بالوزارة تزيل هذا الامل بعزمها على ازالة المعارف

عيدان !..

عيد الاستقلال وعيد الشهداء المزيف

الاحرار ـ اول ايلول سنة ١٩٢٩

عيد باية حال عدت يا عيد !...

يكاد يكون هذا الصدر من مطلع قصيدة المتنبي الشهيرة ، لسان حال اللبنانيين على اختلاف النزعات والعقائد . فهو يجري على السنتهم اليوم ، بمناسبة ذكرى اول ايلول كانهم ضربوا لانفسهم ميعاداً للتغني بالفاظه وتذوق معانيه

وكيف لا يتساءلون عن الحالة التي يطلع عليهم فيها هذا « العيد الوطني » وهم يرون الى هذا الوطن يتدرج من سيء الى اسوأ ، وقد عجز القابضون على مقدراته عن تحسين حالته ودفع الاسواء التي تهد في كيانه ؟

تحتفل الحكومة اليوم بهذا العيد الذي أرادوه عيداً وطنياً ، فتقيم المهرجانات والحفلات وتلبس دورها حلة من الانوار والزينات ولكن الشعب اللبناني ، هذا الشعب المتألم ، هل تراه يشاطر الحكومة

افراح العيد ؟ وهل تراه يشعر في هذا « اليوم الوطني » بما يشعر به ابناء الامم الحية في أيامهم الوطنية ؟

لسنا متشائمين نخلع على الحوادث ثوباً اسود ، لننظر اليها بمنظار أسود ، وانما نحن ننظر نظراً مجرداً الى ما يقع تحت ابصارنا ونشعر مع الامة في الالام التي تعانيها فنكتب ما نرى وننقل ما نسمع ، فاذا قلنا « عيد باية حال عدت يا عيد » فانما نحن نردد ما يقوله في السر والجهر ألوف اللبنانيين في هذا العيد

لا نحاول الان ان نعدد ما تشكو منه البلاد ، ولا نريد ان نسرد ما يتألم منه الاهلون ، فذلك حديث يستغرق الصفحات شهوراً ، واذا نحن تبسطنا فيه فقد ننغص على المحتفلين بهذا العيد سرورهم ، ونعكر عليهم افراحهم . ولكننا نود من اولئك الذين قبضوا على ناصية الحكم في البلاد ان يخلوا الى نفوسهم قليلا ، وان ينزلوا ببصرهم الى حيث يسرح هذا الشعب سروح الماشية ، فيروا على أي مشهد مريع تنكشف لهم ستائر اسدلوها من الاعالي التي فيها يتنادمون ... انهم ان خلوا الى نفوسهم بعد ذلك المنظر المؤلم ، فقد تتجلى امامهم قدسية الضمير ، وينتفض عنهم الغبار الذي بقي متراكماً من تعاقب السياسات ، فيعملون بعزم واخلاص على الخروج بالشعب من هذه الغمرة التي يعانيها ، حتى اذا عاد عليه اول ايلول من السنة القادمة ، وجده أحسن حالاً واوسع آمالاً

***

وهناك عيد مزيف وهو العيد الذي تحتفل به الحكومة غداً ٢ ايلول ، باعتباره في نظرها عيداً للشهداء . فتتوجه الهيئات الرسمية

الى حيث ترقد بقايا اولئك الابطال البررة ، وتضع عليها الاكاليل .
وقد ثبت للحكومة مراراً ان احتفالها هذا الذي تحتفله كل عام ، يجري
في جوّ بارد ليس فيه من أثر للعاطفة الشعبية الصحيحة ، لانه عيد
مزيف . ومع ذلك فهي ما تزال تخالف اجماع الامة التي تحتفل بهذا
العيد في ٦ ايار من كل سنة ، احتفالا شعبياً تتجلى فيه العاطفة الوطنية
الصادقة ، ويسوده الوقار والخشوع لذكرى الشهداء الابرار

ان عيد الحكومة في ٢ ايلول عيد مزيف، لان احداً من الشهداء
لم يستشهد في مثل هذا اليوم ، ولم يرفع جمال السفاح على اعواد
المشانق أي وطني في مثل هذا التاريخ . فكيف تريد الحكومة ان
يشاركها الناس في احياء التذكار لحوادث لم تحدث اليوم الذي
خصصته لها ؟

أما عيد الشهداء الذي تعيده الامة في ٦ ايار فهو العيد الحقيقي
ومع ذلك فالحكومة تأبى اعتباره عيداً رسمياً ، كأنها أقسمت ان
لا تشاطر الشعب عاطفة من عواطفه أو مظاهرة من مظاهراته ، ولو
كان التاريخ يؤيده والحوادث تزكيه

نحن نحتج على هذا العيد المزيف الذي تحتفل به الحكومة ،
ونود ان نعتقد انها تعود عن هذا الخطأ ، والرجوع عن الخطأ فضيلة

الماسونية والصهيونية ايضا

الزاوية في يسارهم والتلمود في يمينهم

« الاحرار » – تشرين ٢ سنة ١٩٢٩

على اثر صدور هذا المقال عن الصهيونية والماسونية ، نشر احد « الاخوان » الاسرائيليين مقالا يرد به علينا ، ويزعم ان براهيننا مليئة بالمغالطات ، فأجبناه بمقال قلنا فيه بعد المقدمة :

رمتني بدائها وانسلت ...

« الاحرار » – ٩ ت ٢ سنة ١٩٢٩

ان المغالطة انما هي كامنة في هذا التناقض الذي يظهر بـه بعض الماسون الاسرائيليين . اذ بينما تراهم يزعمون انفسهم من ذوي المبادىء الحرة ، ويزعمون انهم فوق الطوائف والاجناس ، تراهم ممعنين في

تعصبهم الديني امعاناً فظيعاً ، وتراهم يهللون للصهيونية ويبذلون في سبيلها كل مرتخص وغال

على اننا لا نستغرب موقف الاسرائيليين الاون هذا ، لان المؤامرة اليهودية على الشعوب ليست سراً مكتوماً . فمفكرو اليهود يغذون كل حركة تهدم كيان الشعوب والمذاهب ، ويدعون الى الاشتراكية والشيوعية والالحاد والاخاء الانساني وسواها ويتولون قيادة كل حركة تضعف الانظمة القومية والمذهبية ، ولكن عند غير اليهود ... ويظلون في صميمهم محتفظين بعصبيتهم اليهودية ، محافظين على تقاليدهم المذهبية ، عاملين على تدعيم كيانهم لتحقيق حلمهم الديني في الرجوع الى ما يسمونه أرض اسرائيل مستخدمين نفوذهم واموالهم في هذا السبيل

ولو أردنا ان نضرب الامثلة لجئنا بتروتسكي وكامنيف وبلوم ورابوبور وسواهم من الاحياء ممن يعملون في الاحزاب المتطرفة على تهديم الانظمة القائمة على القوميات والمذاهب ، وهم في الوقت نفسه صهيونيون في الصميم

ولا نعتقد ان موقعي العريضة والدافعين اليها يشذون عن هذه القاعدة . وهذا برهانهم في عريضتهم منهم وفيهم

فهل يجوز لمن تكون مغالطتهم على هذا الشكل من الفظاعة ان يتهموا سواهم بالمغالطة ؟ واين هي المغالطة اذا قلنا ان موقعي العريضة هم من الاخوان الاسرائيليين ؟ أليس كل موقعيها اسرائيليين ما خلا ثلاثة او اربعة لم نتبين تواقيعهم جيداً ، نرجح انهم سيقوا الى التوقيع تحت تأثير الدعاية الصهيونية ؟... وهل وجود اربعة تواقيع من غير

الاسرائيليين ، مع خمسين توقيعاً صهيونياً ، ينفي كون المريضة صهيونية في روحها وفكرتها وهدفها ؟

يزعم كاتب المقال اننا نخون مبادىء الماسونية بوقوفنا من قضية فلسطين مثل هذا الموقف ، ونحن نقول له اننا لم نخن مبادئنا ، بل الخونة هم الذين يحملون الماسونية بيمناهم والصهيونية بيسراهم ، فترى الزاوية على عروة ثوبهم اليسرى والتلمود في يدهم اليمنى . الخونة هم الذين يقولون لك لنسقط الحدود بين الاقوام ، ولنزل الفوارق بين الاديان ، حتى اذا خلوا الى انفسهم ضحكوا وراحوا لدينهم وشيعتهم يتعصبون ...

نحن لم نخن قدس اقداس مبادينا ، بل رفعنا لواءها عالياً في مقاتلة التعصب الديني الذي يدعو اليه الصهيونيون ، ومقاومة الدعاية الخبيثة التي ينشرونها للافتراء على العرب . نعم اننا قمنا بالواجب في الوقوف الى جانب العرب المعتدى عليهم ، الذين جاءهم الصهيونيون من الآفاق ليخرجوهم من ديارهم فاستفزوهم بتحرشاتهم ، وضللوا الرأي العام بدعاياتهم . أما الخونة فهم الذين يريدون ان يجعلوا الماسونية « حقنة مورفين » يخدرون بها اعصاب غير الصهيونيين من الماسون ، بينما هم يخدمون — في نجوة من هذه الحقنة — فكرة لا تتفق مع الماسونية في شيء ... واذا قام ماسوني صريح لكشف الستر عن سعاياتهم قالوا انه « يخون في سبيل منفعة مادية » ...

لا وربك ايها الاخ !... ان « ناشري لواء الماسونية » لم يخونوا مبادىء البناية الحرة ، ولم يطلبوا منفعة مادية في موقفهم من قضية فلسطين . وهم لو ارادوا المنفعة المادية لعرف « الاخ » مزراحي ابن

يلتمسونها في هذا الموقف !...

نحن ندعو الى السلام والاخاء بين الطوائف ، لنوجد وطناً واحداً ينضوي تحت لوائه اليهود والمسيحيون والمسلمون ، فيعبد كل مواطن ربه كيف شاء على شرط ان يكون وطنياً

فهل يدعو اخواننا الصهيونيون الى هذا الهدف النبيل ؟

نحن نأسف لهذا الجدل ، ولكنهم قرعوا الباب فمن واجبنا اعطاء الجواب ...



اعتبروا ايها المتعصبون

« الاحرار » — ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢٩

حدث ما كان منتظراً ، وأسفرت الانتخابات في مصر عن فوز الوفد فوزاً ساحقاً أعطى العالم برهاناً جديداً على ان مصر ما تزال معتصمة بحبل الوفد ، رغم ما أنزل بها محمد محمود باشا من ضروب الارهاق لفصم العروة التي تربطها بانصار سعد ومبادىء سعد . فقد ثبت الوفديون ، وهم الاكثرية الساحقة في مصر ، على صدمات القوة وفظائعها ، حتى اذا حان الوقت المشروع للاعراب عن أمانيهم هبوا ينصرون الوفد في اشخاص مرشحيه ، وبعثوا الى مجلس النواب أولئك الذين حافظوا على عهد الوفد يوم كانت المحافظة عليه تجزى بالتشريد والنفي ومختلف انواع الاضطهاد

واذا نحن تأملنا في تفاصيل الانتخابات تبين لنا أي خطوة خطتها مصر في طريق الحزبية الصحيحة، وفي نبذ النعرة الدينية والاستمساك بالقومية. فقد اصطدم في دائرة « كفربداوي » — مركز المنصورة — مرشحان ، هما الاستاذ وديع صليب الوفدي ، وهو قبطي ، ومدحت سامي بك الاتحادي ، وهو مسلم . اصطدم هذان المرشحان في منطقة ليس لوديع صليب فيها عزوة او املاك، او عائلة او سند ، سوى مبادىء الوفد ، بينما لمدحت سامي بك في هذه المنطقة نسب تمتد أواصره الى

اكثر العائلات في تلك القرى ، وأملاك ومصالح واسعة ، وله فوق ذلك رابطة الدين تربطه الى الناخبين جميعاً ، لانه ليس في منطقة كفر بداوي اقباط ابداً . فكانت نتيجة الاصطدام فوز وديع صليب القبطي بـ ٧٢٥٥ صوتاً ضد مدحت سامي بك المسلم الذي نال ١٥٧٩

وما انتخب الناخبون وديع صليب ، الا لانه وفدي بقطع النظر عن مذهبه . وما نبذوا مدحت سامي بك الا لانه اتحادي بصرف النظر عن مذهبه . خذلوا المسلم ونصروا المسيحي لانه لا يعنيهم في السياسة كيف يعبد الانسان خالقه ، وانه يعنيهم كيف يؤدي واجبه نحو وطنه

وهذه دائرة قنا ، اصطدم فيها مرشحان هما الاستاذ وليم مكرم عبيد وفدي ، وهو قبطي ، والشيخ احمد محمد ابرهيم ، المستقل ، وهو مسلم . فنال الوفدي القبطي ٦٨٠٠ صوت ونال المسلم المستقل ١٤٠٠ صوت . واذا اردنا ان نضرب الامثلة على موت النعرة الدينية في الانتخابات المصرية لجئنا بالشيء الكثير ، فنحن نكتفي بما ذكرنا دليلا على ما نذكر ، ونهنيء القطر الشقيق بهذه التربية السياسية ، التي يستطيع ان يفاخر بها اناً كثيرة تزعم انها سبقت الشرق في مضمار التهذيب . ونتمنى ان يتمكن بنتائج هذه الانتخابات من السير خطوة كبرى الى تحقيق أمانيه

ويا ليت المتعصبين في هذه البلاد يتجردون قليلا من عصبيتهم المذهبية ، ويعتبرون بما يجري في القطر الشقيق . ونحن نوجه خطابنا هذا الى المتعصبين من مختلف الطوائف ، لان التعصب عندنا لسوء الحظ ليس وقفاً على طائفة معينة ، ونرجوهم ان يقضوا على شيطان التعصب الذميم اذا ارادوا ان يصبحوا يوماً في عداد الامم التي تعرف بقومياتها لا بمذاهبها واديانها

«انتدابنا» قبل انتدابهم

الاحرار — ٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٠

وضع المرحوم ولسن مبدأ الانتداب ولم يتمكن من تحديده قانوناً ، فطبقه الانكليز والفرنسويون باسم الحلفاء ، واستعملوا احياناً في تطبيقه المدافع والطيارات والدبابات ، وما اليها من وسائل «الاقناع» ورأوا في انتدابهم — ورأت اوروبا واميركا معهم في هذا الانتداب — مظهراً من مظاهر تفوق الغرب على الشرق في جميع نواحي الحياة المادية والروحية ، فعملوا على تأييد هذا التفوق بما اوتوا من وسائل

ولو عادت اوروبا او اميركا الى نفسها لوجدت ان انتداب الشرق العربي عليها أقدم جداً من انتدابها عليه . فقد قام السيد المسيح في القدس منذ الف وتسعمئة وثلاثين سنة ينشر دينه ، فما عتمت اوروبا ان اعتنقت هذا الدين . وما تزال اوروبا واميركا تدينان به حتى اليوم وهو دين سمح راقي التعليم ، نشأ في الشرق الذي جاؤوا اليوم منتدبين عليه بعد ان بسط انتدابه عليهم عن طريق الدين

ان انتداب الشرق على الغرب قام بالروح لا بالمادة . وقد جنت أوروبا واميركا حسنات هذا الانتداب الروحي مئات السنين ، لانه انتداب نشأ عن « رسالة سلام » نشرها الحواريون في الاقطار ، فهل يستطيع الغرب ان يقول ان « حوارييه » ينشرون انتدابهم بالروح كما نشره الشرقيون أم انهم يستعينون بالمادة ، وشتان بين المادة والروح

سفر المسيو سولومياك

« الاحرار » ـ ٢٥ كانون ثاني سنة ١٩٣٠

غادر بيروت ظهر الخميس حضرة المسيو سولومياك مندوب المفوضية العليا السابق لدى حكومة لبنان ، فكان وداعه حافلاً

وليست هذه اول مرة يسافر فيها المسيو سولومياك . فقد سبق له ان ركب البحر من بيروت ولكن بالاجازة . أما سفره هذه المرة فبطلب من وزارة المستعمرات الفرنسوية ليتولى فيها وظيفة غير الوظيفة التي كان يشغلها في البلاد المشمولة بالانتداب

وصل المسيو سولومياك الى بيروت في اوائل كانون الثاني سنة ١٩٢٥ بمعية المرحوم الجنرال ساراي ، وغادرها في اواسط كانون الثاني سنة ١٩٣٠، فيكون قد مكث في البلاد خمس سنوات كاملة تداولته خلالها السرايان الكبرى والصغرى . فكان في المفوضية الى جانب العميد ، ثم كان في دار الحكومة اللبنانية الى جانب المسيو كيلا الحاكم الفرنسوي المباشر ، والى جانب رئيس الجمهورية من بعد . فشهد « ولادة » الدستور بما رافق تلك الولادة من آلام المخاض ، ورافق الانتقال من عهد الحكم المباشر الى عهد الحكم الوطني . وظل في عهد الجمهورية ثلاث سنوات ونيفاً يرعى الحكم الوطني باسم الانتداب ، حتى تحولت الرعاية الى حكم مباشر ، ولكنه « مبطن » بمظاهر حكم وطني

وما كان المسيو سولومياك ليبسط ظله على الحكم الوطني ، ويصبح صاحب الحول والطول ، لو ان الذين قبضوا على ازمة الامور في عهد الانتقال أظهروا له انهم يعرفون اين تبتدىء حقوقهم بموجب الدستور واين تنتهي . فان المسيو سولومياك ، وقد عرفناه منذ وصوله حق المعرفة ، كان من ذوي النزعة الحرة ومن اصحاب المبادىء التي تعترف للشعوب بحقها في الحياة الحرة . ولكن المحيط الذي وجد فيه ، والوساطات التي كانوا يتوسلون بها اليه ، والمراجعات التي كانوا يراجعونه في الكبيرة منها والصغيرة ، والنفسية التي شهدها اثناء احتكاكه بالذين قاموا على ولاية الامر في سراي السبرج — كل ذلك جعل المسيو سولومياك يعمل بقول عمر ابن ابي ربيعة :

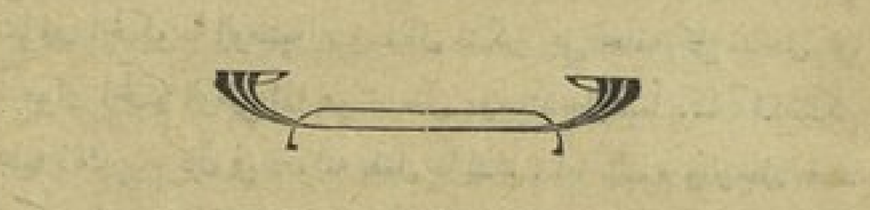
. . . . . . انما العاجز من لا يستبد

لقد حملنا على المسيو سولومياك كثيراً ، وأنكرنا عليه تدخله في شؤون الحكومة الوطنية ، وسنظل ننكر على خلفه كل تدخل في أحوال الحكم الوطني اذا هو تدخل ، وسيتدخل طبعاً ... كنا ننكر عليه ذلك يوم كان في ديوانه يفعل ما يشاء . اما اليوم والرجل قد ركب البحر وترك وظيفته نهائياً ، فمن الانصاف ان نلوم نفسنا قبل ان نلومه ، وان نؤاخذ الذين لم يكونوا يخطون سطراً ، او يبدون فكراً ، قبل ان يقفوا على رأيه ، حتى اصبح يعتبر اخذ رأيه واجباً من واجبات الحكام الوطنيين ، وحتى اصيب هؤلاء الحكام انفسهم باستمرار مزمن ، كان يدفعهم الى ديوان المندوب يستشيرونه في ما دق وجل من الشؤون . ومن هذه النفسية ، نفسية الذين تولوا الحكم الوطني في اوائل عهده ، ونفسية الذي شهد منهم هذا الاستسلام ، نشأت تلك

الحالة القلقة التي كنا وما نزال نشكو منها في السراي، حالة الابهام وضياع التبعات بين الوطني المسؤول بموجب الدستور ، وبين الفرنسوي الذي يدبر الامور من وراء الستار

* * *

نحن نتمنى للمسيو سولومياك سفراً سعيداً واقامة طيبة ، ونرجو ان لا يدرج خلفه على خطته. بل نرجو ان يشعر اولو الامر في سراي البرج ، بعد تبديل المسيو سولومياك ، ان حالة الاستمرار قد تبدلت فيشعرون بما عليهم من تبعات شعوراً صحيحاً يضطلعون معه باعباء الحكم الوطني بحسب ما يخولهم اياه من صلاحيات



الحكومة والثوب الفضفاض

«الاحرار» ٦ شباط سنة ١٩٣٠

... اذن فالحكومة ترفل الان في ثوبها الجديد ، منذ اليوم السعيد يوم ٥ شباط الجاري ...

واذن فقد خلعت عنها « الثوب الفضفاض » الذي جعلته الاقلام « لازمة » في نشيد الشكوى ترددها بمناسبة او لغير مناسبة حتى رسخ في أذهان الناس ان الحكومة تجر ثوباً فضفاضاً ، وحتى أصيبت الحكومة نفسها بما أصيب به « جحا » في حكايته الشهيرة فاستهوتها نغمة « الثوب الفضفاض » واعتقدت بما اعتقده الناس ، فراحت تمعن في ثوبها تقصيراً وتكويراً ، حتى كادت تجاوز في تقصيره حدود الموضة الحديثة وتصل الى الحدود الحرام ...

واذن فالحكومة تتمايل منذ أمس في ثوبها الجديد ، غير الفضفاض ، فعسى ان لا « تبرد » من لفحات الهواء اذا أصابها في الاماكن المكشوفة !...

نحن من القائلين بان في الحكومه عللا تحتاج الى الاصلاح ، ولكننا كنا نريد اصلاحاً لا يثير مثل هذا الغبار ، ولا يملأ الشارع بخمسمئة موظف يقذف بهم دفعة واحدة من الدواوين الى القهوات . وقد صارحنا معالي رئيس الوزارة مراراً بهذا الرأي ، وبسطناه اخيراً في مقالنا « سياسة التهديم وسياسة الترميم » . ولكن معالي الرئيس

رسم لنفسه خطة مضى في تنفيذها دون ان يصغي لرأي او يسمع لقول.
وها هو اليوم ينفض يديه من الهدم ، ويتحفز للبناء
فمن اي شيء سيكون هذا البناء ؟

كنا نود ان لا تمتلىء الشوارع بهؤلاء الموظفين الخمسمئة دفعة واحدة . واذا كان لا بد من تقصير « الثوب الفضفاض » ، فكان الاحرى بالرئيس ان يقذف بهم من الدواوين افواجاً افواجاً ، في مدة لا تقل عن السنتين ولا تزيد عن الثلاث . وكان في وسعه ان يسن للحكومة سنة تقضي بان لا يؤخذ موظف من غير « الموظفين » اذا احتاجت الحكومة الى عمل جديد وبان لا يستعاض عن موظف يحال الى التقاعد ، او يقبضه الموت الى رحمة ربه . وكان في وسعه ان يعمد في الوقت نفسه الى الاستغناء عن عدد من الموظفين ، فيتألف من المحالين الى التقاعد ، والمحالين الى الموت ، والمستغنى عنهم — يتألف من هؤلاء مجموع يوفر عن الخزينة تدريجاً دون ان تفاجأ البلاد بخمسمئة موظف يضافون دفعة واحدة الى مئات العاطلين من الاعمال

انه لو فعل ذلك لوصل الى الهدف المنشود ، ولامكنه ان يقتصد في المال والرجال ، بخطة تدريجية بعيدة عن هذا العنف الذي اهتزت منه الاعصاب ، ورجفت القلوب

ولكن معالي الرئيس أده اراد ان يهدم لا ان يرمم ، فاعمل سكينه أو مقصه في « الثوب الفضفاض » بدون شفقة ولا رحمة . وها هو اليوم وقد انجز عملية الهدم ، يقف على انقاض البناء ليبدأ « الاصلاح » . فعسى ان لا يؤدي هذا التهديم ، وهذا « التقصير من الثوب » ، الى شل حركة الاعمال لتؤدي الدوائر مهمتها بكمال الانتظام

بين الوطنية والطائفية

بيان المجلس الاسلامي - برقية مفتي القدس - القومية والطائفية

الاحرار — ٢٣ شباط سنة ١٩٣٠

في الاوساط الاسلامية في لبنان حركة استياء عنيفة وصفها حضرة رئيس المجلس الاسلامي ببيروت في بيانه الذي نشرناه امس بأنها «ظروف قابضة»، نرجو أن يسهلها الله

وقد دعا حضرة الرئيس المسلمين في بيانه الى «اهمال المعايدة والتزاور في العيد، والانصراف الى عمل الخيرات والمبرات» ونحن نشاطر المسلمين في لبنان آلامهم السياسية، ونرجو ان لا يحل العيد القادم الا وقد زالت «الظروف القابضة»، فنالت الامة، بما فيها المسلمون امانيها السامية. نعم نحن نشاطر المسلمين في لبنان آلامهم، ليس باعتبارهم طائفة دينية، بل بصفة كونهم وطنيين يتألمون مما يتألم منه الوطنيون في هذه الامة، من فقد سيادة قومية وضياع حرية واستقلال.

وانه ليؤسفنا ان يتخذ الاستياء شكلا غير الشكل الوطني، فينقر بعضهم على الوتر الطائفي فتتجاوب اصداؤه في الهيئات الطائفية. فقد

أبرق سماحة رئيس المجلس الاسلامي من القدس الى زميله ببيروت يقول انه وصل اليه ان المسلمين في لبنان اوذوا في كرامتهم ، وان اخوانهم في فلسطين مستعدون لمساعدتهم . ولو ان المسلمين في لبنان أوذوا في عقيدتهم وطرق عبادتهم لفهمنا ان ينفر المسلمون في اقطار العالم الى مساعدتهم ، ولكن المسألة التي يشكو منها المسلمون في لبنان مسألة سياسية لا علاقة لها بالدين ، فلماذا يخلعون عليها هذا اللباس الديني لينفردوا بالشكوى منها دون سائر الطوائف العربية في البلاد؟ وعلام يريدون ان يخرجوا بحركة الاستياء العامة التي تعصف بالبلاد من سياقها الوطني الى سياق طائفي ؟

نحن لسنا مسلمين ، ومع ذلك فقد كان احتجاجنا على الغاء المدارس شديداً جداً . ومن راجع ما كتبناه في هذا الصدد منذ تشكيل الوزارة « الادبية » حتى اليوم يجد اننا لم نأل جهداً في التحذير والاحتجاج . ونحن لم نفعل ذلك لان الغاء المدارس يمس المسلمين اكثر من سواهم من الوطنيين ، بل لاننا نرى في الغاء التعليم الرسمي تهديماً لاسس السيادة القومية التي نكافح في سبيلها ، بل نرى في الغاء المدارس الرسمية تخريباً للبناء القومي الذي نعمل على ايجاده بواسطة توحيد التعليم

نحن لسنا مسلمين ، ومع ذلك فقد احتججنا على الغاء الميائم والمستشفيات ، لاننا نعتبر أن هذا الالغاء يؤذي الامة على اختلاف طوائفها .

نحن لسنا مسلمين ، ومع ذلك فقد وجهنا الى الحكومة عامة ، والى وزير العدلية خاصة ، نقداً قاسياً على اعماله وعلى ما نتبين من

مراميه . وآخر مقال عقدناه في هذا الموضوع كان يوم الخميس ١٣ شباط الجاري ، اذ قلنا فيه :

« ... ونشفق على جهود رجل مثله ان تساق الى غير وجهتها ، وان تصرف في سبيل حزبية اذا قيل ان القصد منها قتل النعرات ، فهي تعمل على ايقاظها بسوء التدبير ونعومة الاساليب ... واذا كانت بعض « الدوائر » هي التي تنفخ في الريح لتتجه بسفينة الحكومة الى حيث تشاء مراميها « السوداء » فعلى الاستاذ اده ان لا يكون لهذه السفينة شراعا ، لان « القوم » يحاولون تطبيق سياسة تقضي على الكيان الجمهوري الوطني من جهة ، وتتفق مع هدفهم « التبشيري » في بلاد جعلها تعدد الطوائف والمذاهب سريعة التأثر والانفعال بالنعرات » .

هذا ما كتبناه ، ونحن غير مسلمين ، احتجاجاً على ما لمحناه من سياسة يراد بها الوصول الى « فرنجة » البلاد ، وقد كتب سوانا من الصحف غير المسلمة في الموضوع نفسه ، وعالجوه من ناحيته القومية لا من ناحيته الطائفية . فعلام يلجأ بعض المسلمين اليوم الى معالجة هذه المسائل من ناحيتها الدينية ؟ ولماذا ينفر سماحة مفتي القدس الى نصرة اخوانه واخواننا في لبنان ؟

أمن اجل تسريح مئة موظف ، واقفال بضع مدارس ، يريدون ان ينقطع المسلمون عن الاعياد ، وأن يلبسوا ثوب الحداد ؟ وماذا يبقى من اظهار دلائل الاستياء اذا تجاوز الخطب الى اكثر من هذا القدر لا سمح الله ؟ وما هي قيمة فقد الوظف والمدارس ، أزاء فقد الاستقلال والحرية ؟ وهل كان المسلمون في لبنان متمتعين بحقوقهم قبل « التنظيمات » التي قذفت بها وزارة اده البلاد ، فكانوا يعايدون مبتهجين فرحين ؟

ثم طارت هذه الحقوق مع بضعة عشر موظفاً وبضع عشرة مدرسة — طار مثلها او اقل للمسيحيين — فقرروا ان لا يفرحوا وأن لا يلبسوا اثواب العيد ؟

نسأل هذه الاسئلة وفي القلب غصة وألم ، لاننا لم نكن نريد ان نعالج مشاكلنا القومية من ناحيتها الدينية . ونحن نعلم ان مطالب المسلمين واهدافهم اسمى وابعد من بضع وظائف وجانب من المدارس فهي مطالب يشاركهم فيها جانب كبير من مواطنيهم غير المسلمين ، وهي ترمي الى الحصول على الحرية والسيادة القومية . ولكننا ارغمنا على معالجة هذا الموضوع من ناحيته الطائفية لاننا نضن ان «يستغل» بضعة «حردانين» وموظفين حانقين ، حركة المعارضة القومية المشروعة ليسيروا بها في السبيل الطائفي البحت، حيث تتفرق الصفوف القومية المتراصة الى طوائف واديان

نوجه هذه الكلمة الى المفكرين من المسلمين ونرجوهم ان يتدبروها بعقولهم الراجحة . فكما اننا ننتقد سياسة دينية مسيحية يريدون اتباعها في البلاد ، وقد انتقدنا ذلك مراراً ، فنحن ننتقد ايضاً كل سياسة اسلامية . لاننا عرب لبنانيون قبل ان نكون نصارى او مسلمين . واذا كان سوانا يأبى الا ان ينظر الى القومية من وجهتها الدينية ، فنحن نريد ان نحلق فوق هذه المنعنات، ليقال اننا امة ذات كيان ، ولسنا طوائف ان جمعها العرق واللسان ، فرقتها المذاهب والاديان

نغمة اخرى

«الاحرار» - الثلثا في ٢٦ شباط سنة ٩٣٠

... وهذه نغمة أخرى طلعت بها «الاوريان» في صباح الاحد، داعية الى ايجاد «كتلة مسيحية» تجاه الكتلة الاسلامية. ولقد كنا نخشى مثل هذه النغمة، عندما رجونا من الذين ارادوا تحويل الاستياء العمومي من ميدان القومية الى ميدان الطائفية. وها ان ما خشيناه قد وقع، وقامت «الاوريان» تدعو الى مقابلة الحركة الاسلامية بحركة مسيحية

نحن نستنكر هذه النغمة الشاذة التي ينقرها غلمان «الاوريان» ونعتبرها جريمة من الجرائم. ولئن كان بعض الغربان واذنابهم يرتاحون الى مثل هذا العمل، وينظرون بعين الرضى الى السياسة المسيحية، والى ما ينتج عنها من وقوف البلاد كتلتين متقابلتين، فاننا اذا حدث ما يرمون اليه، لا سمح الله، نقف من كلتيهما داعين عليهما بالفشل معاً

ماذا يريد هؤلاء القوم؟ أيريدون الرجوع بنا الى عهد كان الناس فيه يتناحرون طوائف ومذاهب، لا أقواماً وشعوباً؟ أيريدون ان يحمل المسلمون راية الهلال، والمسيحيون راية الصليب، ويقف كل فريق للآخر بالمرصاد؟ وماذا تكون نتيجة هذا العمل الجنوني، الذي

ينفخ في ناره بعض المتهوسين ؟

قليلاً من العقل ايها النافخون في نار التفرقة ، واذا كنتم تريدون ان تطفئوا نار شهوة تتأجج في صدوركم ، فلا تجعلوا البلاد وقضية البلاد لهذه النار وقوداً

اذكروا أن جراثيم الطائفية في هذه البلاد ما تزال يقظة تتحرك لاقل مناسبة ، فلا تحركوها ، ولا تدخلوها في المسائل القومية ، لاننا عانينا مصائبها مئات السنين فكانت علينا وبالا



في سقوط وزارة اده

«الاحرار» - ٢٢ ايار سنة ١٩٣٠

منع المجلس النيابي ثقته عن وزارة الاستاذ أده ، فغادرت مقاعد الحكم بعد ان تربعت فيها خمسة اشهر وثمانية ايام ، أحدثت اثناءها في الانظمة والقوانين والمؤسسات اعظم انقلاب احدثته وزارة لبنانية حتى الان . وكان هذا الانقلاب السبب الرئيسي في الضجة التي ثارت حولها ، لان شظاياه اصابت الاشخاص والمعاهد فأقفلت هذه وسرّحت اولئك ، وكان ما كان مما لا يزال القراء يذكرونه ، وما عهدهم به ببعيد .

عندما سقطت وزارة الاستاذ بشاره الخوري الثلاثية كانت البلاد كلها تتطلع الى البحر ، مرتقبة مجيء الاستاذ اده من باريس لتشكيل وزارة قوية تضع الحالة في مستقرها ، بعد تلك الرجة العنيفة التي احدثتها فيها معارك الانتخابات . وجاء « المسيح المنتظر » وشكل وزارته ، وشرع يدرس ويستعد لوضع برنامج الاصلاح الذي ينوي تنفيذه . وقد آخذنا على الاستاذ أده مراراً ، وقبل أن يضع البرنامج ، عدم التجانس في وزارته ، ووجود رجل كوزير للعدلية اشتهر بحزبيته الطائفية في السياسة . ونبهناه الى الاخطاء التي يتعرض لها اذا نفذ ما يقال عن خطته ، فكان الاستاذ ماضياً في الامر مضي

الواثق من نفسه ، المطمئن الى قدرته على تصريف شؤون الوزارة كما يريد هو لا كما يريد وزراؤه

ووضع البرنامج ، وصادقت عليه اكثرية النواب منتزعة من يدها سلطة المراقبة على اعمال الحكومة لتضمها في يد الوزارة ، فعقدنا في درس البرنامج سلسلة مقالات كشفنا فيها عن النقائص التي يحتويها والخطيئات المنطوي عليها وحذرنا الاستاذ اده من سوء العاقبة اذا مضى في التنفيذ كما يريد

وكان الاستاذ اده يستقبل بصدره الانتقادات الموجهة الى سياسة وزارته في المعارف والقضاء ويحمل تبعة العمل عن الوزير المختص امعاناً في التضامن الوزاري . فلما مضى في التنفيذ وبدأت « الشظايا » تتطاير ذات اليمين وذات اليسار ، تعالت الصيحات من كل جانب وضج الناس من خصوم وأصدقاء ، فالاصدقاء بالنصح والتحذير والخصوم بالاستياء والاحتجاج

وكنا نشهد هذه المأساة والحزن يملأ منا الصدور ، وعبثاً نبهنا الاستاذ اده الى سوء السياسة المتبعة ، وكشفنا القناع عن الخطيئات ، واحتججنا على اقفال المدارس والمستشفيات ، فكنا نلمح خلال التنفيذ شبح خطة مرسومة ، وكنا نلمح الاصابع تتحرك تحت تأثير « جهاز » خاص يستمد تياره من فئة تجثم وراء الاستار ، وتسير السياسة على ما تهوى وتختار ... وشعر الرئيس بالخطيئات تترى خصوصاً في العدلية والمعارف ، فاراد ان ينزع التبعة عن عاتقه ويلقيها على المسؤول الصحيح فخطب في المأدبة التي أقامها المحامون و « شكر » لزميله وزير العدلية والمعارف التنظيم « الذي يعود اليه وحده الفضل في احداثه » . فكان

هذا التنصل من الاستاذ اده ذا مغزى كبير

ومع ان الرئيس في خطابه هذا افهم وزير عدليته «بالقلم المريض» انه مخطىء ، فقد ظل الوزير سادراً في خطته ، وظل الاستياء يتفاقم من اعماله وظل الرئيس يحتفظ به احتفاظاً « بالتضامن الوزاري »...

ورأى مجلس النواب ان الوزارة اساءت استعمال السلطة التي القى بها اليها ، وان خطتها تهدد باوخم العواقب ، فتمثل بقول التميمي لمعاوية « ان السيوف التي حاربناك بها لم تزل في اغمادها » ... فقررت اكثريته ان تستعيد من الوزارة حق اصدار « المراسيم الاشتراعية » وان تمنعها من اكمال برنامج ظهرت فاتحته دليلا على سوء الخاتمة

نحن لا ندعي الان اننا نحيط بكل ما فعلته وزارة «الانقاذ» في هذه الاشهر التي قضتها في ولاية الحكم ولكننا نقول انها فضلا عن اغلاق المدارس والمستشفيات وتسريح الموظفين بالمئات ، وتقصير الثوب الفضفاض الى درجة تجاوزت الحدود الحرام ، واحداث الفوضى في الادارة والمالية والقضاء من جراء التنظيم الاعرج — انها فضلا عن كل ذلك قد رجعت بالكيان اللبناني عشر سنين الى الوراء ، بما ايقظته سياستها من نعرات ، وما أهاجته من عنعنات ، فقد درجت الوزاره على خطة أعادة لبنان الى سنة ١٩٢٠ ، وهدمت كل ما بناه العقلاء والمفكرون في سبيل تغذية الاتحاد القومي وايجاد الكيان الوطني

***

أما الان وقد مرّ في الميدان السياسي بتجربته القاسية فاننا نرجو ان يوفق الذي يشكل الوزارة الى اصلاح الخطيئات التي ارتكبتها وزارة تحمل البلاد منها أسوأ الذكريات

دخيل ينهش كرامات البلاد

الاحرار — ٢٥ ايار سنة ١٩٣٠

من مصائب هذه البلاد وجود جريدة تدعى « لاسيري » ليس لها من السورية غير الاسم ، يديرها رجل يدعى فيسيه ، هبط بلادنا مرتزقاً ، مع جيش الاحتلال ، فبدلا من ان يكون مهذب اللفظ عفيف اللسان ، يحترم الارض المضيافة التي نزلها ،أشبعته ، وبدلا من يعتبر الذين يطالعون جريدته — وهي لم تصدر الا بفضل ما أغدقته عليها دار الانتداب من اموال — بدلا من ذلك نضح فيه عرقه اللئيم ، فما ترك فرصة الا كال فيها لهذه البلاد وأهلها انواع السباب والشتائم والاهانات ، كأن دار الانتداب لم توجده وتغدق على جريدته اموالها الا ليقذفنا بما يشيع في نفسه من بذاءة

فهل هو مأجور للقيام بهذه المهمة ؟...

لم نكن لنشغل اوقات قراءنا الافاضل بقراءة الفاظ نأبى ان يجري بها قلمنا ، ولكن هذا المخلوق لا يفهم الا بهذه اللغة ، ولا يستحق ان يخاطب بالفاظ الكرام ... وفوق ذلك فان لهذا الرجل صلة وثيقة بدار الانتداب ان لم تجعله لسان حالها ، فهي تجعله مأجوراً لها تعطيه المال ليكتب ... فهل تعطيه المال ليشتم ابناء البلاد ويرميهم ببذيء القول وفاحش الكلام ؟

كتب هذا المخلوق مقالا عن النظام البرلماني في لبنان وعن بعض الاشخاص الذين يقبضون على دفة السياسة فيه ، ملأه بكلام الفجور ولم يخالف فيه فقط واجب الضيافة بل خرج عن أصول التهذيب

ونحن لا ندافع عن الاشخاص الذين رماهم بذيء قوله ، فحملاتنا على سياستهم مشهورة ، ولكننا نسأل أولي الامر الافرنسيين عما يكون موقفهم لو أن كاتباً منا تكلم عن بوانكاره او تارديو اوهريو اودالاديه ببعض ما تكلم به هذا البذيء عن الشيخ محمد الجسر والشيخ بشاره الخوري وسواهما من الاشخاص الذين عناهم بمقاله ؟

نعم ماذا كانوا يفعلون لو ان جريدة من جرائدنا كتبت عن بعض السياسيين الفرنسويين جزءاً مما كتبه فيسيه عن بعض سياسيينا ألا تزلزل الارض عندئذ زلزالها وتخرج أثقالها ؟

انتقدنا مرة السي قدور بن غبريط انتقاداً مهذباً بريئاً ، فاهتزت دار الانتداب وقال لنا المسيو دو ربفي يومئذ ان وزارة الخارجية كلفته بأن يعاقب « الاحرار » اما بالتعطيل واما باقامة الدعوى . واقيمت علينا الدعوى من قبل المفوض السامي لاننا وجهنا الاهانة على زعمهم الى موظف فرنسوي . مع انه لا توجد نسبة بين ما كتبناه عن ابن غبريط ، وبين ما كتبه فيسيه عن بعض رجال السياسة عندنا

فهل تريد دار الانتداب ان تطلق هذا الفاجر ينهش رجالنا وينال من بلادنا ، بينما هي تحصن رجالها وأبناء رجالها من كل انتقاد مهما يكن بريئاً ؟

ان في قانون المطبوعات الذي أصدره المفوض السامي مادة تنص على انه لا يجوز انتقاد موظف فرنسوي سواء اكان في أثناء تأدية

وظيفته أم لم يكن ، وانه لا يجوز اثبات تهمة على الموظف الفرنسوي في أي شكل من الاشكال . فهل ترى دار الانتداب من الانصاف ان تحمي موظفيها من كل انتقاد قد يوجه اليهم ، بينما نرى مأجوريها والسنتها يستبيحون موظفينا ورجال السياسة عندنا بما يجب ان يترفع عنه صبيان الازقة ؟

* * *

نحن لا نرمي من ذلك الى اننا نريد لانفسنا ان نستبيح موظفي الانتداب سباً وذماً وتشهيراً ، فاننا ننتقد القوم ضمن دائرة التهذيب والمنطق ، ولكننا أردنا من هذه المقارنة ان نلفت نظرهم الى سوء التأثير الذي يتركه اطلاق هذا الرجل ينهش كرامات الناس ويفتري على النظام البرلماني ، وهو على ما هو عليه من اتصال بدار الانتداب . فان الناس لا يقيمون لكلامه وزناً الا لكونه يعيش هو وجريدته من اموال الفوضية العليا ، وهم يأبون ان تكون هذه الاموال وسيلة للتشهير بابناء البلاد

وقد يقول قائل انكم تنتقدون رجال البرلمان والسياسة اللبنانيين ، وتقولون فيهم ما قاله مالك في الخمر ، فلماذا تنكرون على سواكم حق انتقادهم ؟ ونحن نقول لهذا المعترض اننا ننتقد ولا نشتم ، وعلى فرض اننا انتقدنا وأغلظنا في الانتقاد فالقوم قومنا ، أما الغريب الدخيل ، خصوصاً متى كان بغيضاً كفيسيه ، فلا يجوز له ان يقول عن أهل البيت ما يقوله بعضهم للبعض الاخر

واذا كان فيسيه غير ممنون من الحالة عندنا ، فالبحر فسيح ، والمراكب عديدة ، ونحن نؤكد له انه لن يجد من يأسف على فراقه سواء من الفرنسويين ام من ابناء البلاد

مجلس النواب ومجلس الادارة

النهار – ٨ ايلول سنة ١٩٣٣

يكثر « السياسيون » من التكهن هذه الايام عن مصير الحكم النيابي في لبنان ، و « يتنبأون » عن صلاحية المجلس القادم وعدد نوابه ، فيزعمون ان صلاحيته ستكون كصلاحية « مجلس الادارة » في متصرفية الجبل القديمة ، ويقولون ان عدد نوابه لن يزيد عن الستة عشر نائباً . ثم يطربون لهذه الصلاحية وهذا العدد ويعتبرون ان البلاد وصلت بهذا « الاختصار » الى امانيها

ونحن لا نناقش هؤلاء « المتكهنين » ولا نبني جدلنا على الرجم بالغيب ، ولكننا نعالج قضية « اختصار شكل الحكم » التي يبشر بها انصار الحكم الفردي ، ويرضى عنها فريق من معارضيه الذين لا يبنون معارضتهم على التعاليم السياسية والاجتماعية بل على تأثراتهم الشخصية .

يزعم الزاعمون ان الحكم النيابي يكلف البلاد نفقات طائلة ، مع انهم لو عادوا الى الميزانية لوجدوا ان اعتماد المجلس النيابي لم يكن يتجاوز المئة والثلاثين الف ليرا سنويا ، كان النواب ينفقونه في البلاد فيخرج من الخزينة لتتداوله الايدي . وهو مبلغ ضئيل بالنسبة الى الميزانية ، فضلا عن كونه ينفق على مؤسسة هي في المبدأ عنوان سيادة

الامة ورمز سلطانها . والامم التي تطلب سيادتها لا تقدر ثمن هذه السيادة بالقروش و « السنتيمات » ...

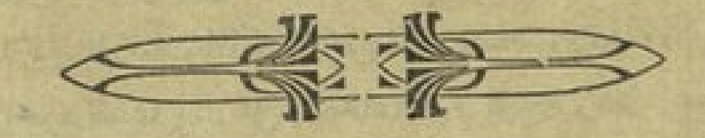
ويطرب انصار « اختصار شكل الحكم » اذا قيل لهم ان عدد النواب لن يزيد عن الستة عشر ، مع انهم مخطئون في نظريتهم هذه . لان تمثيل الامة لا يكون صحيحاً الا اذا ضم المجلس المنتخب اكبر عدد ممكن من اصحاب الكفاءات ، يمثلون الامة في مختلف نواحي نشاطها التجاري والزراعي والعلمي . وكلما كثر عدد النواب زاد هذا « التمثيل » وضوحا وانتظاما . وانك لتجد في مجلس مؤلف من ستين نائباً مثلا ، عدداً من الاكفاء يزيد عن العدد الذي تجده في مجلس مؤلف من عشرين . فالتمسك بالعدد الاقل في النيابة خطأ في المبدأ وفي تطبيقه معاً

ويقول انصار « اختصار شكل الحكم » ان النائب يجب ان يتقاضى تعويضاً قليلا « كما كان يتقاضى اعضاء مجلس الادارة » ... ولو تروّوا قليلا ولم يرسلوا الكلام بدون درس ، لوجدوا ان عضو مجلس الادارة كان يتقاضى خمساً وعشرين ليرة ذهباً في الشهر ، وهي تعادل مئتي ليرة سورية اليوم وتزيد عليها كثيراً في قيمتها الشرائية نظراً للفرق بين ما كانت عليه المعيشة قبل الحرب ، وما أصبحت عليه اليوم ، مع تقدير الفروق بين مقتضيات الحياة يومئذ ومقتضياتها اليوم ايضاً

اما الصلاحية فلا نعلم لماذا يطرب انصار « اختصار شكل الحكم » اذا كانت صلاحية المجلس ضيقة . وهم لو حكموا عقولهم لوجب ان يطلبوا « التوازن » بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فلا تطغو احداهما على الاخرى ، بل يكون للمجلس صلاحيته ، وللحكومة

صلاحيتها ، ويكون لرئيس الدولة صلاحية دستورية يحفظ بها ميزان السلطتين

نسوق هذه الكلمات المختصرة لا لنناقش المتكهنين كما قلنا،ولكن لننبه الرأي العام الى هذه النقاط ، حتى لا يؤخذ بدعايات الدعاة ، وتكهنات المتكهنين.ومتى حل الموعد لدرس هذا الموضوع،ووضعت القضية على بساط البحث ، توسعنا فيها واشبعناها درساً وتمحيصاً



يتكرمون عليهم بالجنسية

اما مهاجرونا فيصبحون بلا جنسية

«النهار» — في ١١ آب سنة ١٩٣٣

روت البرقيات من لندرا ان المستر لامنسون عضو مجلس العموم البريطاني قدم مشروع قانون يرمي الى السماح بالرعوية الفلسطينية لليهود الذين يحرمون من جنسيتهم في بلاد اخرى

ولم تقل البرقيات اذا كان مجلس العموم تناقش في هذا المشروع، ولكن مجرد تقديمه يدل على استعداد القوم لقبوله . ولا نعجب من ذلك ، لان الدولة التي جعلت فلسطين وطناً قومياً لليهود ، لا تتردد في المطالبة باعطاء الجنسية الفلسطينية لليهود ، الذين نبذتهم الامم ، وحرمت عليهم ان يكونوا من « المواطنين » لاسباب ليس الآن مجال تحليلها

وقد سبق لعصبة الامم ان عطفت على الارمن يوم نبذتهم تركيا وحرمتهم من الرعوية التركية ، فعهدت الى الدكتور « نانسن » ان « يوجد » لهم جنسية موقتة ريثما يكتسبون جنسية ثابتة — ولم يكن لبنان قد منحهم جنسيته بعد — فابتكر الدكتور « نانسن » جنسية جديدة ، وخلع على هؤلاء المشردين تذاكر هوية ، تحمل

اسمه ، فأصبحت اوراقهم الرسمية لدى القنصليات مطبوعة بهذا الطابع القومي الغريب « جنسية الدكتور نانسن » تعترف بها القنصليات في مختلف البلدان

* * *

انه لعطف جميل تعطفه أووربا باسم الانسانيـة على القوم الذين حرمتهم القوانين من جنسياتهم ، ولكن ألا يوجد غير اليهود والارمن شعوب تستحق هذا « العطف » ؟..

ان للجوالي العربية ـــ من لبنانيـة وسورية وفلسطينية ـــ في اميركا وغيرها من المهاجر ، جنسيات خلقتها السياسة بعد الحرب ، حين خلقت من هذه البلاد « دولاً » مشمولة بالانتداب . وقد قضت معاهدة لوزان على رعايا هذه « الدول » المستحدثة ان « يختاروا » جنسياتهم في موعد معين ان لم يتقيدوا به فقدوها ، اي ان اللبناني او السوري او الفلسطيني الذي لم يقل قبل ٦ آب سنة ١٩٢٦ انه لبناني او سوري او فلسطيني ، يفقد هذا الوصف « وتلغى » رعويته وقوميته ، وان كان عريق الحسب والنسب فيهما ... وهذا من غرائب التشريع الدولي !.

و « بفضل » هذا التشريع الجائر حرم الوف من ابنائنا المهاجرين جنسياتهم ، فاصبحوا على حد التعبير القانوني « آبي متلوس » اي بدون وطن . وقد وصلت اصوات تذمرهم من هذه الحالة الى عنان السماء فلم يقم في اووربا « الانسانية » ـــ ولا أميركا ـــ من يعطف على قضيتهم كما عطف اللورد لامنسون على اليهود ، وكما عطف الدكتور « نانسن » على الارمن ، مع ان ابنائنا المهاجرين لا يطالبون عطفاً بل يطلبون حقاً صريحاً

قد يقول قائل ان المهاجرين أخطأوا في عدم اختيار الجنسية في الموعد الذي ضربته معاهدة لوزان ، فهم مسؤولون عن فقد جنسياتهم

ولكن هذا القول مردود ، لان فريقاً من المهاجرين أبى ان يذهب الى قنصليات الدول المنتدبة ليعلن اختياره لجنسية ولد فيها ، اما لانه غير ممتزج سياسياً واجتماعياً مع القنصليات، واما لانه كره ان «يستجدي» جنسيته وهي حقه المشروع ... ولان فريقاً آخر من المهاجرين يقيم في مناطق بعيدة لا توجد فيها قنصليات ، فلم يتمكن من تسجيل « اختياره » في الموعد المضروب . فهل يجوز حرمان هؤلاء الناس من جنسياتهم لمثل هذه الاسباب ؟

ان لنا في المهاجر ألوفاً وألوفاً من الاخوان ، هم بضعة راقية طيبة من هذا الوطن . وهم أولى بجنسيتهم من هؤلاء الشذاذ الذين «تكتسبهم» حكوماتنا كل يوم للجنسية اللبنانية أو السورية ، كأنما اكتسابهم غنيمة باردة ... فلماذا لا تسعى الدول المسيطرة علينا الى تعديل هذه المعاهدة الجائرة لتزيل عنا حيفاً كبيراً ، وتعيد الى هؤلاء حقهم الطبيعي ؟

نحن لا نطلب من « انسانية » اوروبا رحمة ولا عطفاً ، وانما نطلب حقاً مشروعاً . واذا كانت معاهدة لوزان قد وضعت هذا القيد الجائر فمنعت على المهاجرين حقهم في جنسياتهم ، فليست معاهدة لوزان كتاباً منزلا ... وقد عدلت اوروبا عدة معاهدات ، فلماذا لا يعدلون هذه المادة في معاهدة لوزان ؟

ان اوروبا عدلت ما عدلته من المعاهدات تحت تأثير القوة . ونحن لسنا اقوياء بل ضعفاء ... وويل للضعيف !...

هم ابناء الست ونحن ابناء الجارية

حكوماتنا تدفع رسماً جمركياً اما هم فلا يدفعون ...

« النهار » — ١٤ آب سنة ١٩٣٣

وصلت الى بيروت كمية كبرى من اوسمة الاستحقاق السوري « مصنوعة » في فرنسا فأرسلت الحكومة السورية من يستلم هذه الاوسمة فرفضت مفتشية الجمارك تسليمها لان الحكومة لم تدفع الرسوم الجمركية المتوجبة على هذه الاوسمة وقدرها ١٥١٣٦ غرشاً لبنانياً

فأوعز رئيس الوزراء الى وزارة المالية بصرف هذا المبلغ من اعتماد « السلف » وفي صباح أمس وصل احد موظفي المالية واستلم الاوسمة بعد دفع الرسوم

— الصحف —

لا نتكلم الان عن سخاء الحكومتين السورية واللبنانية في توزيع الاوسمة ، خصوصاً على الاجانب . فلهذا بحث ليس الان مجاله ، وانما نتكلم ، بمناسبة الاوسمة ، عن الرسوم الجمركية التي تدفعها « الحكومات » المشمولة بالانتداب كلما استوردت شيئاً من الخارج

تطلب الحكومة سيارة لرئيس الجمهورية مثلا ، او لاحدى دوائرها

الرسمية ، فتدفع عنها رسماً جمركياً اسوة ببقية الافراد

وتطلب الحكومة أي نوع من انواع « البضاعة » كاللوازم الصحية مثلا ، لدوائرها الرسمية ، فتدفع عنها رسماً جمركياً ، أسوة ببقية الافراد

وتطلب البلديات سيارات للرش أو للاطفاء أو لنقل المرضى ، فتدفع عنها رسماً جمركياً اسوة ببقية الافراد

وتطلب الحكومة اوسمة لتمنحها رعاياها او سواهم فتدفع عنها رسماً جمركياً

وعبثاً تحاول الحكومات ان تمتنع عن الدفع ، فان ادارة الجمرك تأبى الا ان تستوفي منها الرسم المطلوب

ولا عجب فان ادارة الجمرك « مستقلة » عن الحكومات استقلالا تاماً ناجزاً ... فهي تفرض الرسوم علينا افراداً وحكومات معاً ... فنؤديها عن يد ونحن صاغرون

والمفروض في كل الحكومات ان تكون هي المسيطرة على جمارك البلاد ، لان رسوم الجمرك تؤلف الجزء الاعظم من واردات الدولة ، فضلا عن ان « السياسة الجمركية » هي اساس كبير في حماية الانتاج الوطني ، صناعياً كان ام زراعياً

اما حكومتنا فمحرومة — والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه — من السيطرة على السياسة الجمركية ، وهي فوق هذا مضطرة ان تدفع رسماً جمركياً لكل ما تستورده من اللوازم الرسمية

وهذا منتهى ما يمكن ان تصل اليه حكومة ، ان يأخذوا منها رسماً جمركياً في بلادها ..

وهكذا يعاملون ابناء الجارية !

اما ابناء الست ، فانهم لا يدفعون رسماً جمركياً على الاطلاق !..

وليس ابناء الست سوى الموظفين الفرنسويين في المفوضية العليا وفي الحكومات الاهلية ، فانهم يستوردون سياراتهم ولوازمهم الرسمية دون ان يدفعوا عنها رسماً جمركياً

وانك تكاد لا ترى موظفاً فرنسوياً ! وهو يسوق سيارة خاصة يستوردها دون ان يدفع رسماً ، ويأخذ البنزين ايضاً لتسييرها دون ان يدفع عنه رسماً

فهل يجوز ان تدفع الحكومات رسماً جمركياً عن السيارات الرسمية التي تستوردها للمصلحة العامة ، ولا يدفع الموظفون الفرنسويون رسماً عن السيارات التي يستوردونها لاستعمالهم الخاص ؟

ولو ان الحكومات كانت تقبض حصتها من واردات الجمارك ، لقلنا انها تأخذ باليسار ما تعطيه باليمين ، مع ما في هذه العملية من غرابة ولكن الحكومات لا تقبض شيئاً من حصتها منذ ثلاث سنوات ، فهل يجوز بقاء هذا النظام ؟

نحن لا نلفت نظر الحكومات للمطالبة بازالة هذه الحالة الشاذة لانها تعرض نفسها بمثل هذا الطلب الى غضب الاسياد ، ولكننا نطالب اولي الامر بوضع حد لهذه المعاملة التي لا تنطبق على الانصاف

فوضى !...

«النهار» — ١٥ آب سنة ١٩٣٣

تعصف اليوم في نواحي حياتنا العامة ريح من الفوضى تنذر بأوخم العواقب ، وتتخذ هذه الفوضى في كل ناحية لوناً تستمده من المحيط الذي تنتشر فيه

في الناحية السياسية فوضى ، فتحت للشعوذة والتدجيل اوسع الميادين ، فأصبح كل قزم وهو يريد ان يكون جباراً ، وامسى كل نكرة وهو يريد ان يكون زعيماً ... وبات كل ذي غاية شخصية يعمل على بلوغها في ضوضاء من المظاهر الوطنية ، وضجيج من دعوى المبادىء العمومية فينخدع به الناس ، وهو في الحقيقة لا يهمه من الوطنية الا ارواء شهوته ، ولا يعنيه من المبادىء العمومية الا تحقيق منفعته ... واذا حاول المفكرون ان يكشفوا عن فوضى التدجيل القناع حاول المشعوذون ان يثيروا الغبار في وجوههم وطبقوا الفضاء صياحاً

وفي الناحية الاخلاقية فوضى قلبت العرف الاخلاقي او كادت ، وأباحت المحرمات حتى أصبح الناس يرونها شيئاً مألوفاً . واذا جلست اليوم في احدى مدن الاصطياف جلسة ملاحظ متتبع ، شهدت من المخازي الاخلاقية في بيوت المقامرة ودور الرقص ما يندى له

الجبين خجلا ...

وفي الناحية الاجتماعية فوضى اختلط معها الحابل بالنابل ، وانتشرت الغيبة والنميمة والافتراء ، وباتت علاقات الناس وثة تربطها خيوط من النفاق والرياء تهدد الصرح الاجتماعي بالانهيار ، وتجعل كيان العائلة نفسها في خطر الانحلال

وفي ناحية المعاملات المالية فوضى ، ضاعت معها الاستقامة واهتضمت الحقوق . فالتزوير والنصب والاختلاس ، اصبحت من الامور التي لا يتورع الجانب الاكبر من الناس عن الاخذ بها ، بعد ان كان مجرد التفكير فيها سبة وعاراً

وفي الناحية الدينية فوضى ، اختل معها ناموس العلاقة بين الرعاة والرعية . فلا الرعاة يسوسون رعيتهم بحسب تعاليم الدين وروحه، ولا الرعية تحتفظ لراعيها بما يجب من التكريم و الاحترام

فما هذه الفوضى والى أي مصير مخيف ستقذف بالبلاد ؟

فقدت هيبة السلطة ، وضاع احترام الرئاسات ، وزالت الرعاية الواجبة للوالدين وأصحاب المقامات ، وتفككت عرى التقيد بالقوانين والنواميس ، فالى اين المصير ؟

ليفكر كل منا في ما يرى ويسمع يجد ان الفساد قد تغلغل في نواحي حياتنا جميعاً ، ويجد الفوضى تنخر في كيان البلاد

ايها الحكام ، ايها الرؤساء ، ايها المفكرون ! تداركوا الخطر قبل استفحاله ، وتدبروا النكبة قبل اتساعها ، واقضوا على هذه الفوضى بالعدل والحزم ، والصدق والمحبة ، والقدوة الصالحة وحسن التدبير والا استفحل الخطب وساء المصير

افلاس حكم الفرد في الاصلاح

« النهار » – ١٦ آب سنة ١٩٣٣

قررت الحكومة تعيين ١٢٥ دركياً زيادة على القوة الحاضرة بسبب تكاثر الجرائم ، على ان يوزعوا في مخافر جديدة تنشئها الحكومة في اماكن مختلفة

وقد بدأت الطلبات تنهال على قيادة الدرك من الراغبين في الانخراط في السلك

— الصحف —

نحن اليوم امام مرحلة جديدة من مراحل القهقرى ، تطويها حكومة الفرد رجوعاً الى الوراء ، بعد ان تفككت سلسلة « الاصلاح » المزعوم حلقة حلقة ، وبعد ان ظهر ان الاقتصاد الذي عمدت اليه في ابواب الميزانية لم يكن الا اقتصاداً معكوساً

قامت حكومة الفرد على أنقاض الحكومات الدستورية لاصلاح ما « خربته » هذه الحكومات كما يزعمون فانقضت على الميزانية تعمل فيها تشذيباً وتهذيباً « لتخفف الملايين على عاتق الشعب » ... كما قالوا له يوم علقوا الدستور في جو من الضجيج لم تزل ضوضاؤه تدوي في الاذان . ولقد تبين بعد ان انجلى الغبار ان حكومة الاصلاح لم تستطع

ان تقتصد من الميزانية سوى ثلاثمئة الف ليرا تقريباً ، وفرتها من تخفيض رواتب الموظفين الوطنيين فقط ، ومن تسريح بعضهم تسريحاً لا شك انه أدى الى خلل في سير الاعمال ، ومن انقاص قوات الامن العام انقاصاً ما لبثت ان ظهرت اضراره ، وها هي الحكومة نفسها التي أنقصت قوات الامن العام تعود الى زيادة عددها ، فتعيد عدد رجال الدرك — الذين سرحتهم — الى ما كان عليه قبل « الاصلاح » ...

فاين هو الاقتصاد الذي طبلوا له وزمروا ، واين هو الاصلاح الذي زعموا ان حكومة الفرد ستمحو به خطيئات الاولين والاخرين اين الاقتصاد والاصلاح اذا كانت هذه الحكومة تنقض اليوم ما أبرمته بالامس ، واذا كانت تسرح رجال الدرك منذ عام — بحجة التوفير — ثم تعيدهم بعد سنة لانها وجدت توفيرها في غير محله ؟

كشفنا الستار منذ ٩ ايار عن الغايات التي قصدوا الى تحقيقها من وقف الدستور ، وقلنا لهم ان الاقتصاد او « الاصلاح » الذي زعموا انه غايتهم ، ليس سوى حجة يتذرعون بها لتبرير عمل اقدموا عليه ولستر فشل سياسي اصيبوا به . فكان الناس « يبتسمون » لاقوالنا ابتسامة الشك ، ثم بدأوا يميلون الى التصديق كلما تكشفت امامهم الحقائق ، حتى اصبح افلاس النظام الفردي حديث الخاصة والعامة ، وحتى رأينا الذين كانوا اشد الناس تحمساً لتعليق الدستور ، قد اصبحوا اشدهم تحمساً لاعادته ، بعد ان ظهرت لهم الحقائق من خلال غيوم الدعايات التي نشروها في آفاق البلاد

قالوا يوم « تعليق » الدستور انهم ارادوا « تخفيف الاعباء عن عاتق المكلفين » ... فاي اعباء خففوا يا ترى ؟ واين هو الاصلاح

واين هو الاقتصاد ، لذي طبل له الحكوميون وزمروا ؟

نحن نطلب اقتصاداً ، على شرط ان لا يوقع الارتباك في سير الادارات العامة . فان الاقتصاد المختل اشد ضرراً من التبذير . وكم من عمل حاولت الحكومة فيه ان تكون مقتصدة شحيحة فجاء مختلا كله اخطاء ، واضطرت في سبيل اصلاحه الى انفاق اضعاف ما انفقت على ايجاده ؟...

ولقد نبهناهم من قبل وأظهرنا لهم خطأ السياسة التي درجوا عليها في خفض الرواتب وتسريح الموظفين . ونحن نحمد الله على ان الايام برهنت لهم على فساد ما كانوا يفعلون

* * *

هذا مثل من امثلة عديدة سنتولى سردها ، برهاناً على افلاس الحكم الفردي وفشل سياسة الاصلاح . ونحن نقول منذ الان ان تخفيض الميزانية الذي لجأوا اليه كان تخفيضاً مضراً بسير المصالح العامة . وقد كان الغرض منه ان تكفي الحكومة نفسها بميزانيتها ، فلا تأخذ من واردات الجمرك شيئاً ، لان واردات الجمرك لم تعد تكفي المصالح المشتركة . ولكن حساب الحقل لم يأت على حساب البيدر ، وسيرى المكابرون اننا كنا على صواب يوم هتكنا الستر عن الغرض الذي قصدوا اليه من وقف الدستور

فقد كانت « الحنافة » على اللحاف . وقد دفعنا نحن ثمن هذا اللحاف اولا وآخراً

ولله الاول والاخر

تنسيق الموظفين

وأثره فيهم، وفي الامة، وفي الكيان الحكومي

« النهار » ـ ١٩ آب سنة ١٩٣٣

منذ الاحتلال الفرنسوي ، والموظفون حديث أنفسهم وحديث الناس . فلا تكاد تنقضي سنة دون ان تترجرج من تحتهم الكراسي ، تارة باسم التنسيق ، وطوراً باسم تعديل الملاك والاقتصاد في الرواتب ، حتى بات الموظف وهو لا يعلم أيصبح في وظيفته أو يمسي !...

ان لاستقرار الموظف علاقة باستقرار الكيان الحكومي نفسه ، كما ان لاستقرار الكيان الحكومي علاقة باطمئنان الناس الى مصالحهم فاذا كان الموظف غير مطمئن في مركزه وفي راتبه ، فهو لا يتمكن من تسيير مصالح الناس بما يمليه عليه واجب الوظيفة من بشاشة مع أصحاب المصالح ، ومن دقة في درس الاوراق ، ومن انصاف في تصريف الامور

ولا يخفى ان كثرة التبديل والتعديل والتنسيق تحدث في دوائر الحكومة شيئاً من الفوضى ، لا يستطاع معها ايجاد هذه « التربية الوظيفية » التي تجعل الموظف قطعة من الالة الحكومية الكبرى يؤدي « وظيفته » فيها بحكم السليقة ودافع الاستمرار ، دون ان يخضع

للعوامل التي لا ينجو منها رجل قلق على مستقبله ، يلتمس التأييد من ذوي النفوذ فيجاريهم في ما يطلبون ، ويخشى تأدية اعماله بوحي وجدانه حذراً من اغضاب رئيس ، أو تعكير علاقة يتوخى منها نفعاً في توطيد كرسيه

فاذا ظلت القطعة — وهي الموظف — في الالة الحكومية غير ثابتة في مكانها ، اختل نظام الالة ، وكان دورانها مشوشاً مرتبكا . واذا كنا نشكو مما نراه في حكوماتنا من عدم انتظام الاعمال ، فالسبب المباشر في ذلك هو تقلقل هذه القطع — وهي الموظفون — وعدم استقرارها في اماكنها

* * *

نحن لا نقول بخلود الموظف في وظيفته، ولكننا نقول بضرورة ايجاد هيأة صالحة من الموظفين تحفظ للجهاز الحكومي استمراره بالتسلسل الذي لا غنى عنه لادارة صالحة ، وبالتربية « المسلكية » التي لا غنى عنها لحسن انتظام الاعمال

هذا اذا اردنا ان نوجد جهازاً ادارياً صالحاً ، تنتظم معه اشغال الحكومة ، ولا تخضع لتقلبات « الطقس » فتتعرض مصالح الناس للعبث والضياع

اما اذا اردنا ان تظل حال الادارة عندنا فوضى ، فلنظل نضرب على هذه النغمة ، نغمة « جيش الموظفين » ، والثوب الفضفاض ، والرواتب الضخمة ، وما شاكل من « الكليشهات » ...

***

ولا يجب ان ننسى ان هؤلاء الموظفين بشر، وانهم عادة من طبقة

متقفة عليها واجبات اجتماعية ، فهم لا يستطيعون ان يلبسوا المسوح ، ويعيشوا في كوخ ويأكلوا من نبات الارض. وقد حرم عليهم القانون ان يتعاطوا أي عمل ما خلا أعمال وظائفهم ، فحصر رزقهم في الحياة في مورد واحد ، هو مورد الوظيفة . فيجب على « الوظيفة » اذن ان تؤمن للموظف معيشته ومعيشة عائلته بما يتناسب مع مركزه الاجتماعي . واذا كان التجار « يحسدون » الموظف اليوم على راتبه فقد لا يحسدونه غداً عندما تروج الاعمال ويعود الربح الى سابق عهده ... والشعوب لا تبني مستقبل موظفيها ولا تؤسس نظامها الحكومي على اعتبارات وقتية تتطور بتطور الازمات

***

والخلاصة ان الجهاز الحكومي لا ينتظم سيره الا اذا أمن الموظفون هذه العواصف التي ما تزال تهب عليهم ، والا اذا تمتعوا بنوع من الحصانة والاستقرار ، شأن الموظفين في كل الادارات المحترمة، هذا اذا أردنا ان يكون عندنا هيأة موظفين من ابناء السلك ، اما اذا أردنا ان نأتي بالموظفين من هنا وهناك ، فسنظل على هذه الحصيرة ...



وطن !...

« النهار » — ٢١ آب سنة ١٩٣٣

« ... وان اعظم مكافأة أطمع بالحصول
عليها منكم ، هي ان تكلفوني تقديم حياتي
للوطن الايطالي ... »

بهذه الجملة الصغيرة الكبيرة ردالجنرال « بالبو » قائد العمارةالجوية الايطالية ، على السيد موسوليني عندما رفعه الى رتبة « مارشال » العسكرية ، وعانقه باسم ايطاليا مهنئاً اياه برجوعه ظافراً من رحلته الى اميركا .

« ان اعظم مكافأة اطمع بها هي تقديم حياتي للوطن » ... هذه كلمات لا يشعر بعظمتها الا الذين لهم وطن ، يموتون في سبيله ليعيش

فهل نشعر نحن في لبنان بعظمة هذه الكلمات ، وبما تنطوي عليه من سمو ومثل أعلى ؟ ...

وهل يمكننا ان نقول ان لنا وطناً نموت في سبيله ليعيش ؟

كانت ايطاليا قبل سنة ١٨٧٠ اسما جغرافياً لغير مسمى . وكان أهلها متنابذين متفرقين ، يكيد واحدهم لبلده ويشي باخيه في سبيل الاجنبي ، فانحطت الاخلاق ووصلت من السفالة الى أدنى الدركات ،

حتى ان الروائيين الافرنسيين كانوا يختارون اسماء ايطالية للاشخاص الذين يقومون في رواياتهم بادوار الخداع والمكر واللؤم، وما اليها من المهمات السافلة ... تلك كانت ايطاليا قبل ان يضع كافور أساس وحدتها ويجمع غاريبالدي اشتاتها المبعثرة ويجعل منها فكتور عمانوئيل وطناً واحداً

تلك كانت ايطاليا، يوم لم تكن وطناً تخفق له الافئدة وتسفك في سبيله الدماء، ولكنها تبدلت بعد ان اصبحت وطناً يقف فيه رجل كالمرشال « بالبو » يقول ان اعظم مكافأة تطلب منه هي تقديم حياته لوطنه ...

فمتى يصبح لنا وطن، لنشعر بما يشعر به « الرجال » عندما يمشي في اعصابهم سحر هذه الكلمات؟

نحن في لبنان متفرقون مبعثرون. الهدف عندنا استرضاء الاجنبي والغاية استمالة صاحب النفوذ. نعيش في جو من الدسائس والنميمة والغيبة يكاد يستحل فيه كل شيء في سبيل الغرض الشخصي والانتفاع

فهل يقيض الله لنا « كافوراً » يوحد هذا التشتيت الذي نسميه وطناً، ويجمع ما تبعثر من شمله؟

ان رضيت عنا الاقدار أتاحت لقلوبنا ان تخفق يوماً بما خفق به فؤاد المرشال « بالبو » وسامعيه

وان لم ترض عنا الاقدار بقينا على حالتنا المؤلمة، نعيش في معترك الانام « على هامش الحياة »...

سفيران من طوكيو وبكين

يعالجان مشاكل الشرق الادنى

« النهار » — ٣١ آب سنة ١٩٣٣

يظهر ان فرنسا وانكلترا اتفقتا ، كدولتين منتدبتين، على معالجة مشاكل الشرق الادنى بواسطة « طبيبين » من اطبائهما المقيمين في الشرق الاقصى ... فان فرنسا نقلت ممثلها من بيروت، واختارت لتمثيلها فيها سفيرها في طوكيو عاصمة بلاد الشمس المشرقة ، كما ان انكلترا نقلت ممثلها من القاهرة، واختارت لتمثيلها فيها سفيرها في بكين ، عاصمة بلاد بني ماء السماء .

ولعل الدولتين عندما انتدبتا للشرق الادنى سفيرين من الشرق الاقصى ، أرادتا ان تقولا ان الشرق شرق ، ادنى كان هذا الشرق ام اقصى ، وان مشاكل الشرق لا يحلها الا الذين عاشوا في الشرق وتمرسوا بشؤونه .

وكلنا — كما قال شوقي — في الرزء شرق ...

على اننا نخشى ان يكون في حقيبتي السفيرين بعض جرعات من الافيون — الذي يتعاطاه اهل الشرق الاقصى — مخصصة لتخديرنا .

فهل يفعل فينا التخدير ؟

اما مصر ، فنتمنى ان يحمل لها المندوب الجديد الدواء الشافي ، لا المخدر الذي يسكن الالم موقتاً ، وان يكون السفير القادم من الشرق الاقصى « سفير سلام » كما يلقبه المستر تشمبرلن ينهي المسائل المعلقة بينها وبين الدولة المحتلة ، ويشير على حكومته باعطاء مصر ما لا تزال انكلترا تحتفظ به — في تحفظاتها الاربعة — من عناصر الاستقلال

* * *

واما نحن فنتمنى ان يحمل الينا السفير الجديد شعاعاً من « الشمس المشرقة » التي عاش في ظلالها ، يلقي على طريقنا الى امانينا نوراً يسترشد به اولو الامر ، ونسترشد به نحن ايضاً . لاننا ما زلنا منذ الاحتلال حتى اليوم نتخبط في ديجور من التجارب ، نتلمس معه طريق الاستقرار فلا تنفذ ابصارنا الى مداه . وقد تقلب علينا حتى الان ستة مفوضين سامين ، حاول كل منهم ان يوجد في هذه البلاد الاستقرار المنشود ، ومع ذلك فالبلاد ما تزال في طور التجارب

ففي سوريا نظام دستوري أقيم بالاتفاق مع الوطنيين للتعاقد مع فرنسا على معاهدة تؤيد لسوريا استقلالها ، فلم يتم هذا التعاقد حتى الان ، لان الوطنيين لم يروا من الجانب الفرنسي ما يطمئنون معه الى ان في المعاهدة اسساً صالحة يرتكز عليها الاستقلال

وفي لبنان نظام حكم موقت اقيم على انقاض الحكم الدستوري ، بعد ان حسب الناس ان الحكم الدستوري في حرز من التعليق والوقف والتعطيل . فقد اهتز لبنان من اقصاه الى اقصاه يوم وقف المسيو دي جوفنيل باسم فرنسا وأعلن في ٢٣ ايار سنة ١٩٢٦ نشر

الدستور اللبناني ، وهتف اللبنانيون يومئذ لفرنسا وللجمهورية اللبنانية واطمأنوا الى الوضع الجديد ، وقالوا ان عهد التجارب قد انقضى ، وان السفينة وصلت الى الشاطيء حيث تستقر

ولكنهم ما فتئوا في ٩ ايار سنة ١٩٣٢ ان شهدوا تعليق هذا النظام الدستوري واعلان الحكم الفردي ، ورأوا السفينة المستقرة تطوي الامواج القهقرى ، وتعود الى عرض البحر تنتظر شاطئاً جديداً يدفعونها اليه ، فما كان اعلان الدستور سنة ٩٢٩ سوى تجربة جديدة من تجارب الحكم في هذه البلاد ، ما لبث المجربون ان استبدلوا به نظاماً جديداً.

فهل يحمل الينا القادم من الشرق الاقصى شعاعا نتبين به التجربة الجديدة التي تنتظرنا . أم هو يحمل الينا بعض جرعات من الافيون — الذي اشتهر اهل الشرق الاقصى بتعاطيه — تخدر جسمنا وتسكن فينا الالم ؟

نحن في حاجة الى دواء ينقذ ما بقي فينا من رمق كادت التجارب ان تأتي عليه . واننا لنأمل ان لا يكون عهد المسيو دي مارتل عهد تجربة فقط ، بل نرجو ان يكون عهده عهد علاج ناجع سريع لانقاذ هذه البلاد التي اصابتها التجارب بفقر مزمن في دمها ، تتلاشى معه نفساً في نفس.

شفانا الله وهداهم سواء السبيل

اسفنجة العفو تستر الفشل

« النهار » ـــ ٦ ايلول سنة ١٩٣٣

وهل من حديث ، في النهار او في الليل، سوى حديث هذا العفو الذي أصدرته الحكومة في اول ايلول ؟

لقد أطلقوا على العفو الذي صدر في سنة ١٩٣٢ ـــ باتفاق المجلس النيابي ورئيس الدولة ـــ اسم العفو الجاني ، فاي اسم نطلق على هذا العفو الغريب الذي صدر عن متهمين لا عن محكومين ؟

لقد شرحناه فور صدوره ، وحللناه بعد نشره ، و كشفنا عما فيه من حيف يصيب الفريق الاكبر من المتهمين الذين يعتقدون انهم ابرياء فيجعلهم العفو في حكم المجرمين

ان هذا العفو أخذ الصالح بجريرة الطالح . واذا كانت الحكومة قد ارادت ان تجعل منه « اسفنجة » تمسح بها خطيئات الماضي ، فان هذه الاسفنجة قد نزت خطيئات جديدة ، ظلمت الابرياء من المتهمين فامسوا مظلومين في التهمة ومظلومين في العفو معاً

اما المجرمون الحقيقيون ، المجرمون الذين اختلسوا اموال الدولة والناس ، والذين ارتشوا وارتكبوا ، وعاثوا في مصالح الناس فساداً ، اما اولئك فقد نجوا من العقاب واصبحوا بفضل هـذا العفو الغريب آمنين مطمئنين

وهكذا استوى الشريف والمرتكب ، البريء والمجرم ، لان « السياسة » قضت بذلك ، كما قضت السياسة من قبل بنبش الفضائح في اوائل عهد الحكم المطلق ، تبريراً لتعليق الدستور

ولئن كان « العفو الجاني » قد شجع المجرمين واللصوص والمزورين كما قالوا بحق يوم صدوره ، فلا شك ان هذا العفو يشجع المرتكبين والمختلسين ، والراشين والمرتشين معاً

***

لقد حللنا في عددينا الاخيرين هذا القانون تحليلا دقيقاً ، وكشفنا عما فيه من خبايا وعما سيؤدي اليه من نتائج ، فلا نعود الان الى هذا الدرس ، وانما نتساءل عما بقي من اعمال حكومة « الاصلاح » ، بعد هذا العفو الغريب الذي ختمت به مأساة الفضائح ؟

قامت حكومة ٩ ايار على أثر تعليق الدستور لكي تصلح خطيئات الحكم الدستوري وتمحو سيئاته ، وتقتص من اللصوص الذين أمعنوا في خزانة الدولة وفي اموال الشعب نهباً وتخريباً ... ورافق قيام هذه الحكومة ضجة عنيفة في صحفها خيل معها للناس ان الرخاء سيعم البلاد والسعادة ستغمر العباد ...

وبدأت « الحكومة المصلحة » عملها فخفضت رواتب الموظفين الوطنيين تخفيضاً آذى ميزانيتهم ولم ينفع ميزانيتها الا قليلا . فطبلت صحف الحكومة وزمرت لهذا التوفير الذي لم يتجمع منه سوى ٣٠ الف ليرة ، ولم يتخفف معه شيء عن عاتق المكلف الذي ظل يدفع ما كان يدفعه من قبل

وراحت « الحكومة المصلحة » تقرض بلديات القرى بسخاء ما

بعده سخاء فكانت سياسة القروض وسيلة جديدة للتطبيل والتزمير ، وظهر بعدئذ انها سياسة لم يكن حليفها التوفيق

وقامت « الحكومة المصلحة » تنبش الفضائح ، دفاعاً عن قرش المكلف ، واقتصاصاً من المجرمين الذين اغتنموا فرصة الحكم الدستوري لينهبوا البلاد ، كما قالت صحف الحكومة ... وامتلأت السجون بالمتهمين ، وانتشر الرعب في الدوائر والمنازل عندما كان الناس يساقون ليلاً الى دار القضاء

واذ نحن بعد ذلك « الحزم » في مطاردة المرتكبين والمختلسين ، نرى الحكومة نفسها التي اشتدت تعود عن شدتها الى عفو تسدل معه الستار على « الفضائح »

فهل نلام اذا قلنا ان حكومة الاصلاح هدمت ما بنته حكومة الاصلاح ؟

اصلح الله الامور وهدانا جميعاً سواء السبيل



مشكلة المتعلمين

«النهار» _ ٨ ايلول سنة ١٩٣٣

اعلنت احدى المدارس عن حاجتها الى معلمين ، فتقدم اليها اربعمئة طالب وظيفة لا طالب علم . وبين هؤلاء «الطالبين» الاربعمئة عدد كبير من المحامين والاطباء وحملة البكالوريا ... جاؤا يطلبون وظيفة ثابتة باي راتب كان ، ومنهم من طلب أن يشتغل «باللقمة» ، يأكل ويشرب وينام ، مكتفياً بذلك عن الراتب

وتعلن الحكومة أو احدى المؤسسات العامة عن حاجتها الى مستخدم ، فتنهال عليها الطلبات بالمئات ، من شبان بينهم عدد وافر من حملة الشهادات ، يلجأون الى الاستخدام ليؤمنوا لعيشهم مورداً ثابتاً مهما يكن ضئيلا

فهل من دليل بعد هذا الدليل على ضيق موارد الرزق ، واستفحال ازمة العيش في البلاد ؟

محامون وأطباء وحملة شهادات عليا لا يجدون من حرفتهم عملا يكفيهم لتأمين معيشتهم ، فيلجأون الى الاستخدام . ومع ذلك فالكليات ما تزال تخرّج كل عام عشرات من الاطباء والمحامين ،

المدارس ما تزال «تورّد» كل عام عشرات الى السوق من حملة الشهادات.

فماذا يعمل هذا الجيش من المتعلمين ؟ وكيف يرجو تحصيل رزقه من حرفته التي تعلمها، اذا كان يرى « زملاءه » لا يجدون لهم منها عملا ؟...

كانت الاقطار العربية الشقيقة، وسواها من انحاء المعمور، تفتح ابوابها للمتعلمين وغير المتعلمين من ابنائنا. فكان اطباؤنا في مصر والسودان وفلسطين، وكان اساتذتنا يعلمون في العراق، وكان تجارنا واصحاب الصناعات منا يضربون في مناكب الارض سعياً وراء الرزق، فيحالفهم التوفيق

اما اليوم فقد أقفلت هذه الابواب، وانكمش كل قطر على نفسه واصبح يستخدم ابناءه المتعلمين في وظائف الدولة. وقبض اصحاب المهن الحرة من بنيه على ناصية العمل فيه

فالى اين « نصدر » هذه المئات من ابنائنا المتعلمين، بعد ان اقفلت الامم ابوابها دونهم ؟

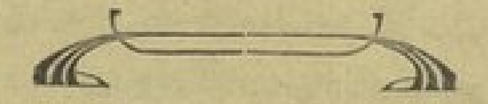
وهل تستطيع افواج المتعلمين عندنا ان تجد في بلادنا الضيقة النطاق متسعاً للعمل ؟ وماذا تعمل هذه « الكفاءات »، وهي تصطدم باحثة عن رزقها في هذا المحيط المحدود ؟

هذا موضوع تعبت الاقلام في التنبيه الى اخطاره، وهو مع ذلك لم يأخذ من اهتمام المسؤولين قسطه الواجب

فهل تجوز معالجته بتحديد عدد الطلاب في المدارس الثانوية والعليا ؟ أم بتوجيه اهتمام التلامذة الى نواح اخرى من التعليم الصناعي والزراعي ؟

لقد انصرف الناس عن صناعتهم وزراعتهم الى العلوم النظرية ، فازدحم الميدان « بالنظريين » وأقفر من « العمليين » فكادت الارض لا تجد من يزرعها ، وكادت الصناعات لا تجد من يعمل فيها ، وانفسح المجال امام اللاجئين الارمن فاحتلوا في الصناعات مركزاً خطيراً

فهل يجدُ أولو الامر فرصة من مشاغلهم « السياسية » لدرس هذا الموضوع الحيوي الخطير ؟



رسالة فيصل

« النهار » — ١٢ ايلول سنة ١٩٣٣

طوى الموت بوفاة المغفور له فيصل الاول كتاباً كاملاً من تاريخ النهضة العربية الحديثة ، كتب فيه ابن الحسين مرحلة من اروع المراحل التي قطعها العرب في طريق الاستقلال . وقد بدأت هذه المرحلة بالثورة على الترك التي خاض فيصل غمارها وقاد جيوشها ، وانتهت بتحرر العراق من الانتداب الانكليزي وبدخوله عصبة الامم مستقلا عزيزاً

وبين اول شوط من هذه المرحلة وآخره ، قام فيصل باكبر دور اتيح لعربي مسؤول ان يقوم به . فمشى خلال الصعوبات والعراقيل ، وتخطى الدسائس والمكائد ، حتى اوصل قطراً من الاقطار العربية الى الاستقلال المنشود ، بعد ان امتنعت « السياسات » المعلومة عن تنفيذ العهود المقطوعة للملك حسين باستقلال البلاد العربية جميعاً

ولقد نفذ الابن جزءاً من البرنامج الذي استعصى على الوالد . فكان مرناً حيث كان والده صلباً ، وكان يطاول خصومه ويداورهم باللين لينفذ الى هدفه ، حيث كان والده يأبى في حقوقه وحقوق العرب هوادة او لينا

وضع فيصل السيف في الثورة حيث كان يجب وضع السيف ، ووضع الندى في السياسة حيث كان يجب وضع الندى . فعثر في بعض

اشواط المرحلة ونجح في البعض الاخر ، وهو في اشواط المرحلة كلها مخلص يكافح الدسائس الصامتة بصدر رحب ، ويقاوم المكائد المستورة باعصاب هادئة ، يتخذ من الاختبارات في معالجة المشاكل دروساً ، ويزداد مع الايام حنكة ونضجاً . حتى بنى في عاصمة الرشيد ، عرشاً لم يتمكن من اقراره في عاصمة الوليد ، وحقق ما تمكن من تحقيقه بين تضارب النزعات والميول واختلاف المشارب والعقول . فكانت العاقبة له في نهاية الكفاح ، وبنى للعرب عرشاً مستقلا في قطر من اقطارهم ، كان لواء المستعمر يخفق على اراضيه ، وأوجد دولة عربية عصرية مهما قيل في استقلالها فهي ذات شخصية دولية و كيان صحيح

ولما اجتاز رحمه الله هذا الشوط من اشواط المرحلة فاجأه القدر المحتوم ، في الوقت الذي كان العرب ينتظرون من حنكته ونضجه تحقيق آمال كبيرة ، لا نعتقد ان في وسع عربي مسؤول ان يحققها في هذه الفترة من التاريخ

نحن لا نحاول في هذه المقالة ان نحلل الرسالة التي أداها فيصل للعرب ، لانها رسالة مليئة بالعظات والعبر ، تضيق المجلدات عن استيعاب ما فيها من احداث ودروس ، ولكننا نقول ان فيصلا رحمه الله تمرس في السنين الاخيرة من حياته بالسياسة الاوربية عن كثب ، وتعرف الى اشخاص السياسيين في الغرب ، وبلا أساليبهم بالاختبار والاحتكاك فعرف الطريق وتكشفت له الوسائل ، وازدادت عناصر الفوز بين يديه ، ولما استكملت له الاسباب واصبح في وسعه ان يؤدي لقومه العرب انفع الخدمات ، قبضه الله الى جواره

فلا نغالي اذا قلنا « ان الخسارة بفقده لا تعوض » ، لانه لم يجتمع

لملك عربي في هذا العصر ما اجتمع له رحمه الله من الصفات التي صقلها الاختبار وزادها النضج كمالا

***

ان الميراث الذي خلفه فقيد العرب الغالي لجلالة الملك غازي ، انما هو ميراث مجيد باهر يبعث على الفخر، ولكنه مثقل بالمصاعب محفوف بالاخطار . فاستقلال العراق لم يزل رطب العود ، رخص الاغصان . ودسائس المستعمرين ما تزال تحفر في اساسه . فهل يوفق جلالة الملك غازي الى صيانة هذا الاستقلال من العبث ، والى تقويته وتدعيمه ؟

ان هذا الشبل من ذاك الاسد ، ولا شك ان جلالة الملك الجديد سينسج على منوال الملك الراحل . ولئن كانت يداه لم تتمرنا بعد على نسيج السياسيين ومرونتهم ، فان في العراق رجالا اثبتوا انهم يعرفون كيف يحملون التبعات وسيكونون ولا شك لجلالة الملك الهاشمي خير معوان في تأدية رسالته الى العراق والى العرب ، مستلهمين روح الفقيد الذي ما تزال القلوب ملتاعة لفقده .

رحم الله فيصلا ، وحفظ غازي ، وصان استقلال العراق وحقق للعرب الامال

المستعمرون والاقليات

« النهار » — في ١٤ ايلول ١٩٣٣

نشرت « الاوريان » أمس مقالا بتوقيع كاتب فرنسوي يدعى « بول برنوس » تكلم فيه عن مسأله الاقليات في الشرق بمناسبة عقد المعاهدة بين سوريا وفرنسا

وقد مهدت « الاوريان » لهذه المقالة — الموعز بها — بكلمة يقطر منها التعصب المسموم ، فحذرت فرنسا من عقد المعاهدة لئلا يؤدي استقلال سوريا الى تذبيح الاقليات ، وايجاد مجزرة افظع من مجزرة الاشوريين ، الى ما هنالك من هذه الاراء التي يدفع المستعمرون عنها ، ويدفعون امثال « بول برنوس » وجماعة « الاوريان » ومن لف لفهم الى نشرها في الصحف خدمة للسياسة الاستعمارية التي تسيطر على الشعوب باسم حماية الاقليات

نحن لا نجادل ابواق المستعمرين في هذا الموضوع لاننا لا نحاول ان نقنع قوما ليس من مصلحتهم ان يقتنعوا ، ولا نحاول ان ندرس في هذه المقالة الصغيرة قضية الاقليات في الشرق ، لانها اوسع من ان تنحصر في نطاق جريدة يومية . ولكننا نريد ان نسأل هؤلاء المستعمرين « الغيورين » على الاقليات ، وان نسأل اذنابهم وابواقهم ، هل تنجو هذه الاقليات من الضرائب التي يفرضها المستعمر ، وهل

تدفع هذه الاقليات — التي يغارون عليها — رسوماً جمركية أقل من الرسوم التي تدفعها الاكثرية ، وهل يطبق عليها قانون لا يطبق على الاكثرية ، وهل تتمتع هذه الاقليات بسياسة اقتصادية ومالية تختلف عن السياسة التي تخضع لها الاكثرية ، وهل تعاملها الشركات الممتازة — التي يحميها المستعمرون — معاملة تختلف عن معاملتها للاكثرية ؟

كلا . فالاقلية والاكثرية سواء في نظر المستعمر ، لانه لم يأت لحماية الاقلية كما يزعم ، بل اتى ليستثمر البلاد وينشر فيها نفوذه وسيطرته وسلطانه . وما غيرته على الاقلية سوى غيرة مصطنعة، وتقوم ما دامت مصلحته قائمة . وفي اليوم الذي تقضي عليه مصلحته بالعدول عن « الغيرة على الاقلية » ، فهو لا يتردد ابداً في خدمة مصلحته ، ولو خالفت مصلحة الاقلية

* * *

هذه كلمة نسوقها في الموضوع من ناحيته المادية ، ناحية المصلحة التي لا يفهم المستعمرون واذنابهم والمعتمدون عليهم سواها

إما الناحية السياسية ، ناحية الكرامة القومية ، فنحن نسأل هؤلاء الغيورين على الاقليات ، هل صانت هذه الغيرة دستور لبنان من التعليق ، ولبنان رمز من رموز حماية الاقليات ؟ وهل تردد المسيطرون في « تعليق » الدستور اللبناني بالقوة ، عندما وجدوا ان مصلحتهم تقضي عليهم بذلك كما علقوا الدستور السوري من قبل ؟ وهل عاملوا لبنان ، وفيه اكبر الاقليات عدداً ، معاملة سياسية تختلف عن معاملة سوريا ؟

لا نتبسط في هذا الباب الوعر بل نترك للقارىء ان يستنتج من الاختبارات التي مرت عليه ما يغذي قناعته في هذا الموضوع

نحن لا ننكر ان الاقليات في الشرق خضعت لمختلف انواع الهوان في الماضي ، ولكن أية اقلية في العالم ، في العصور الوسطى والعصور الحديثة ، لم تخضع للاضطهاد على اختلاف أنواعه ؟ وهل نجا اليهود وهم اقلية ، من الاضطهاد في اوروبا الشرقية ، حيث لا يزالون يضطهدونهم الى الان ، وفي اوروبا الوسطى والغربية حيث لا تزال الشعوب تنظر اليهم نظرة ابناء الجارية ؟

***

نحن من الاقليات التي سيمت الخسف والهوان في الماضي ، ايام الجهل الاعمى . ولكننا نتطور مع العالم ، ونريد ان نؤلف مع الاكثرية امة لها سيادتها وكرامتها القومية ، تحميها القوانين وتصون حقوقها الانظمة ، ويحفظ كيانها العلم والحضارة . ونقنع بان نأخذ من حقوقنا ما تبيحه القاعدة العددية في الدساتير والانظمة ، كما تعيش كل اقلية في المعمور .

وقد اصبحت كرامتنا تأنف هذه المنة التي يطوقون بها اعناقنا ، حينما يقولون اننا هنا لنحميكم ونصون حياتكم ، كما تأنف ان يقول قائل انتم في ذمتنا او في حمايتنا ، لانه لا خير للرجل في الحياة اذا لم يكن عزيزاً ، واذا كانت حياته حسنة يستجديها من مخلوق . وخير حماية للجماعات ، اقلية كانت ام اكثرية ، هي حماية العلم والنور والعرفان ومعرفة الحقوق

«دلع» ودلال...

« النهار » – ٢٢ ايلول سنة ١٩٣٣

في لبنان روح استهتار ، او روح « دلع » ودلال ، تغلغلت في نواحي حياتنا ، فكادت تفسد المجموع ، بعد ان افسدت الافراد

لو تأملت في علاقة الاهلين بالحكومة ، لوجدت استهتاراً بكل نظام ، وتغاضياً عن كل هيبة او احتشام ، بل لوجدت « دلعاً » يحمل الناس على الطمع بالحكومة من حيث هي لا من حيث اشخاصا . فهم يطالبون بالقوانين الصارمة ، ولكن لتطبقها الحكومة على سواهم . واذا وقع احدهم تحت طائلة القانون ، زمجر واستكبر ، وأنف ان يطبقوا عليه القانون ، مع انه يملأ القهوات انتقاداً وحديثاً عن تهاون الحكومة في وضع القوانين !...

ولو نظرت الى الموظفين لوجدت منهم استهتاراً بمهمتهم ، و« قرفاً » من العمل . فهم يشتغلون كأنهم يساقون الى السخرة سوقاً ، دون ان يهمهم كثيراً قضاء مصالح الناس . واذا روجعوا في الامر أجابوا في كثير من « الدلع » والدلال والاستخفاف

ولو تتبعت اعمال القضاء لتجلى لك الاستهتار بكل معانيه ، خصوصاً في عطلة الصيف . فالقاضي يعين الجلسات للمتقاضين متأففاً متبرماً ، ويؤجلها لاقل اشارة ، كأنما هو يريد ان يزيح عن ظهره عبئاً ثقيلاً . واذا نبهه احد المتقاضين الى الضرر الذي يصيبه من التسويف والتأجيل

نظر اليه نظرة « دلع » واستهتار يتبين الناقد منها ان مصالح الناس ، والقوانين والانظمة — هذه كلها لا تحمله على التقيد بالواجب

ولو درست علاقات الناس الاجتماعية هالك ما تراه من الاستهتار بكل عرف وتقليد . فلا حشمة ، ولا خشية ، ولا وازع ، الا عند فريق قليل جداً من الاهلين ما يزال الحياء يحول بينهم وبين الاباحة والاستباحة

فما هذه الفوضى ؟

ان المتتبع لهذه التطورات يتساءل عن المصير المظلم الذي نزحف اليه . فكأنَّ روحاً من الملل تمشت في مفاصل البلاد ، فتراخى كل نظام وتماصت كل الروابط . فلا المرؤوس يحترم رئيسه ، ولا الرعية تحترم راعيها بعد ما تراه من اعماله ، ولا المحكومون يشعرون بهيبة الحكومة بعد ما يرون من تصرفات الحكام ، ولا العائلة تدرك خطر الانحلال الذي تفشى فيها

ومع ذلك نريد ان نكون « أمة » وان تنبثق من هذه الامة « دولة » تقيم العدل وتصون الحقوق

اننا في حالة تفسخ مخيفة ، اذا لم يشتد « الاطباء » الاجتماعيون والسياسيون في معالجتها صارت بنا الى الانحلال

ليرجع كل منا الى نفسه ، وليناج ضميره في اعماقه ، يجد هذه الصورة المخيفة تتراقص أمامه . فعلى كل منا ان يكافح هذا التفسخ بمعرفة واجبه والقيام به لتنتظم الامور وتعود الى سياقها المعقول ، والا فالهاوية أمامنا سحيقة والانحلال قريب والفوضى والعياذ بالله على الابواب

التطويق الاقتصادي

« النهار » — ١٦ ايلول سنة ١٩٣٣

يتبين للباحث ان البلاد اصبحت في حاجة الى سياسة اقتصادية قد تفوق حاجتها الى السياسة « السياسية » ، او توازيها على الاقل . فان الخطأ المستمر في المنهاج الاقتصادي الذي درجت عليه السلطة المنتدبة الى الان ، أوصلنا الى هذا المصير الاقتصادي القاتم ، فكسدت تجارتنا وبارت محاصيلنا ، واصيبت صناعاتنا بالشلل

ولو ان السلطة تنبهت من بادىء الامر الى النطاق الشديد الذي أقامته « الحكومات » المجاورة حولنا ، بوحي السياسة الانكليزية ، لكان في وسعها مكافحة « سياسة التطويق » بسياسة جمركية رشيدة ولكنها تركت الامور تسير في سياقها المرسوم ، حتى اذا استفحل الخطر وقامت الصيحات من كل جانب ، اخذت السلطة تفكر في الامر ، ولكن بعد ان استشرى الداء واستعصى الدواء

منذ سنة ١٩٢٦ بدأت السلطة تزيد في رسوم الجمارك ، فجعلتها خمسة وعشرين بالمئة ، مع بعض استثناءات كانت تطبقها في تعرفة يسمونها « التعرفة المنوّعة » . وقد صرح المسيو دو جوفنل للذين قابلوه من التجار يومئذ ان زيادة الرسوم مخصصة للانفاق على « المتطوعين » الذين تجندوا لمقاومة الثورة . ولكن الرسوم الجمركية

الباهظة ظلت قائمة ، بالرغم من انتهاء الثورة ، ومن تحول فريق كبير من المتطوعين الى فرق «الجيش المساعد» كما يسمونه في الاصطلاح الرسمي

ويظهر ان كثرة الايراد التي نتجت عن زيادة الرسوم الجمركية حملت الادارة العليا على استبقاء التعرفة الجمركية الباهظة ، دون ان تهتم بادىء ذي بدء بتأثيرها في اقتصاديات البلاد . حتى اذا انقضت سنتان تنبهت الهيئات التجارية و الاقتصادية الى الخطر الذي تستهدف له البلاد ببقاء هذه التعرفة ، فاجتمع مندوبو الغرف التجارية في دمشق ووضعوا تقريراً قدموه الى المراجع المسؤولة

ومذ ذاك ظل شبح الخطر يقترب ، ونطاق الازمة يضيق ، واصوات الاستغاثة ترتفع ،وظلت دار الانتداب تعالج الخطر بالمسكنات الموقتة ، فتداوي الحاضر بالحاضر بالرغم من تدني وارداتنا من البضاعة نظراً لفداحة الرسوم

وكانت فلسطين في الوقت ذاته ،تستبقي تعرفتها الجمركية السابقة وتعقد معنا الاتفاقات لادخال مصنوعاتها مجاناً الى البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسوي ، وتشجع مصنوعاتها المحلية باعفاء موادها الاولية من الرسوم ، حتى وافقنا يوما فاذا بمركز النقل في التجارة يتحول الى حيفا ويافا ، وبعد ان كانت فلسطين تستورد من بيروت مقطوعيتها من البضائع الاوروبية ، اصبحت تورد الينا البضاعة اما عن طريق الجمرك واما عن طريق التهريب

وبالرغم من هذا بقيت السلطة الفرنسوية تزيد التعرفة الجمركية

على البضائع الواردة الى البلاد المشمولة بانتدابها لحكمة خفيت على الناس ...

وهذا ما جعل البلاد تتخبط في ازمة تجارية لم تعرف لها بيروت ودمشق مثيلا من قبل ، بفضل السياسة الجمركية الخاطئة، التي كادت توصل البلاد الى هاوية الافلاس



«نسيبتنا» عصبة الامم

«النهار» ـ ٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٣

بيننا وبين عصبة الامم صلة نسب ، لم تنشأ من صلب نحدونا منه أو رحم ، بل هي صلة نسميها «صلة التبني» نشأت منذ أقامت العصبة نفسها ولية علينا وجعلتنا في دور الحضانة ، وقررت ان تسير بنا تحت كنفها الى الاستقلال

فنحن والعصبة من أقرباء «الكلالة» لا من الاقرباء «اللح» .. فاذا تكلمنا اليوم عنها فانما نتكلم بحق القرابة وشفاعتها فضلا عن انها اصبحت «غريبة» بمبادئها عن العالم ، ونحن في بلادنا «غرباء» وكل غريب لغريب نسيب !...

تجتاز العصبة اليوم ازمة حادة تهددها في كيانها . فقد اعلن سكرتيرها منذ ايام ان الدول المشتركة فيها لا تدفع «اشتراكاتها» الا بصعوبة كلية ، وان اكثر هذه الدول خفض الاعتمادات المرصدة لعصبة الامم تخفيضاً كبيراً ستضطر العصبة معه الى العدول عن مشاريع عديدة كانت قد بدأت تنفيذها

أي ان العصبة مصابة بازمة «مادية» عسيرة ، تزيد في أزمتها «المعنوية» التي اصيبت بها منذ خرجت منها اسبانيا واليابان ، والتي تصاب بها كل ما اصطدمت مطامع احدى الدول القوية بمبادىء وتعاليم قامت عصبة الامم لتأييدها باسم الحق لنصرة السلام بين الشعوب

تدخلت العصبة في «الخلاف» الذي شجر بين اليابان والصين ، اي بين قوي ومستضعف ، وحاولت تسويته باسم الحق والسلام .

فغضب مندوب اليابان القوية ، وانسحب من العصبة ولسان حاله يقول لمندوبي الدول العظمى: «من كان منكم بلا خطيئة فليرشقنا بحجر»..
وكل ما واجهت العصبة مشكلة بين قوي وضعيف تنمر القوي ونسي التعاليم السامية التي نشأت العصبة لنشرها وتعزيزها ، فاما ان ينسحب كما تهدد المانيا اليوم عصبة الامم بالانسحاب منها ، واما ان يحمل العصبة على « سحب » اهتمامها بالموضوع

نحن نأسف لهذا الضعف الذي يبدو على هيئة عالمية ، علقت الشعوب المستضعفة اكبر الامال على تأسيسها ، وانتظرت منها تعزيز السلام والدفاع عن الحقوق المهضومة . واذا كانت العصبة قد «ولدت» مبتورة بعدم اشتراك اميركا فيها منذ تأسيسها ، مع ان رئيس جمهوريتها هو الذي دعا اليها ، فان الناس كانوا ينتظرون ان تقوى العصبة مع الزمن ، وان ينتصر دعاتها وانصارها على دعاة القوة والتوسع ، فيفتحون للانسانية آفاقاً جديدة يسودها الطمأنينة واحترام الحقوق

ان عصبة الامم رمز جميل لمبادىء سامية وتعاليم راقية ، أقامتها الحضارة الاوروبية والاميركية لتكسر حدة الطمع وتقضي على فظائع الحروب . فهل نجيز لانفسنا الشك بهذه الحضارة ، وهل يضعف بها ايمان العالم ؟

لقد جنينا من تأسيس هذه العصبة بعض الثمرات . وكنا نأمل أن يزداد ما نجنيه منها ، كلما انتصرت فيها مبادىء الحق والسلام . فهل تضعف آمالنا بضعفها ؟ وهل يتلاشى هذا الخيال الجميل الذي لاح لنا من خلال مبادىء الفتح وتعاليم الاستعمار ؟

انها ليقظة مؤلمة من حلم جميل .

رسالة الى فخامة العميد الجديد

— ١ —

النهار — ١٢ تشرين اول سنة ١٩٣٣

اليوم تطأ قدماك اليابسة ، في بلاد أقامتك فرنسا عليها ولياً ، لك فيها حق التشريع والتنفيذ . وهو حق لا يملكه رئيس الجمهورية الفرنسوية نفسه ، لانه رئيس بلاد قامت حكومتها على اساس مبدأ فصل السلطات

ولقد أشرت يا سيدي العميد الى صلاحيتيك في التشريع والتنفيذ ، لاذكر لك عظم التبعة التي يضطلع بها المفوضون الساموں في هذه البلاد ، التي شهدت اعظم حوادث التاريخ ، وتقلبت عليها ارقى الحضارات

فاسمح لي بعد هذه المقدمة ان اهنئك بسلامة الوصول ، واتمنى لك طيب الاقامة ، وأرجو لنا بطيب اقامتك حسن المآل

يا فخامة العميد

بعد ان ترتاح اذناك من ضجيج الاستقبال ، أخل الى نفسك ، تسمع في داخلها هديراً خفيفاً يملأ الجو . فاذا تبينت مصدر هذا الهدير علمت انه انين الناس من سوء الحال ، ينطلق من صدورهم وينتشر في الجو الفسيح

في البلاد يا فخامة العميد ثلاث فئات : فئة تطلب الاستقلال التام الناجز ، وفئة تطلب الانتداب وتوافق على سياسته بدون قيد ولا شرط ، وفئة معتدلة تريد ان تتعاون مع الفرنسيين تعاوناً نزيهاً

ومن الغريب ، يا فخامة العميد ، ان هذه الفئات الثلاث مجمعة على الشكوى والتذمر من السياسة المتبعة حتى الآن . وفي هذا الاجماع دليل على ان الناس غير مخطئين في القول ان سياسة فرنسا في البلاد المشمولة بالانتداب، تحتاج الى خطط وأساليب جديدة تخرج بها عن سياقها القديم

لا أطيل عليك القول ، وأنت لما تسترح بعد من وعثاء السفر . ولكني أجيز لنفسي ان الفت نظرك الى قضيتين رئيسيتين ، هما في نظر الذين يتتبعون الحوادث ، الاساس الذي تفرعت عنه كل الخطيئات . وهاتان القضيتان هما :

١ — السياسة الجمركية

٢ — الابهام في تعريف الانتداب

اما السياسة الجمركية فلا تحتاج في اظهار مساوئها الى دليل ،لان دليلها « منها وفيها » وهو قائم في تأخر تجارة البلاد وصناعاتها ، وفي نضوب موارد الانتاج ، وفي هذه العزلة الاقتصادية التي ضربت حول البلاد نطاقاً يكاد يكتم منها الانفاس

وقد تعبت الهيئات التجارية المنظمة في لفت نظر المسؤولين الى سوء المصير ، فكانت السلطات تتناول هذه الشكاوى لتدرسها ...وهي ما تزال تدرس منذ سنوات ، بينما الرسوم الجمركية تزداد فداحة والسياسة الجمركية سائرة في الخطط المرسومة من قبل ، والبلاد تتدلى

في الهاوية محاولة ان تمسك نفسها عن الوصول الى القاع

اما الابهام في تعريف الانتداب ، يا فخامة العميد ، فقد اوجد فوضى في الادارة ضاعت معها المسؤوليات . فالموظفون الفرنسويون يسيطرون على الاعمال في الحكومات،دستورية كانت هذه الحكومات أم فردية تستمد قوتها من المفوض السامي . ففي كل حكومة مندوب للعميد ، وفي الدوائر مستشارون لاتعمل الحكومة عملا الا بموافقتهم او بارشادهم . ومع ذلك فالمسؤولية في الظاهر تقع على هذه الحكومات واذا جربت حكومة ما ان تحمل مسؤوليتها خلافاً لرأي المندوب والمستشارين « طارت » هذه الحكومة في الحال

وقد نشأ عن هذه الوضعية الشاذة وجود سلطتين ، احداهما بطانة للاخرى . فضاعت المسؤولية بين الثوب والبطانة ، واتسع المجال للاخذ والرد ، فاصيبت هيبة الحكومة والسلطة بشيء من التضعضع صار معه نظام الحكم الى ما نراه من الارتباك



رسالة الى فخامة العميد الجديد

-٢-

« النهار » ــ ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٣

يا فخامة العميد

حللت أمس في عاصمة « ملكك » الجديد فاستعرضت « جيوش » الجند الذين يحفظون الامن، واستقبلت فريقاً من « جيوش » الموظفين الفرنسويين الذين « ينفذون » الانتداب ، ويتناولون رواتبهم الباهظة من ميزانية المصالح المشتركة أي من أموال البلاد

لا أحدثك الان يا فخامة العميد عن عدد موظفي الانتداب ورواتبهم ، ولا عن نسبتهم العددية و « الراتبية » الى ابناء البلاد وثروتها ولكنني اقول انك شهدت حين نزولك في بيروت غير ما كنت تشهده في الشرق الاقصى... شمس مشرقة ، ولكنها غير « الشمس المشرقة » التي قدمت من بلادها ، و « طقس جميل » على لغة سلفك الكريم ، ولكنه من نعم الله التي اغدقها على البلاد فلم يعمل الانسان للاستفادة منها شيئاً مذكوراً

ولقد جئت يا فخامة العميد من الشرق الاقصى الى الشرق الادنى لتداوي عللنا وتشفي امراضنا . فاي دواء تحمل في حقيبتك يا ترى ؟

كانت سوريا ولبنان محور التجارة في البلاد العربية وبلاد الاناضول

قبل الحرب . وكانت بيروت سوق البلاد المجاورة ، يفد اليها التجار للاستبضاع ، فاكتسب اهلوها بالتمرين خبرة تجارية واسعة ، تضاف الى استعدادهم الفطري — الذي لا يقل عن استعداد كل الشعوب في شرق البحر المتوسط — وتضاف الى اتساع الميدان الذي كان يظهر فيه نشاطهم . فبدلا من ان يستفيد الانتداب من هذه الصفات الفطرية والمكتسبة ، وبدلا من ان يساعد هذه التجارة المتمركزة على استبقاء افضليتها التقليدية لتظل سوق المناطق المجاورة ، وتبقى على رخائها القديم ، ساعد بسياسة قصيرة النظر على حصر هذه المنطقة ضمن طوق اقتصادي يضغط عليها عاماً بعد عام ويهددها بالفقر والافلاس . فكان جيرانها يحتفظون بتعرفة جمركية معقولة على البضائع ، بينما نحن نزيد في الرسوم بحسب الوارد من البضاعة ، فان كان الوارد كثيراً فرضنا عليه رسوماً باهظة ليستوفي الجمرك اكبر مبلغ مستطاع .. اي ان الجيران كانوا يسيرون على خطة حكيمة مرسومة ترمي الى الانعاش الاقتصادي . ونحن كنا نسير الى استدرار اقصى ما يمكن من الرسوم ، عن طريق الجمرك ، حتى جف الضرع ، واصبحت البقرة الحلوب تدر مزيجاً من دم وحليب

وهكذا اضاعت السياسة الجمركية الخاطئة عاملا من اهم العوامل للاحتفاظ بالتفوق التجاري الذي اوجدته الاجيال لهذه المنطقة على المناطق المجاورة ، وانتقل مركز النقل التجاري الى البلاد المشمولة بالانتداب الانكليزي

والعامل الثاني ، يا فخامة العميد ، الذي كان وما زال يهيب بالمسؤولين الى خفض الرسوم الجمركية هو استبقاء شيء من الثروة

تستطيع معه البلاد ان تعيش . فهي تدفع للجمرك منذ سنة ١٩٢٦ حتى اليوم مبلغاً سنوياً لا يقل متوسطه عن اثني عشر مليون ليرا سورية ، تتداول الايدي بعضه القليل ويذهب البعض الكثير اقساطاً للمديون وغيرها . فاذا اضيفت هذه الملايين « الجمركية » الى عشرات الملايين التي تذهب من البلاد كل عام ثمن سيارات وبنزين، وسواها، اجتمعت عندك ارقام مخيفة بالنسبة الى ثروتنا العامة

أفلا يكفي هذا العامل لتبديل السياسة الجمركية ، ومن اين تدفع الامة الرسوم اذا اخذها الفقر وانقطعت عنها الموارد ؟

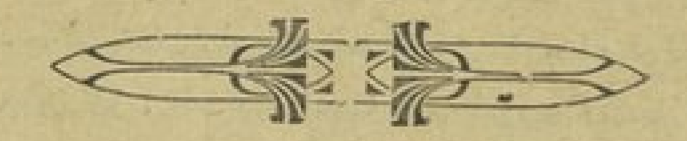
والعامل الثالث ، يا فخامة العميد ، الذي كان وما زال يهيب بالمسؤولين الى خفض الرسوم الجمركية هو ان لا تمسي المنطقة المشمولة بالانتداب الفرنسي رقعة فقيرة في الثوب العربي الذي يسيطر عليه الانكليز . فقد عهدت عصبة الامم اليكم والى الانكليز بالانتداب على بقاع عربية متجاورة . فماذا يقول العالم اذا ازدهرت بلاد النفوذ الانكليزي « وافتقرت » بلاد النفوذ الفرنسي ؟ وأي موقف يكون موقفكم اذا قارنت عصبة الامم بين الانتدابين ، فوجدت ان البلاد المشمولة بانتدابكم تتأخر اقتصاديا ويهددها الفقر والافلاس ، بينما البلاد المشمولة بالانتداب الانكليزي تنتعش اقتصادياتها وتزدهر فيها الاعمال ؟

ان هذا العامل كان يجب ان يحمل المسؤولين منكم على تبديل السياسة الاقتصادية التي اتبعوها الى الان ، حتى لا يقول خصومكم ان الانتداب الفرنسوي اقل كفاءة من الانتداب الانكليزي في تسيير مقدرات الشعوب

يا فخامة العميد

هذا بعض العوامل التي كانت وما تزال توجب على المسؤولين تبديل السياسة الجمركية والاقتصادية التي اتبعوها الى الان ، بعد ان ظهرت اخطاؤها واتضحت اضرارها

اما الخطيئات السياسية فموعدنا بها حديث آخر



رسالة الى فخامة العميد

-٣-

«النهار» - ١٦ تشرين اول سنة ٩٣٣

مضى على الاحتلال الفرنسوي في هذه البلاد ١٤ سنة ، ومضى على نشر صك الانتداب ١١ سنة تقريباً . فما اختلفت سياسة الانتداب عن سياسة الاحتلال الا في بعض المظاهر . وفي كلا العهدين كانت السياسة الفرنسوية سياسة تجارب ، تتلمس الطريق للوصول الى الاستقرار المنشود

وقد اسفرت التجارب في سوريا بعد تسع سنوات عن « اقتناع » الحكومة الفرنسوية بان باب الاستقرار هو احلال المعاهدة محل الانتداب. فصرح المسيو دو كه بذلك في لجنة الانتدابات في عصبة الامم ، وتعهد باسم فرنسا بعقد معاهدة مع سوريا تسترشد بالاسس التي قامت عليها معاهدة انكلترا والعراق

اما في لبنان ، فقد « اقتنعت » فرنسا في سنة ١٩٢٦ — فقط — بضرورة تبديل الحكم المباشر فيه. فاعلن المسيو دو جوفنيل الدستور اللبناني في ٢٣ ايار من السنة المذكورة واقام باسم فرنسا جمهورية لبنانية ، لها كل مظاهر الجمهوريات المستقلة ، لولا التحفظات الملحقة

بالدستور . ولبنان يا سيدي « متواضع » لم يطلب عقد معاهدة مع فرنسا ، بل اكتفى اكثر ابنائه بالشكل الجمهوري الوطني ، آملين ان يصلوا بممارسة الحكم الذاتي في نطاق جمهوريتهم الى الاستقلال

ولكن فرنسا أوقفت ذلك الدستور في سنة ١٩٣٢ ، و «علقت» الجمهورية بعد ان مهد بعض « العمال » السياسيين للتعليق بالدعاوة والمظاهرات المختلفة . فكان في البلاد المشمولة بالانتداب قضية هي القضية السورية فاصبح فيها الان قضيتان : السورية واللبنانية

فماذا الذي « اوصل » الجمهورية اللبنانية الى ذلك المصير ؟

نحن لا نأخذ المظاهر ، بل ننظر الى ما وراءها من التيارات المستترة التي رافقت الجمهورية منذ نشأتها ، حتى تعرج سيرها وعثرت في خطواتها .

قامت الجمهورية على انقاض الحكم المباشر ، وتحول المجلس التمثيلي — باشخاصه انفسهم — الى مجلس نيابي له كل الصلاحيات ، وتعهد الجمهورية « الوطنية » الموظفون الفرنسويون الذين كانوا يتعهدون الحكومة المباشرة ، فما تبدلت الذهنية ولا تغير النظر الى الكيان الجديد . نحن لا ننكر ان المسؤولين الجدد « يومئذ » وقفوا يتلمسون الطريق للاضطلاع بمسؤولياتهم الجديدة ، ولكن سرعان ما ذكروا الماضي ، والماضي قيود خفية ، « فتفاهموا » مع المنتدبين ... وذكر المنتدبون ايضاً ذلك الماضي فاتصلوا بالكيان الجديد ، وسرعان ما نشأت « صلات » مترددة في بادىء الامر ، ولكنها ازدادت رسوخاً على توالي الايام بفضل ضعفنا وقوتكم . فاصبح مندوب المفوض السامي والمستشارون مسيطرين على الجمهورية ، لا تسقط شعرة الا برضاهم ، ولا يتم عمل

الا بحسب ما يرشدون ويريدون

ومع ذلك حملت «الجمهورية الوطنية» وزرهذه السياسة، ودفعت ثمن الخطيئات كلها. وكان رجالها هدف الحملات المتساقطة من كل جانب، لأنهم كانوا في نظر الناس الحاكمين المسؤولين

فهل كانوا حقيقة كذلك؟

لا ننكر ان بعض رجالنا حملوا مسؤولياتهم تجاه رجالكم. ولكن الفريق الاكبر من حكامنا ونوابنا كان يسير بحسب الوحي الهابط من الطور

يا فخامة العميد

ان الحكومات الدستورية التي قامت منذ سنة ١٩٢٦ لم تكن غير ستار جثم من خلفه الكاهن الاعظم يدير شؤون الهيكل. ولقد كان الستار في بادىء العهد كثيفاً فكان الناس يرون الحكومة ولا يرون يد الكاهن التي تديرها. ولكن الستار أخذ يرقّ على التوالي حتى شف عما وراءه. فرأى الناس ان الحكم المباشر ظل مستمراً ولكن بشكل مقنع. فانه تخلى عن المسؤولية والقاها على عاتق رجال الحكم الوطني فاصبحوا في الظاهر مسؤولين

وان ننس لا ننس يا فخامة العميد كيف كان ديوان مندوبك لدى الحكومة اللبنانية قبلة النواب والوزراء، يتلقون منه «كلمة السر» كما كان موسى الكليم يتلقى الوحي من الطور فما اقترع المجلس على مشروع الا استوحت اكثرية النواب رأي المندوب لتبني عليه اقتراعها، وما قامت وزارة او سقطت الا برأي المندوب. فكان النواب يقررون القوانين، ويثقون بالوزارات أو يحجبون عنها الثقة،

ولكنهم لا يقدمون على عمل الا بعد « الاستئناس » برأي المندوب

وقد جرب المجلس مرة ان لا ينزل عند رأي الكاهن الاعظم في انتخاب رئيس الجمهورية ، فكانت النتيجة تعليق المجلس والدستور معاً ، بحجة « تخفيف النفقات عن عاتق المكلف اللبناني » !...

فمن المسؤول عن فشل التجربة الجمهورية اذا كان ثمة فشل ، انتم أم نحن ؟

قلت في رسالتي السابقة ان لبنان « متواضع » لم يطلب استقلالا تاماً ناجزاً . بل هو عرف حده ، فاكتفى بالاستقلال الداخلي ...

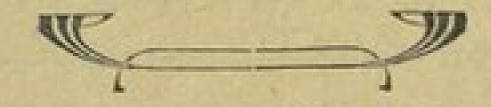
ولبنان يا فخامة العميد صديق لكم يتغنى اكثر ابنائه بفرنسا ويسمونها « الام الحنون » ، وقد كان ينتظر ان لا يكون في عهدكم أقل تمتعاً بحريته مما كان في عهد الاتراك . خصوصاً وان قناصلكم ووزراءكم ساعدوه كثيراً في ذلك العهد للوصول الى استقلاله وحريته . افلم يكن من حسن السياسة ان تجعلوا منه نموذجا جميلا للحكومات التي « تحررونها » ، وتدربونها على الحكم الذاتي ، وتمهدون خطواتها الى الاستقلال ؟

ان لبنان ، لبنان الصميم ، لبنان الصديق التاريخي ، ان لبنان يتذمر ويشكو من التجارب الخاطئة التي ما برح لها ميداناً . واذا كنتم ترون بين اللبنانيين من يطري سياستكم اللبنانية فهو اما صاحب مصلحة لا يريد اغضابكم ، واما راسخ الايمان بانكم ستعودون الى سياسة احسن واكثر سداداً

انا لا انكر ان فريقاً منا يشكو اليكم فريقاً آخر ، ويطلب تدخلكم اما لانصافه من خصمه واما للانتقام منه ، ان هؤلاء يساعدون

على سياسة « فرق تسد »، وليست هذه السياسة في برنامج الانتداب. فعلمونا الاعتماد على النفس، وحمل المسؤوليات الصحيحة، واجبهوا طالبي التدخل وقولوا لهم ان القوانين والانظمة تعطي كل ذي حق حقه. وراقبوا انتم تنفيذ هذه القوانين والانظمة باصحاب اختصاص من قبلكم لتشيروا باصلاح الفاسد وتقويم المعوج

انكم عندئذ تدربوننا حقيقة على الاستقلال. اما اذا قبضتم على ناصية الحكم بيد ظاهرة او مستترة، فلا « نتدرب » بل نبقى اطفالا قاصرين ويقول الخصوم بعدئذ ان اساتذتكم لم يحسنوا القيام على تعليمكم وهذا لا نرضاه لكم ولنا لانه ينتقص من كفاءتنا كتلامذة، ومن كفاءتكم كمعلمين!



رسالة الى فخامة العميد الجديد

- ٤ -

« النهار » ـــ ١٨ تشرين الاول سنة ٩٣٣

اسمح لي يا فخامة العميد ان احدثك اليوم عن سوريا ، فهي كلبنان تشكو من السياسة الخاطئة وتريد تحقيق امانيها . واذا كان لبنان باكثريته « متواضعاً » لا يطلب استقلاله التام ، فان سوريا تطلب الاستقلال التام الناجز ، بلا حماية ولا وصاية ولا انتداب . وقد قاتلت في سبيل استقلالها قتال الامم التي لها مثل أعلى تعمل على بلوغه . فهي لم تتلعثم في الفاظها ولم تغمغم في مطالبها ، بل قالت لكم في كل مناسبة وبصراحة انها تريد سيادتها ووحدتها

ولقد جربت سياستكم يا فخامة العميد منذ الاحتلال حتى اليوم ان تصرف السوريين عن مثلهم الاعلى ، فلم يكن التوفيق لها حليفاً . جربت الحكم العسكري ، وجربت الحكم المباشر ، كما جربت الحكم الفردي والحكم الدستوري المشوب بالتحفظات ، فما افادت هذه المخدرات شيئاً في تحويل السوريين عن هدفهم ، بل ظلوا يكافحون وينافحون حتى وصلوا الى حملكم على الاقرار رسمياً بان الانتداب « لم يعد اداة صالحة للتفاهم » ووعدتم بعقد معاهدة مع سوريا تنظم فيها علاقات البلدين

فالى اين وصل حديث المعاهدة ؟

رأى سلفكم الكريم يا فخامة العميد ، بعد طول الدرس والاختبار ان الهيأة الوحيدة التي يمكنها التعاقد معكم باسم سوريا هي الكتلة الوطنية . ففتح معها للمفاوضات باباً شبه رسمي . وكانت احاديث واجتماعات انتهت بما قيل انه « تعاون نزيه بريء » ... ودعا المسيو بونسو الى انتخاب جمعية مؤسسة ، فاشترك الوطنيون في الانتخاب ، وكانت لهم في الجمعية الكثرة الساحقة . وسار « التعاون النزيه » سيرته وكان الوطنيون يعملون معكم على برنامج واضح معين في ظل ذلك التعاون ، وكانت الامال معقودة على الخروج من سياسة التجارب بفضل التعاون النزيه الى الاستقرار المنشود

ولكن سياستكم صدمت ذلك التعاون صدمة فجائية في سنة ١٩٢٨ فانقطع حبله ، وعلق المسيو بونسو الجمعية المؤسسة ، كما علق الدستور في لبنان بعدئذ ، وظلت الجمعية « معلقة » حتى صدر القرار بحلها ، وانفردتم بعدئذ بنشر الدستور السوري ، مع ملحق التحفظات

أنا لا اسرد عليك يا فخامة العميد تاريخ هذه الحوادث ، فانك تعلم عنها ما نعلم ؛ وربما اكثر مما نعلم . ولكني اقول ان الوطنيين لم يكونوا المسؤولين عن قطع حبل التعاون ، فقد جازفوا بماضي جهادهم كله ، ليبرهنوا لكم على حسن استعدادهم وتحملوا انواع التهم والاذى من خصومهم واصدقائكم في سبيل نجاح سياسة التعاون

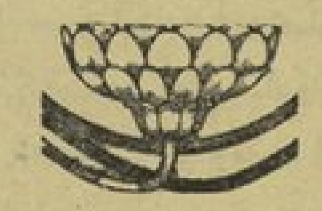
ولكن سياستكم تنكرت لهم ومضت في خطتها ، وعادت الى التجارب وسياسة المراحل

وعاد الوطنيون في مرحلة ثانية الى اظهار حسن استعدادهم ،

فاستأنفوا سياسة التعاون ، ورجع منها ما انقطع . ولم يكتف الوطنيون هذه المرة بالاشتراك في مجلس هم فيه اقلية عددية ، بل اشتركوا ايضاً في تبعة الحكم . ولكن التجربة في هذه المرحلة ، كانت كالتجارب السابقة . فاصطدم الوطنيون بالعقبة نفسها التي اصطدموا بها مراراً من قبل ، وحالت سياستكم بغموضها دون استمرار التعاون ، فاستقال الوزيران الوطنيان من تبعة الحكم ، لئلا يقال ان سياستكم « بلفتهم » وحملتهم على العدول عن الهدف الذي تكافح سوريا في سبيله

يا فخامة العميد . لقد جئت الآن تستأنف العمل لحل القضية السورية . واعتقد انك تستفيد من اختبارات الماضي ما يحملك على اجتناب اساليبه . فقد جربت السياسة الاستعمارية الفرنسوية كل انواع القوة فثبت الوطنيون للقوة . وجربت سياسة التفاهم كل انواع المداورة فلم يؤخذ الوطنيون بها . بل خرجوا من السياستين مجمعي الرأي على عكسهم بمثلهم الاعلى ، مبرهنين على حسن استعدادهم للتعاون ضمن حدود البرنامج الذي اعلنوه

فبأي السياستين ستأخذ يا فخامة العميد ؟



رسالة الى فخامة العميد

-٥-

« النهار » — ١٩ تشرين اول سنة ٩٣٣

يا فخامة العميد

تصدر رسالتي هذه وانت تتجول في البلاد السورية ، من منطقة العلويين الى حلب ، الى سنجق اسكندرون المستقل !... فهل ترى في هذه المناطق سوى وحدة جغرافية يتمم بعضها البعض الاخر ؟

ان سوريا تطلب وحدتها وسيادتها لكي تحتل مكانها تحت الشمس أسوة بالامم التي لم تعمل السياسة على تجزئتها لتضعفها ، وقد جعلت سياستكم في بدء الاحتلال من سوريا اربع دول هي دولة دمشق وحلب وجبل الدوز والعلويين . ثم « ادغمت » دولتي دمشق وحلب في دولة واحدة سمتها دولة سوريا. وبعد طول الدرس الذي انصرف اليه المسيو بونسو أبدلوا كلمتين في جبل الدروز والعلويين ، فجعلوهما « حكومتين » بعد ان كانتا « دولتين » ، جرياً على سياسة المراحل ، وتمهيداً لادخالها في الوحدة

وقد اصطدمت المفاوضات مع سلفك يا فخامة العميد بهذه النظرية ، نظرية الوحدة . فان الوطنيين طلبوا ان تشمل المعاهدة دولة سوريا ، وحكومتي جبل الدروز والعلويين . أي ان تتعاقد فرنسا الموحدة مع

سوريا الموحدة ، فقيل لهم ان المعاهدة ستقتصر على المدن الاربع ، ولم يستمعوا الى تصريح يطمئنون معه الى ان الوحدة آتية لا ريب فيها . فهل انت مصمم على ان تقتصر المعاهدة على دولة سوريا المعروفة حقوقياً الان ، أم تريد ان تشمل دولة سوريا وحكومتي العلويين وجبل الدروز ؟

يقول الانفصاليون ان هاتين « الحكومتين » لا ترضيان بالتخلي عن « استقلالها » والانضمام الى سوريا . ولكنك تعلم يا فخامة العميد كما يعلم الناس جميعاً ، ان « رضى » هاتين الحكومتين انما هو متوقف على « رضاكم » انتم . لان زمامهما في ايدي رجالكم ، فالحاكم منكم ، وليس لهم من مظاهر الاعراب عن «الرضى» سوى مجلس ممثلين لا يرى الا ما ترون ، ولا يقول الا ما تقولون . . . فاذا رفض الدروز والعلويون ان ينضموا الى الوحدة ، فلا يكونون هم « الرافضين » ، بل يكون حكامهم — وهم منكم — قد رفضوا باسمهم ذلك الانضمام

ان المفوض السامي يعتبر جنسية الاهالي في جبل الدروز ومنطقة العلويين جنسية سورية في جوازات السفر التي يؤشر عليها مندوبوه لانهم ليست لهم جنسية حقوقية خاصة. فمن التناقض ان تكون جنسيتهم سورية ، وان يكونوا « مستقلين » ! . . .

لا ينكر الوطنيون ان جبل الدروز ومنطقة العلويين يجب ان يكون لها ادارة لامركزية خاصة ، في الدولة السورية الموحدة . فبدلا من ان تكون هذه اللامركزية قائمة على شكل حكومات مستقلة ، تكون لامركزية مرتبطة بالدولة السورية . وهكذا تنضم

اجزاء الجسم ويمكنه ان يحيا ليعقد معكم معاهدة ، وهو جسم كامل، بدلا من ان يعقدها وهو مبتور

وسترى بنفسك يا فخامة العميد في رحلاتك الى هذه المناطق انها سورية في جغرافيتها، وانها عربية الوجه واليد واللسان ، وان تقسيمها كان لخدمة سياسة ثبت فشلها ، وجئتم تعالجون هذا الفشل ، بالسير على سياسة جديدة

فادخلوا يا فخامة العميد هذه السياسة من ابوابها كان التوفيق لكم حليفاً



رواتب الموظفين الفرنسويين

« النهار » — ٢١ تشرين اول سنة ٩٣٣

بسطت لك ، يا فخامة العميد ، في رسائلي السابقة الخطيئات السياسية والاقتصادية التي تئن من عواقبها البلاد

واني اتحدث اليك اليوم عن رواتب الموظفين الفرنسويين ، سواء في دوائر المصالح المشتركة ام في دوائر الحكومات

بلغت واردات المصالح المشتركة في سنة ١٩٣١ عشرة ملايين ليرا سورية تقريباً . أنفق منها على الجيش الخاص اربعة ملايين وسبعمئة وخمسين الف ليرا ، وتناول منها الدين العثماني قسطه فبقي منها ما يزيد على اربعة ملايين ليرا انفقتها المفوضية على دوائر المصالح المشتركة

كانت ميزانية مصلحة المالية في المفوضية سنة ١٩٣١ تبلغ مليوناً ونصف مليون من الليرات ، تنفق على الموظفين الفرنسويين ، ماعدا بضعة موظفين لبنانيين فيها لا يتجاوز عددهم اصابع اليد

وكانت ميزانية مصلحة الجمارك في السنة المذكورة مليوناً ونصف مليون من الليرات ، ، تنفق كلها على الموظفين

وكانت ميزانية المصلحة الاقتصادية مئة الف ليرة ونيفاً

وكانت ميزانية الاشغال العمومية (؟) مئة وواحد وخمسين الف ليرة

وكانت ميزانية مصلحة المحاجر مئة وسبعة واربعين الف ليرة

وكانت حصتنا في نفقات الانتداب الملكية ثلاثمئة وستين الف ليرة

أي ان مجموع ما تنفقه دوائر المصالح المشتركة على الموظفين يوازي ميزانية الحكومة اللبنانية كلها ، بما فيها نفقات القضاء ، والمدارس ، والطرق ، والصحة والاسعاف العام . هذا عدا عما يتناوله الموظفون الفرنسيون في دوائر الحكومة — ومن ميزانية الحكومة — من رواتب ومخصصات باهظة ، سواء في العدلية ام في الجندرمة ام في سواهما من الدوائر

ليست المسألة ، يا فخامة العميد ، مسألة « ضيق عين » كما يقول المثل ، بل مسألة عجز عن تحمل هذه النفقات ، وقد ألحفت المفوضية في مطالبة الحكومات بخفض نفقاتها لتوجد التوازن في ميزانياتها ، فسرحوا الموظفين في دمشق وبيروت ، وخفضوا الرواتب لمن ابقوا عليهم من الوطنيين في الوظيفة ، وأوقفوا الاشغال العامة ، وكادوا يقفلون بعض المدارس ، كل ذلك ليوجدوا التوازن المطلوب . بينما ظلت الدوائر المشتركة على نفقاتها لم يتناولها تسريح مع ان مجال التخفيض فيها ذو سعة

واذا قارنت بين رواتب الفرنسيين والوطنيين هالك الفرق الجسيم بينهما . فان اكبر موظف وطني لا يزيد راتبه عن المئتي ليرة سورية شهرياً — ما عدا رئيس الجمهورية والوزراء — بينما أقل موظف فرنسوي يتناول هذا الراتب ولو كان سائق سيارة او حاجباً في احدى الدوائر . وبين الموظفين الفرنسويين من تبلغ علاواته ورواتبه ثمانمئة ليرة سورية شهرياً ، فضلا عما يتمتع به من امتيازات جمركية . فهولا

يدفع رسماً جركياً عن سيارته ، ولا عن بنزين سيارته ويتناول حاجياته المنزلية من « الكوبرانيف » وهي تستخرج بضاعتها بدون جرك ، فضلا عن العلاوات التي يأخذها لاولاده كلما جاءه ولد ، وفضلا عن تعويض السكن لبعض الموظفين ، وفضلا عن نفقات سفره ذهابا الى فرنسا وايابا منها على حساب الدولة

والقاضي الفرنسوي الذي يتناول الاربعمائة ليرة كل شهر تقريباً ، يجلس الى جانب القاضي الوطني الذي لا يزيد راتبه عن المئة وعشرين ليرة . ولذاك كل الامتيازات وليس لهذا اقل امتياز

أفليس من حقنا يا فخامة العميد ان نشكو اليك هذا التباين العظيم في الراتب ؟ أليس من حقنا ان نطلب تخفيف هذا الجيش من الموظفين الفرنسيين ، كما خفضتم الموظفين الوطنيين وانقصتم رواتبهم ؟ افليس من حقنا ان نطلب اليكم اعطاءنا المثل الصالح في « الاختصار » لايجاد التوازن في الميزانية ؟

نحن فقراء وبلادنا تزداد فقراً يوماً عن يوم . فاذا طلبنا منكم التوفير ، كما وفرنا نحن بناء على طلبكم ، فلان مواردنا قد اصيبت بالنضوب ، ولم يبق في البقرة حليب

ارجوك يا سيدي العميد ان تحمل هذه الكلمة على محمل الاخلاص فانها لسان حال الاهلين جميعاً . وهي كلمة مخلص يريد ان « يؤازركم في حفظ العلاقات وتنميتها » كما قلتم في تصريحكم للصحافيين

بين القوة والحق في فلسطين

« النهار » – ٣١ تشرين اول سنة ١٩٣٣

... وهذه صدمة جديدة تصدم القوة بها الحق في فلسطين ، فتسفك برصاصها دماء العرب وتخطف ارواحهم ، لانهم يحتجون على سياسة الانكليز ، ويطلبون ايقاف السيل الذى طغا عليهم من الافاق لتوطيد الوطن الصهيوني

فتحت انكلترا ابواب فلسطين لليهود ، فوفدوا عليها بالالوف من مختلف انحاء العالم ، واصبحوا فيها اسياداً ، بينما ابناء فلسطين المهاجرون حرموا من جنسية آبائهم واجدادهم – بفضل معاهدة لوزان – وبينما ابناء فلسطين المقيمون يرون الى الخطر الصهيوني فاغراً فمه لابتلاعهم. فلما قام العرب لاعلان سخطهم على هذه السياسة الظالمة قوبلوا برصاص الرشاشات تمعن فيهم تقطيعاً وتقتيلا

فهل تريد السياسة الانكليزية ان « يصفق » العرب للخطر الذي يتهددهم ، وان يستقبلوه بالرضى والسرور ؟

لقد احتجوا على الوطن القومي الصهيوني بمختلف انواع الاحتجاج . فمن برقيات الى الوزارة الانكليزية ، الى مذكرات الى عصبة الامم ، الى وفود تنشر دعوتهم الى البرلمان الانكليزي وبلاد العالم ، الى حملات في الصحف ، الى غير ذلك من وسائل الاعراب

عن السخط على سياسة الوطن الصهيوني . وقد ذهبت كل هذه الوسائل عبثاً . بل كانت نتيجتها — على العكس — ازدياد الهجرة الصهيونية بشكل مقلق

فماذا يفعلون بعد ان استنفدوا كل وسائل الاحتجاج ؟

لم يجدوا أمامهم غير التظاهر في المدن الكبرى اعلاناً لسخطهم على سياسة الوطن القومي . فتظاهروا وهم عزل من كل سلاح ، الا سلاح الحق . وأبت القوة الا ان تمضي في شدتها فقابلت تظاهرهم السلمي بالرصاص ، يقتل منهم العشرات ويجرح المئات

فكأن السياسة الانكليزية تريد من العرب ان يخضعوا لتدابيرها ساكنين هادئين ، وان ينظروا بخشوع الى سيل اليهود يغرقهم ويجعل منهم عبيداً لبني اسرائيل

ان هذا فوق الاحتمال

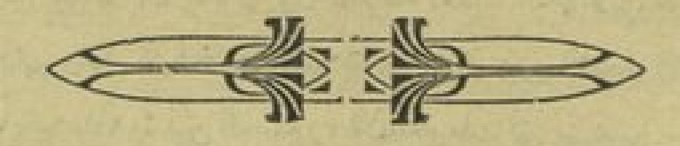
نحن لا نبحث الان قضية الوطن الصهيوني ، فذلك بحث مفروغ منه ، ولا نقول ان الاموال التي يدفعها الصهيونيون الان ثمناً للاراضي سيسترجعونها مع فوائدها يوم يصبحون اسياد البلاد ، ويمسي العربي غريباً في الوطن القومي ذليلا . لا نبحث ذلك الان ، لان ارواح القتلى ودماء الجرحى هي أبلغ من كل حديث . ولكننا نشهد العالم المتمدن على ما ترتكبه السياسة الانكليزية في قطر يدافع عن كيانه ، وفي قوم يذودون عن حياضهم . نشهد العالم « المتمدن » — وقد شهد كثيراً وهو يبتسم من امثال هذه المآسي — على ان القوة تقتل النفوس التي تدافع عن حقوقها على قارعة الطريق ، كأن الدفاع عن

الحق جريمة ، وهو لن يكون كذلك الا اذا كان المطالب بحقه من المستضعفين !

قامت قيامة العالم « المتمدن » على هتلر لانه « اضطهد » اليهود في المانيا . وكان في طليعة المحتجين على هتلر المضطهد رجال الانكليز . مع ان الانكليز انفسهم يسلطون اليهود المشردين على ابناء قطر عربي فيكتسحون بلادهم اكتساحاً منظماً ويزحزحون صاحب الدار عن داره ليجلسوا فيها مكانه اسياداً مسيطرين . فاذا قام صاحب الدار وابناؤه يحتجون بالوسائل السلمية على « احتلال » هذا الغريب قوبلوا ليس فقط بالاضطهاد الذي يحتج الانكليز عليه ، بل بادوات القتل يرسلها الانكليز عليهم ناراً ورصاصاً

هذه براهين القوة في الرد على حجج المستضعفين

فهنيئاً للقوة بهذا البرهان الدامي . وتحية خالصة لارواح الشهداء الذين سقطوا تحت رصاص القوة . انهم كتبوا بدمائهم في صفحة الجهاد سطراً خالداً



كلمة العميد

عن فشل الدستور في لبنان

«النهار» — ٢ تشرين الثاني سنة ٩٠٣

« يظهر ان تجارب الحكم الدستوري في لبنان لم تكن موفقة ، بل أسفرت كلها عن الفشل »

هذه الكلمة القاسية قالها فخامة العميد الجديد لغبطة البطريرك الماروني ، في الحديث الذي دار بينهما في قصر الصنوبر على مسمع من بعض الصحفيين . وربما يكون الحديث قد تطرق الى غيرها ، عند ما خلا العميد بالبطريرك . ومهما يكن من حديث سمع او لم يسمع ، فان هذه الكلمة هي اول تصريح سياسي صدر عن فخامة العميد في شؤون لبنان

وانه ليؤلمنا ان يكون اول تصريح للعميد حكماً قاسياً على الحكم الدستوري واذا كان فخامته اراد بتصريحه ان يبرر التدبير الاستثنائي الذي لجأ اليه سلفه بتعليق الدستور ، فان المعلومات التي بنى عليها حكمه هي نفس المعلومات التي بنى عليها المسيو بونسو تدبيره اي ان « التدبير » و « الحكم » اعتمدا على مصدر واحد . فنحن « نستأنف » الى العميد

الجديد هذا الحكم ونرجوه ان « يعيد النظر » في المعلومات كلها، وان يدرس قضية الدافعين عن الدستور، كما درس مستندات خصوم الدستور. فان الحاكم يسمع « النغمتين » ثم يصدر حكمه

ونحن نجيز لانفسنا ان نلفت نظر العميد الى ان فشل الحكم الدستوري — اذا كان ثمة فشل — لم يكن ناتجاً عن نظام الحكم نفسه، بل عن الخطيئات التي رافقت تطبيقه. ولو اردنا ان نأخذ بنظرية الذين حكموا على الدستور بخطيئات تنفيذه لوجب « تعليق » الدساتير كلها في العالم، لانه لايوجد حكم دستوري سلم من الخطيئات

فمن المسؤول عن الخطيئات التي رافقت تنفيذ الحكم الدستوري في لبنان ؟

لا مشاحة في ان الجانب الاكبر من هذه الخطيئات يقع على عاتق الذين قاموا على تنفيذ الحكم الدستوري من لبنانيين وفرنسويين. ولقد سبقت لنا حملات عنيفة على الذين خربوا الحكم الدستوري. وطالما صحنا بهم ونبهناهم الى الخطر الذي يعرضون له الدستور، اذا استمروا في الاساليب التي اتبعوها. ولكن القائمين على تنفيذ الدستور من اللبنانيين لم يتنبهوا الى الخطر ولم ينظروا بعين الجد الى التبعة التي يحملونها. كما ان القائمين بالانتداب من الفرنسويين كانوا قابضين فعلا على اعنة الامور يصرفونها من وراء الستار. فكانت التبعة في الظاهر على اللبنانيين، وفي الحقيقة على الفرنسويين. وليس سراً خافياً على احد، ان ديوان مندوب المفوض السامي في لبنان كان المرجع والمعاد

فاذا كان الحكم الدستوري قد فشل، ونحن نقول ان فشله غير

غير ثابت ، فلا يجب ان يؤدي ذلك الى تعطيل الحياة الدستورية في لبنان ، بل الواجب ان يعاد الدستور بشكله الصحيح ، وان يترك للبنانيين حق ممارسته فيحمل كل من الهيئتين - التشريعية والتنفيذية - تبعاته الصحيحة . ولا تضيع التبعات بين التدخلات المستورة والاعمال الظاهرة . لان الحكم عندئذ يكون صعباً ان لم يكن مستحيلا



١١ـ١١ـ١١ـ١٨

«النهار» ــ ١١ تشرين الثاني سنة ٩٣٣

في الساعة الحادية عشرة ، من اليوم الحادي عشر ، من الشهر الحادي عشر ، من سنة ١٩١٨ ، حبس العالم انفاسه ، وسكتت اصوات القنابل ، وتوقفت آلات التدمير ، واتجهت انظار الدنيا الى مركبة السكة الحديدية في مدينة «سبا» البلجيكية حيث كان مندوبو المانيا يوقعون على صك الهدنة الذي وضعه المارشال فوش قائد جيوش الحلفاء

في تلك الساعة الرهيبة من تاريخ العالم الحديث ، انطلقت من صدور الملايين تنهدات الفرح ، سروراً بالتخلص من كابوس الحرب الفظيع . وبدأت آمال السلام تنعقد من خلال دخان الحرائق والقنابل ، واستبشرت الانسانية ببزوغ شمس الاطمئنان ، بعد السنوات الاربع التي اصطلى فيها العالم بلظى حرب طاحنة ، لم يعرف لها التاريخ مثيلا في شدتها ، وفي ما استخدمه لها العلم الشرير من ادوات القتل والفتك والتدمير

واليوم بعد مرور خمس عشرة سنة على هذه الذكرى ، يقف العالم ليحتفل بها فيستعرض المنتصرون الجيوش على اختلاف اسلحتها كأن ذكرى السلام لا تتم الا بمظاهر الحرب ويضعون الاكاليل على

انصاب الجندي المجهول ، الذي اتخذوه رمزاً لشهداء المعارك في ميادين القتال

فبأي نفسية يمشي المحتفلون اليوم الى حلقات الاحتفال ؟ واي تطور تطوره العالم من سنة ١٩١٨ حتى الان ؟

كانوا يحتفلون بهذه الذكرى والامال باسمة تملأ الصدور بالرغم من الجرحى ، وبالرغم من السواد الذي لبسته ملايين الزوجات والامهات والشقائق على من فقدن من اعزاء

أما اليوم « فهم » يحتفلون بهذه الذكرى بوجوه لا تعرف الابتسام وبآمال تقطعت خيوطها الذهبية لفرط ما شدت عليها أنواع الشقاء الذي يغمر الناس في انحاء المعمور جميعاً ، « فهم » يحتفلون بعيد الهدنة ، ولكن في عالم يمور بالمآتم والاحزان ، ويزحف الى الحراب مثقلا بهمومه وكآبته ومع ذلك « فهم » يحتفلون !..

اما « نحن » فبأي شيء نحتفل ، وبأي نفوس نستقبل هذه الذكرى التي عقدنا عليها الامال !

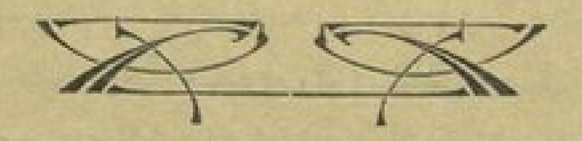
قطع المنتصرون لنا العهود بالاستقلال والتحرر ، بعد ان دفعنا قسطنا من ثمن الحرب ، بما قدمنا من ضحايا في جبهة القتال ووراء جبهته . فاذا نحن بعد تلك الضحايا وبعد تلك العهود ننتقل من سيطرة الى سيطرة ، واذا بدماء المجاهدين لا تزال تروي صعيد الشرق العربي في مختلف مناطقه ، في فلسطين وفي دمشق وفي سواها . واذا بالبلاد لا تزال حراماً على فريق من ابنائها ، يقيمون مكرهين في ديار الغربة ويتمثلون بقول شوقي في الوطن :

أحرام على بلابله الدوح   حلال للطير من كل جنس

فأين آمالنا الذهبية التي عقدناها يوم الهدنة ؟ وأين السعادة التي كنا نحلم بها بعد ان تخفق راية السلام ؟

هنيئاً للمحتفلين بعيد الهدنة ، بين استعراضات الجيوش ومؤتمرات التسليح . اما نحن فاين منا الهناء ، والايام ما تزال علينا حربا !...

يكفينا اننا مستضعفون



«اختصار» الحكومة

«النهار» ـ ١٨ ت ٢ سنة ٩٣٣

تسمع بين حين وآخر، وتقرأ من وقت الى وقت، أحاديث وآراء عن نظام الحكم في لبنان، تحملك على الأسف مما يتحدثون به وما يرتأون

يقولون لك اننا نريد حكومة «مختصرة» ومجلساً استشارياً مؤلفاً من اثني عشر نائباً، واذا «تساهلوا» اوصلوه الى ثمانية عشر، واشترطوا ان تكون صلاحيته محدودة لانهم يريدون حكومة قليلة النفقات ...

ولقد ناقشنا مراراً هذه الاراء في الماضي، واظهرنا ما فيها من خطأ. ونحن نعود اليوم الى تفنيدها لا لنقنع اصحابها، لانه من الصعب اقناع صاحب الفكرة الثابتة، ولكن لنسمع السلطة ـ التي تفصل لنا اليوم ثوب الحكم ـ نغمة غير تلك النغمة، فتعلم ان في لبنان من لا يقول بهذا الرأي، وان اللبنانيين يطالبون حكماً دستورياً صحيحاً

يريدون حكومة «مختصرة» ... وأي اختصار أشد من الاختصار الذي وصلت اليه حكومة الاصلاح؟ ان رئيس الجمهورية يقول في حديثه: «لا يمكن ان نقتصد فوق ما اقتصدناه، فوزارة الاستاذ

أده عصرت الميزانية في عام ١٩٣٠، ثم جاءت الحكومة الحاضرة وعصرتها ايضاً . فلا سبيل والحالة هذه لاقتصاد اي مبلغ ، اللهم الا اذا الغيت الدولة بكاملها ، ... فهل يطلبون اختصاراً في الحكومة بعد هذا ؟ وهل يريدون شهادة افصح من شهادة الرئيس الذي علقوا عليه كل الامال في الاختصار ؟ أم انهم يطلبون ان يكون في البلاد حكومة بدون رواتب ، ليتم لهم الاختصار الذي يرغبون ؟

ويريدون مجلساً مؤلفاً من ثمانية عشر نائباً ، تكون صلاحيته محدودة . يريدون ذلك ليقتصدوا في النفقات . ونحن وان كنا نعتبر انظمة الحكم اسمى وأغلى من ان تكون بضاعة تقدر قيمتها بالمال ، الا اننا نسأل هؤلاء القوم عن « النفقات الباهظة » التي يستوجبها مجلس مؤلف من اربعين او خمسين نائباً ؟ ان نفقاته لا تزيد عن السبعين الف ليرا ، وهو مبلغ زهيد جداً بالنسبة الى ميزانية مؤلفة من خمسة ملايين ليرا ، اعترف رئيس الحكومة نفسه بانه لا يمكن اختصارها اكثر من ذلك . والامة التي تريد ان يكون لها نظام حكم محترم لا يضيق جيبها بمبلغ كهذا ، تنفقه على مجلس يمثل مبدئياً سيادتها القومية ، ويمنع عنها طغيان السلطة التنفيذية

هذا من جهة النفقة . أما من جهة العدد فهل يعتبر انصار المجلس الصغير انه يتسع ، بقلة عدد نوابه ، لتمثيل الكفاءات في البلاد ؟ ان مجلساً ، صغيراً او كبيراً ، لا بد ان يكون فيه عدد معلوم من النواب الذين اثبتت التجارب عدم كفاءاتهم النيابية . وهؤلاء عائدون الى المجلس حتماً ، صغيراً كان ام كبيراً ، لانهم اصحاب النفوذ في مناطقهم

الانتخابية . أفليس الافضل ان يحتوي المجلس على اكبر عدد مستطاع من النواب ، فلعله يكون بينهم بعض عناصر الشباب الاكفاء ؟

أما تضييق صلاحية المجلس فنحن نخالف الذين يقولون بها . لان تضييق الصلاحية يفقد التوازن اللازم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . فتطغى هذه على تلك . وتصبح الحكومة مستبدة تفعل ما تشاء بدون رقيب . وهذا مخالف لروح الاحكام الدستورية التي وزعت السلطات فجعلت لكل منها صلاحية معينة ، تمارس حقوقها ضمن نطاقها ، ليكون ثمة توازن بين التشريع والتنفيذ

والمجلس ، مهما تكن صلاحياته واسعة ، لا يعرقل اعمال حكومة قوية ، تعرف حقوقها وتضطلع بمسؤولياتها

اننا نطلب نظاماً دستورياً صحيحاً غير ممسوخ ، واذا كان النظام الدستوري الذي عاش لبنان في ظله من سنة ١٩٢٦ لم يحقق كل الاماني فليس العيب في النظام بل في ما رافقه من ازدواج التبعات واستهتار الذين قاموا على تنفيذه ، وهؤلاء ليسوا خالدين



احكموا مباشرة!

« النهار » — في ٢٨ تشرين الثاني ٩٣٣

في ٩ ايار سنة ١٩٣٣ اصدر المفوض السامي قراراً بتعليق الحياة الدستورية جزئياً في لبنان ، اثناء المعركة الحامية التي قامت لانتخاب رئيس الجمهورية

وفي السنة نفسها ، اصدر فخامته قراراً باجراء الانتخابات النيابية في سوريا ، بعد ان كان قد « علق » المجلس التأسيسي فجرت الانتخابات في ظل الدستور الجمهوري الذي نشره العميد، واجتمع المجلس وانتخب رئيساً للجمهورية

وفي ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ اصدر المفوض السامي الكونت دومارتيل قراراً بتعليق الحياة الدستورية — جزئياً — في سوريا بينما هو في الوقت نفسه يتخذ التدابير لاعادة الحياة الدستورية في لبنان

أردنا من هذه المقارنة بين « التعليق » و « الاطلاق » في سوريا ولبنان ، ان نقول انهم يمارسون الدستور هنا ويعلقونه هناك ثم لا يلبثون ان يمارسوه هنا ويعلقوه هناك كأنه من الصعب ان تبقى الحياة الدستورية في البلدين ، في وقت واحد

فهل يصعب حمل البطيختين في يد واحدة ، كما يقول المثل ؟

كلا ! ولكن « لتعليق » الدستور في بيروت ودمشق اسباباً متشابهة في مجموعها وان اختلفت في تفاصيلها . وهذه الاسباب هي اختلاف وجهة النظر بين الفرنسويين وبين الهيأة الدستورية التي اوجدها الفرنسويون

فقد ارادوا في بيروت ان ينتخب النواب رئيساً للجمهورية تريده السلطة او بالاحرى خشوا ان ينتخب النواب رئيساً لا تريده السلطة فاختلفت وجهة النظر بين النواب والسلطة ، فقررت تعليق الدستور وكان قد سبق للسلطة نفسها ان حلت المجلس التمثيلي في لبنان سنة ٩٢٥ لانه اراد ان ينتخب مرشحاً للحاكمية غير الذي كانت تريده

وارادت السلطة في دمشق ان يبرم المجلس النيابي المعاهدة التي وقعت عليها الحكومة . فلما رأت السلطة ان استعداد المجلس لايطابق ارادتها ، علقت الدستور — جزئياً — وأجلت اجتماعات المجلس

اي ان اسباب تعليق الدستور في البلدين هي اصطدام ارادة السلطة بارادة المجلس

فما الفائدة اذن من وجود المجالس والدساتير اذا كانوا « يعلقونها » كلما خالفت ارادتهم ؟

قلنا مراراً ، وما زلنا نقول ، اننا نفضل ان يتولى الفرنسيون الحكم مباشرة اذا كانت حالة الحكم النيابي ستبقى على هذا الطراز ، أي اذا كانوا يريدون ان تكون الهيئتان التشريعية والتنفيذية صورة عن ارادة السلطة ، لا تقرران الا ما ترغب فيه

وها ان السلطة تتحفز اليوم لاجراء الانتخابات في لبنان ، وايجاد مجلس نيابي لا نعرف مدى صلاحيته . فهل يكون بقاء المجلس القادم

مكفولا ، أم هو معرض للتعليق والتأجيل اذا أقدم على امر يخالف رغبة السلطة ؟

اذا قسنا المستقبل على الماضي ، تبين لنا اننا لا نزال على هذه الحصيرة ... فالافضل ان يربح الفرنسيون انفسهم ويريحونا ، وان يقبضوا مباشرة على مقاليد الحكم ، ذلك خير وأولى من ايجاد مجالس اذا لم تأتمر بامر السلطة كان مصيرها معروفاً



مقارنة بالارقام

الى انصار « المجلس المختصر »

«النهار» — اول كانون الاول سنة ١٩٣٣

لا نبحث في هذا المقال مسألة صلاحية النواب ، وضيقها واتساعها لاننا ما زلنا على هـذه السياسة ، وما زالت ارادة المجلس مرتبطة بارادة الطور ، فسواء كانت صلاحية المجلس ضيقة ام واسعة ، فهو لا يستطيع ان يأتي عملا يخالف ارادة المفوضية لئلا يصاب بالحل والتعليق ولكننا نبحث مسألة عدد النواب ، ونتساءل عن الغرض من تشبثهم بجعله قليلا

يقولون : انهم يريدون الاقتصاد

حسن ! . . . ولكن ما هذا الاقتصاد الذي يقيمون الارض ويقعدونها لاجله ؟

كان المجلس يتألف من خمسة واربعين نائباً . وهم يريدون ان يجعلوه مؤلفاً من خمسة وثلاثين على ابعد تقدير . فالفرق اذن هو تعويض عشرة نواب لا يزيد عن السبعمئة وخمسين ليرة شهريا ، اذا حسبنا أقصى تعويض يتناوله النائب ٧٥ ليرة ، كما نص المرسوم

الاشتراعي الصادر بعد انقلاب ٩ ايار

فما هذا المبلغ « الجسيم » الذي يريدون ان يقتصدوه ؟

***

يقولون ان لبنان بلد صغير لا « يتحمل » الانظمة التي تتحملها الدول الكبيرة ، وان ميزانيته ترزح تحت عبء الديون فلا «يحمل» الحكم البرلماني . ولقد سبق لنا ان فندنا هذه المزاعم ، ودحضناها على ضوء الارقام والبراهين

وها نحن نضع اليوم امام انصار « الحكم المختصر » قائمة بالدول الصغيرة ، وما تنفقه على أنظمة الحكم فيها ، مع ميزانياتها وديونها ، ليروا ان البلاد الصغيرة لا يحرمها صغرها من الحكم النيابي الصحيح ، كما ان صغر الجسم لا يحرمه من اعضائه التي بدونها لا يمكن ان يعيش

جمهورية الباراغواي

عدد سكانها مليون نسمة تقريباً

السلطة التنفيذية فيها : رئيس جمهورية ونائب رئيس لهما سلطة واسعة النطاق . يعاونهما مجلس وزراء مؤلف من ٦ او ٧ وزراء على الاقل

السلطة التشريعية : مجلس نواب مؤلف من ٤٠ عضواً ومجلس شيوخ مؤلف من ٢٠ شيخاً

عليها ديون خارجية وداخلية توازي موازنتها السنوية

جمهورية بناما

عدد سكانها ٤٧٢٠٤٦٨ نسمة

تشرف عليها الولايات المتحدة إشرافاً عسكرياً تاماً هو اشبه

شيء بالحماية او بالانتداب

السلطة التنفيذية: رئيس جمهورية ينتخبه الشعب مباشرة ويعاونه في الحكم مجلس وزراء مؤلف من ٦ او ٧ وزراء على الاقل

مجلس النواب: مؤلف من ٤٦ عضواً ينتخبهم الشعب مباشرة لمدة اربع سنوات

موازنتها ١٩ مليون ليرة لبنانية سورية تقريباً. وديونها الخارجية ١٩ مليوناً ايضاً

جمهورية نيكاراغوا

من جمهوريات اميركا الوسطى عدد سكانها ٨١٨٠٨٤ نسمة بينهم ١٠٧١٦٥ من البيض والباقون من الزنوج او سواهم

سلطتها التنفيذية: رئيس جمهورية ونائب رئيس ينتخبان انتخاباً مباشراً ويعاونهما في الحكم مجلس وزراء مؤلف من ٨ او ٩ وزراء على الاقل و ٥ وكلاء وزراء ايضاً ...

السلطة التشريعية: مجلس نواب مؤلف من ٤٢ نائباً ومجلس شيوخ مؤلف من ٢٤ عضواً

ونيكاراغوا تحت انتداب الولايات المتحدة الفعلي

جمهورية هوندوراس

عدد سكانها ٩٠٠ الف نسمة بينهم ٥ بالمئة من الاوروبيين، و٢٠ بالمئة من الهنود، و٧٠ بالمئة من الخلاسيين (شبه زنوج). تشرف عليها الولايات المتحدة اشرافاً هو اشبه شيء بالحماية

السلطة التنفيذية: رئيس الجمهورية ينتخب انتخاباً مباشراً لمدة

اربع سنوات ، ويعاونه في الحكم مجلس وزراء مؤلف من ٦ او ٧ وزراء على الاقل

السلطة التشريعية : مجلس نواب مؤلف من ٤٨ نائباً ينتخبون لمدة اربع سنوات

الموازنة ٨ ملايين ليرة لبنانية سورية تقريباً . والديون العمومية ٥ ملايين ليرا

جمهورية استونيا

من الجمهوريات المنسلخة عن روسيا القديمة ، عدد سكانها ١،١١٤،٨٦١ نسمة

السلطة التنفيذية : رئيس جمهورية يعاونه مجلس وزراء مؤلف من ٨ وزراء على الاقل

السلطة التشريعية : مجلس نواب مؤلف من ١٠٠ عضو ينتخبون انتخاباً مباشراً

الموازنة ١٧ مليون ليرة لبنانية سورية ، والديون العمومية ٤٥ مليون ليرة

مستعمرة نيوفوندلند

او جزيرة « الارض الجديدة » وهي مستعمرة بريطانية قرب الولايات المتحدة عدد سكانها ٢٧٥ الف نسمة

السلطة التنفيذية : حاكم يعاونه مجلس وزراء مؤلف من ٩ وزراء بوزارات و ٤ وزراء بدون وزارات

السلطة التشريعية : مجلس نواب مؤلف من ٤٠ عضواً

الموازنة : ١٠ ملايين ليرة لبنانية سورية والديون العمومية ٩ ملايين ليرة

جمهورية دومينكا

من جمهوريات امير كا الوسطى عدد سكانها ١،٠٢٢،٤٨٥ نسمة

السلطة التنفيذية: رئيس جمهورية يعاونه مجلس وزراء مؤلف من ٩ وزراء

السلطة التشريعية : مجلس نواب مؤلف من ٣٣ عضواً

الموازنة ١٤ مليون ليرة لبنانية سورية والديون العمومية ٢٠ مليون ليرة

مدينة دانتزيغ

سلخت عن المانيا بعد الحرب ووضعت تحت انتداب عصبة الامم ، عدد سكانها ٤٠٧،٦٢٩ نسمة

السلطة التنفيذية : مجلس شيوخ مؤلف من ١٢ عضواً يشرف عليهم المفوض السامي لعصبة الامم

السلطة التشريعية : مجلس نواب مؤلف من ٧٢ نائباً

الموازنة : خمسة ملايين ليرا لبنانية سورية

جمهورية كوستاريكا

من جمهوريات اميركا الوسطى عدد سكانها ٥٠٢٦٨٥٦ نسمة

السلطة التنفيذية : رئيس جمهورية ونائب رئيس يعاونهما مجلس وزراء مؤلف من ٧ وزراء على الاقل

السلطة التشريعية : مجلس نواب مؤلف من ٤٣ عضواً

الموازنة ٢٠ مليون ليرة لبنانية سورية والديون العمومية ١٥٠ مليون ليرة

المستشارون !...

حزبياتنا الشخصية وعنعناتنا

« النهار » — ١٥ كانون الاول سنة ٩٣٣

أذاعت المفوضية العليا بلاغاً عن تعيين القومندان بنشكوف بمهمة موقتة في لبنان الجنوبي ، وتعيين المسيو دوباني دوكلام بمهمة موقتة في البقاع ، فأصبح عدد المستشارين في المحافظات كاملا . ففي بيروت المسيو بوبون ، وفي طرابلس المسيو لافون ، وفي جبل لبنان المسيو برونه . والثلاثة ، مستشارون بصفة غير موقتة ، يضاف اليهم المستشاران بصفة موقتة في الجنوب والبقاع ، فيصبح لكل محافظة من محافظات الجمهورية الخمس مستشار محلي ، عدا عن المستشارين الموجودين في الدوائر المركزية ، كالداخلية والنافعة والمعارف والمالية وسواها

نحن لا نبحث الآن في تعيين المستشارين من الناحية الفنية ، ولا نعالج الموضوع من ناحية اكتفاء الدوائر المركزية بمستشاريها عن ايجاد المستشارين في المحافظات ، ولا نبحث في رواتب المستشارين وصلاحياتهم ونفقات سياراتهم ودوائرهم التي تتحملها الخزينة اللبنانية

نحن لا نبحث الموضوع الان من هذه النواحي التي عالجناها فيما مضى وانما نعالجه من ناحية خاصة، هي الناحية الاخلاقية الناتجة عن حزبياتنا الشخصية، وعنعنّاتنا المحلية، وشهواتنا النفسية في الامور العامة

يشكو احدنا من مظلمة أوقعها به مواطنه، فيلجأ في شكواه الى «الفرنجي» لان مواطنه لا يعطيه ما يعتقد انه حق من حقوقه. ولماذا؟ لان احدنا ان تسلم زمام الحكم في اي ناحية من نواحيه، دفعته حزبيته الشخصية او العشائرية الى التحيز ضد مواطنه، فيضطر هذا الى الاستعانة «بالفرنجي». وقليلون هم الذين ان تسلموا الحكم لم يفرقوا بين الخصم والنصير، كما انهم قليلون الذين ان اصابهم حيف لم يلجأوا الى «الفرنجي» في التظلم والشكوى

فهل نعجب اذا نثر الفرنسيون المستشارين في الدوائر جميعاً؟

ان من يدق الباب يسمع الجواب. ونحن لسوء الحظ نعطي الفرنسويين الحجة علينا بما يظهر منا من الاعمال سواء كنا حاكمين ام محكومين:...

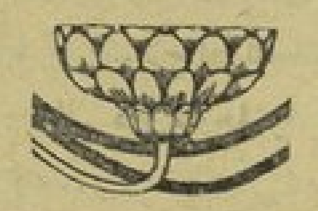
ان اخلاقنا ونفسيتنا تفسح للفرنسويين مجال التدخل في كل شأن من شؤوننا، لاننا نقيمهم حكما بيننا، ونفزع اليهم في خلافاتنا لينصفوا بعضنا من البعض الاخر. فلا نعجب والحالة هذه اذا هم اقاموا المستشارين منهم ليس فقط في الدوائر المركزية والمحافظات، بل في كل منطقة يوجد فيها موظفون لبنانيون

نحن لا نقول انهم ينتظرون شكاوينا ليتدخلوا، ولكن هذه الشكاوى تصادف في نفوسهم هوى، وتحك لهم على الجرح. فاذا احتججنا على كثرة المستشارين اجابونا اننا نعينهم بناء على طلبكم،

لنمنع بعضكم من ان يظلموا بعضاً . فان حزبياتكم الشخصية ، ونعراتكم المحلية ، تمنعكم من اقامة الحق

ونحن لا نناقش هذه النظرية ، ومجال المناقشة فيها فسيح ، ولكننا نقول اننا بما تبينا نوجد لها تبريراً ولو في الظاهر ...

لنصلح اخلاقنا ، ولنهذب نفوسنا ، ولننظر الى الحياة نظرة الجادين غير الهازلين وليجعل كل منا من نفسه على نفسه رقيباً ، فلعلنا نشفى من مرض الحزبيات الصغيرة الذي يفتت كياننا ويفكك عرانا ، ويجعلنا عالة على الاجانب حتى في مسائلنا الصغيرة



متناقضات !..

يسلمون قبر المسيح لليهود ويحتفلون بمولد المسيح

« النهار » ـ ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٣٣

في منتصف ليل الاحد ٢٥ كانون الاول الجاري احتفلت امم الغرب بذكرى مولد السيد المسيح له المجد ، وتناقلت امواج الاثير صلوات الكهنة واصوات النواقيس من بيت المقدس فالتقطها المؤمنون من آلات الراديو وهم يقولون « وعلى الارض السلام » ...

وأي سلام هذا الذي يتغنون به في ذكرى الميلاد !.. انهم يذكرون السلام وهم غارقون في السلاح الى ما فوق الاذان وكلما عقدوا مؤتمراً لتجريد من السلاح او لتحديده ، اسفر المؤتمر عن الفشل ، وعاد المؤتمرون الى ديارهم وجلسوا في ليلة الميلاد يقولون « وعلى الارض السلام » ...

وننظر نحن المستضعفين في الارض الى هذه المتناقضات فنقول شتان بين الاقوال والاعمال

ان الامم التي تحتفل بمولد المسيح تسلم ارض المسيح وقبر المسيح الى احفاد الذين اضطهدوا المسيح وصلبوه . فهم يقيمون الصلوات في لندن خاشعين لذكرى المسيح ، ثم يفتحون ابواب فلسطين لليهود ،

ويعكنونهم فيها بالسيف والنار ، ويظلون يرددون في مولد المسيح :
« وعلى الارض السلام » ...

يميناً ، لو شاهد السيد المسيح هذه المتناقضات ترتكب باسمه ، لحمل سوطه — الذي طارد به رجال الهيكل ، قائلا لهم لقد جعلتم بيتي مغارة للصوص — لحمل هذا السوط في وجه رجال العالم المتصرفين بمقدراته ، بل لحمله في وجه رجال الدين الذين يذكرون اسمه ، كما يذكر الجزار اسم الله وينحر ...

ان الذين يقيمون الصلوات خاشعين في عيد الميلاد ، يتناسون تعاليم صاحب العيد ، ويسيئون الى ذكراه المجيدة ، بما يقدمون عليه كل يوم من اعمال تخالف مبادىء الدين الذي يحتفلون بذكرى مؤسسه العظيم

نادى المسيح بالرفق ، بينما اتباعه يفترس بعضهم بعضاً ، ويفترسون سواهم بكل مظاهر القوة . فاين هم من تعاليم الذي يحتفلون بمولده ؟

ونادى المسيح بالصفح والتواضع ، بينما اتباعه تضيق صدورهم بالحقد وتغلي بالانتقام ، وتنتفخ اوداجهم بمظاهر الجبروت والكبرياء ، فاين هم من تعاليم الذي يحتفلون بمولده ؟

ان امم الغرب التي تحتفل بمولد المسيح وتملأ الافاق بمظاهر الحبور لذكراه المجيدة ، ليس لها من المسيحية غير الاسم والصفة . فهي مسيحية بالقول ، غير مسيحية بالفعل . ولا عجب في هذا التناقض فنحن في عصر المتناقضات !

تعجبين من سقمي ...

« النهار » ــ ٢٣ شباط سنة ١٩٣٤

ونحن لا يجب ان نعجب مما نحن فيه من سوء الحال ، بل يجب ان نعجب كيف لم نصل بعد الى اسوأ من هذه الحال !

تقلبت علينا التجارب منذ الاحتلال حتى اليوم ، ولم نزل ننتقل من تجربة الى تجربة ، وفي كل تجربة عظة وعبرة فلا نتعظ بها ولا نعتبر ، ولقد كنا في كل تجربة نترك جزءاً من ثروتنا ، وجزءاً من كرامتنا ، حتى ذابت ثروتنا او كادت ، وحتى ضاعت كرامتنا ، ولا نقول او كادت ، فاذا عجبنا فلا نعجب من « سقمنا » كما قال الشاعر بل نعجب من بقاء شيء من الصحة فينا

جمرك يعصر الجيوب منذ ثماني سنوات ، فيأخذ من التاجر ثلث رأسماله في كل بضاعة يستوردها ، والتاجر يستعيدها من جيب المستهلك حتى كاد يتساوى التاجر والمستهلك في النظافة ، نظافة الجيب

وسياسة تطويق ضربت حولنا نطاقا من التدابير الجمركية حولت عنا التجارة الى مراكز اكثر موافقة للتاجر والصانع . فاصبحنا زبائن لجيراننا بعد ان كان جيراننا زبائن لنا ، نستورد منهم البضاعة بطريق الترانزيت او التهريب ، بعد ان كانت اسواقنا تغص بالمشترين يشترون منا حلالا

فهل نعجب اذا ضاعت ثروتنا والحالة هذه ، ام نعجب لانه لم يزل عندنا ثروة ؟

بل هل نعجب بعد التجارب السياسية التي تقلبت علينا اذا بقيت لنا كرامة في نظر « المجربين » وفي نظر انفسنا

مررنا بكل انواع الحكم ، من حكم عسكري، ايام كان على رأس البلاد حاكم فرنسوي، الى حكم دستوري ايام « اعطونا » دستوراً ، الى حكم فردي ايام « علقوا » الدستور واقاموا حكومة الاصلاح، الى نظام لا نعرف ماذا نسميه، ايام أعطونا هذا « المزيج » من الحكم الدستوري والحكم الفردي ... مررنا بكل انواع الحكم هذه فهل زادت في واحد منها حقوقنا ، وهل روعيت كرامتنا ؟

اذا استثنينا الحكم الدستوري الذي أضعناه بسوء تدبيرنا من جهة و« بالتخريب » المنظم الذي رافقه من جهة ثانية — اذا استثنينا ذلك العهد الدستوري ، فان كل الانظمة التي اقيمت كانت تنتقص من حقوقنا وتنتقص من كرامتنا ايضاً

ومع ذلك فنحن نحن ، لم تتغير ذهنيتنا ولم تتبدل نفسيتنا . بل نحن اليوم كما كنا في ايام المتصرفين . همنا الوحيد هو رضى المسيطر والتقرب اليه ، للحصول على النفوذ في التوظيف ووضع المحاسيب في الوظائف، فكاننا نعيش بمعزل عن العالم ، وننظر الى نهضات الامم في سبيل مصالحها وحرياتها ، كما ننظر الى مشاهد السينما لنتفرج ونتسلى ثم نعود الى السياق القديم، لنعود الى المختار والناطور ، وعضو البلدية وسائر المحاسيب ...

سياستنا شخصية، واهدافنا فردية . نغضب افراداً في سبيل مصلحة

شخصية نتوخاها، ونملأ الجو تذمراً من مظلمة فردية تقع على احدنا أما مصالح البلاد عموماً ، واما المظالم التي تقع على البلاد مجتمعة ، فلا تهزنا ولا تحملنا على التظلم ، بل نتقبلها ونتلمس من خلالها طريقنا الى الاستفادة الشخصية

ومع ذلك ينفخ الغرور انوفنا ، ونريد ان نتشبه بالامم التي تسعى وتكافح لتعيش !... بل نريد ان يكون لنا دولة « يطبخها » لنا الغير دون ان نكلف انفسنا عناء الاشتراك في « تحضير » الطبخة على الاقل فنحن متواكلون ، اتكاليون . نأخذ ما يعطوننا اياه قانعين ... ألم يأت في القول المأثور ان القناعة كنز لا يفنى !...

اننا وهذه حالنا ، نقول مع الشاعر :

تعجبين من سقمي   صحتي هي العجب



العراق ونحن

« النهار » ـ ٢٤ شباط سنة ٩٣٤

في بعض الاوساط العراقية حركة اقليمية يتسرب الينا من اخبارها ووشاشها الشيء الكثير ، سواء على صفحات بعض الجرائد أم في اعمال بعض الافراد والهيئات . وهذه الحركة الاقليمية تريد ان يكون العراق للعراقيين ، وان يخرج من وظائف الحكومة فيه كل الذين لا يمتون الى العراق بصلة المولد والنشأة ، ولو كانوا من العرب الخلص

ونحن لا نعرض اليوم لهذا الموضوع من ناحية الوظائف ، فان الوظائف مهما سما شأنها وعظم راتبها ، لا تقف في سبيل فكرة جمعت بين العرب في مختلف الاقاليم يوم ناوأوا الاتراك ، ويوم قاتلوا مع الحلفاء في سبيل استقلالهم . بل نحن نعرض الموضوع من ناحية التأثير السيء الذي تؤثره هذه الحركة الاقليمية في الاقطار العربية الشقيقة

في بغداد جريدة ما فتئت تحمل على السوريين واللبنانيين في العراق حملات عنيفة ، وتطالب باخراجهم من البلاد . ولا شك ان نفراً من سياسيي العراق يغذي هذه الحملة ويرتاح اليها ، لا لانه يشاطر الجريدة المذكورة كل ما تقوله عن السوريين واللبنانيين ، بل لانه قد يرى في بعض مواطنينا هناك حائلا دون تحقيق مطامعه . فبدلا من ان يحاربهم افراداً يعكر الماء على المجموع ليصطاد

نعم ان اكثرية الصحف في بغداد استنكرت هذه الحملة الخاطئة ، وحملت على القائمين بها حملات عنيفة ، ولكن الجدل الذي ثار ترك في النفوس أشياء ظهرت نتائجها في موقف بعض الدوائر من الموظفين غير العراقيين . وكل جدل من هذا النوع ، ولو قام بين اخوين ، لا بد ان يترك في النفوس آثاراً غير مستحبة

فهل من مصلحة العرب اثارة هذه النعرات الاقليمية ، في الوقت الذي لا تزال اقطارهم تكافح في سبيل استقلالها ؟

نحن لا ندافع عن اشخاص معينين . ففي كل بلد افراد يستعين بهم الاجنبي على تخريب النهضات القومية . وقد يكون هؤلاء الافراد من ابناء الاقليم نفسه ، ام من ابناء الاقاليم المجاورة . فهل يجوز ان يؤاخذ المجموع بجريرة الافراد؟ وهل ننكر ان بين العراقيين انفسهم نفراً كانوا عوناً للانكليز ، فهل يجوز ان يؤخذ العراقيون جميعاً بخطيئة هؤلاء النفر؟ فلماذا يريد دعاة الفتنة ان يأخذوا السوريين واللبنانيين كلهم بخطيئة بعض افرادهم ؟ ولماذا لا يحاربون الاشخاص محاربة شخصية ، بدلا من محاربتهم باسم القطر المنتمين اليه ؟

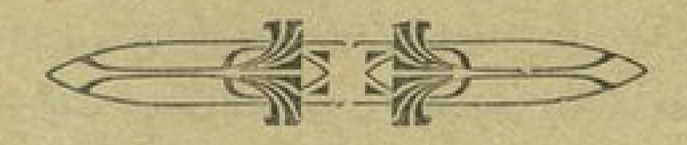
لقد مرت مصر بهذه التجربة ، فقاتلت « الشوام » قتالا عنيفاً ، مع ان عدد « الشوام » وأثرهم في مصر يفوق بكثير عددهم وأثرهم في العراق . ولكنها بعد ان افاقت من تلك الحمى الاقليمية ، ورأى زعماؤها ان زعامة مصر الادبية تتأثر بذلك الجفاء ، اصبحوا يخطبون ود الاقطار العربية ويبادلون رجالها العطف

والعراق اليوم يتبوأ الزعامة الاستقلالية العصرية بين اقطار العرب المتحضرة ، فليس من مصلحته ، ولا من مصلحة هذه الاقطار ، ولا

من مصلحة القضية العربية نفسها ، ان تستيقظ النعرات الاقليمية على مثل هذه النغمات الشاذة

ان العراقيين الذين ينزلون سوريا ولبنان يجدون بيننا اهلا واخوانا ، كما ان السوريين واللبنانيين الذين نزلوا العراق وجدوا في ابنائه اهلاً واخواناً

فلا يجوز ان تؤثر هذه الحملات الخاطئة على حسن العلاقات وصفاء المودة وروابط الاخوة بين العراق وبيننا . وان لنا في حكمة جلالة الملك غازي ورجالات العراق ما يحملنا على الاعتقاد بأن هذه الحركة سائرة الى الفشل ان شاء الله



الزمان يمشي ونحن متأخرون

« النهار » ٢٦ شباط سنة ١٩٣٤

يشعر المتتبع « لحركات » سراي الحكومة هذه الايام ان فيها جو يزخر بالدسائس ، وان « القابضين على زمام الامور » ، وأي زمام وأي امور في ايديهم ! ، كادوا ينصرفون عن الاهتمام بمصالح العباد ، الى الاهتمام بمناوأة بعضهم بعضاً !...

ونحن لا نسرد في هذا المقال تفاصيل ما يجري في ذلك الجوّ ، لئلا يشفق القارىء من اشتغال الحكومة بمثل تلك « التكرزات » عن معالجة الامور الخطيرة ، ولكننا نقول ان استمرار هذه الحالة يؤدي حتما الى ضياع البقية الباقية من هيبة الحكومة في نظر الناس ، وفي نظر الفرنسويين ، وفي نظر الحكومة نفسها

وكيف تريد ان يتسع الوقت لرجال الحكومة لمعالجة المصالح العمومية ، اذا كانوا يكدون اذهانهم في البحث عن وسائل « التكرزة » ، ويبذلون جهودهم لتدبير الاساليب التي يدس بها بعضهم على البعض الاخر ؟

بل كيف تصبح حالة هؤلاء الموظفين ، كباراً وصغاراً ، الذين يشهدون هذه « الروايات » تمثل من وراء الستار ، وكيف يمكنهم ان ينصرفوا الى واجباتهم ، أو أن يبقى عندهم اقل شعور بالواجب ؟

كيف يمكنهم ذلك وهم يرون هذا المدير يحاول النكاية بالاخر، ويتخذ لنكايته طريق المعاملات الرسمية؟ وكيف تنسجم الاعمال الحكومية اذا كانت كل دائرة من دوائرها تقف من الاخرى موقف المناوىء، لا دفاعاً عن «شيء» عمومي يتعلق بسير الاعمال بل نكاية برئيس تلك الدائرة، لحزازة تنفر في قلب زميله؟

ان هذه الحالة تجعل الحكومة هزؤاً وسخرية، وتزيد في «قرف» الناس فوق ما هم عليه من قرف

بل ان هذه الحالة تعطي المنتدبين حجة علينا، فوق حجة القوة فيلقمون بها كل من يطلب استقلال الحكومة الاهلية واطلاق يدها في تصريف شؤون البلاد

ماذا نقول للفرنسيين اذا طالبناهم بحقوقنا في الحكم، فقالوا لنا انظروا الى حكامكم كيف يشتغلون عن المسائل العامة بنكاياتهم «ونكرزاتهم» الفردية؟

ماذا نقول للفرنسيين اذا قالوا لنا ان رجال حكومتكم يهتمون بارواء شهواتهم الشخصية، اكثر مما يهتمون بتسيير الاعمال العمومية وانهم يسخرون كل عمل يصدر عنهم للهوى الذي يجيش في صدورهم، وانهم يقتلون وقتهم في الدس على بعضهم البعض، فيكادون لا يرون مسألة الا من خلال علاقاتهم الشخصية؟

ماذا نقول لهم، ونحن ننكر على الفرنسيين ان يتدخلوا في شؤون الحكم وننكر على المستشارين ان يضعوا تواقيعهم على كل المعاملات؟

ان حجتنا تضعف ازاء هذه المشاهد التي نراها ونصبح في شك من حقنا بل من مقدرتنا على الحكم الذاتي. لا لاننا غير اكفياء لهذا

الحكم ، بل لان نزعاتنا الشخصية تعمينا عن رؤية الامور بعين المصلحة العامة ، ولان شهواتنا الفردية تملك علينا اعصابنا فلانشعر بتأثير اعمالنا في سير الآلة الحكومية وفي مستقبل الحكم

أفيقوا يا سادة الىراي وتنفسوا في غير هذا الجو الموبوء ، جو الدسائس والنكايات واعلموا انكم لم توجدوا في كراسي الحكم لتتناحروا على النفوذ الشخصي ، وتتقاتلوا في سبيل الشهوات الفردية والحزبية ، وانما وجدتم لتخدموا هؤلاء الناس الذين يدفعون لكم رواتبكم من الضرائب التي يؤدونها وهم ينظرون اليكم منشغلين عنهم بنكاياتكم مهتمين باشخاصكم اكثر من اهتمامكم بالمجموع ، بل انكم تضحون مصلحة المجموع على مذبح مصالحكم وشهواتكم ، وتسوقون الحكومة والبلاد الى مصير غير محمود

أفيقوا ايها السادة فان البلاد في حالة محزنة ، تحتاج الى تعاون جميع ابنائها على انهاضها من كبوتها . فكونوا من عوامل النهوض ، لان الزمان يمشي ، ونحن نجر انفسنا في مؤخرة الشعوب

وهل ننهض اذا بقيتم على هذه الحال ؟



هجرة اليهود الى سوريا ولبنان

« النهار » ــ ٦ نيسان سنة ٩٣٤

وصل الى بيروت الدكتور وبزمن الزعيم الصهيوني، وقابل العميد وامين سر الدولة والبطريرك الماروني. وقد كانت اللجنة التنفيذية الصهيونية منعقدة آنئذ في فلسطين تدرس برنامج الهجرة وما يتفرع عنه. فلما غادر الدكتور بيروت قصد رأساً الى مكان الاجتماع، واطلع المجتمعين طبعاً على نتيجة رحلته الى بيروت، ثم سافر الى مصر ومنها الى اوروبا

اذن فقضية الهجرة اليهودية الى سوريا ولبنان مطروحة الان على بساط البحث. ولا يبعد ان يكون الاتفاق عليها قد تم بين المسؤولين ورسول اليهود

ولقد قلنا وما نزال نقول ان قدوم اليهود الى البلاد لا يحتاج الى « مخابرات »، اذا كانوا يريدون القدوم ضمن حدود الانظمة والقوانين المرعية. فكل من يحمل جواز سفر قانوني، يستطيع دخول البلاد فما معنى هذه المخابرات اذن؟

معناها ان القوم يريدون الهجرة الى سوريا ولبنان جماعات والاقامة فيهما جماعات، اي انهم يريدون ان ينشئوا في هذه البلاد مستعمرات خاصة بهم، كما انشأوا في فلسطين، يعيشون فيها مستقلين عن بقية المواطنين باعمالهم وانظمتهم وبلدياتهم وبوليسهم وبريدهم ايضاً ...

فهل من مصلحة البلاد ان يكون فيها هذا الاستغلال ؟

اذا نظرنا الى الموضوع من ناحيته الاقتصادية تاركين الناحية القومية ، لم نجد في هذه المستعمرات اليهودية ، ازدهار البلاد الذي ينتظره بعض ارباب الاعمال . فان الملايين التي يحملونها لا تتداول منها الايدي غير ثمن الارض فقط ... لان القوم اما ان يكونوا اصحاب مصانع ، واما ان يكونوا مزارعين

فان كانوا أصحاب مصانع فانهم سيشترون الالات والمواد الخام لصناعاتهم من الخارج . فالمال الذي ينفقونه في هذا السبيل يذهب الى البلاد التي يشترون منها الالات والمواد اللازمة ، ولا نستفيد منه شيئاً اللهم سوى استهلاك المصنوعات التي يصنعونها

وان كانوا مزارعين حرثوا اراضيهم وجنوا محاصيلهم بانفسهم ، فلا يستفيد العمال الوطنيون منهم شيئاً . وها نحن نقرأ كل يوم في انباء فلسطين كيف ينازعون العامل العربي عمله حتى في غير مستعمراتهم ويغزون « البيارات » جماعات ليشتغلوا بالقوة فالفائدة من مزارعهم اذن تنحصر في ناحية واحدة ، هي مشترى الاراضي . ولا يستفيد من هذا المشترى سوى فريق من اصحاب الاملاك . وفائدتهم موقتة لانهم يقبضون ثمن اراضيهم ثم لا يلبثون ان ينفقوها فيسترجع اليهود منها الجانب الاكبر بعد سنوات والله يعلم مقدرة اليهود على سحب المال ..

وفضلا عن ذلك فان بين المهاجرين فريقاً من ذوي الكفاءات العلمية والفنية ، كالاطباء والمهندسين . وهؤلاء سينازعون اطباءنا ومهندسينا عملهم فيأخذون منا بدلا من ان نأخذ منهم

فاين هي اذن الفائدة المرجوة التي تعود على البلاد ؟ وهل يحسب

الذين يعلقون على الهجرة كل آمالهم ان اليهود سيزرعون الملايين لنحصدها نحن وهم يتفرجون ؟

هذه مسألة خطيرة لا يجوز لنا ان نستقبلها بمثل هذه الخفة . بل يجب درسها من وجوهها جميعاً قبل ان يحملنا الاندفاع على التصفيق للرخاء الموهوم والازدهار المزعوم، اذا جاءنا اليهود جماعات مستعمرة وأنشأوا مستعمرات مستقلة في دولة غير مستقلة

ولقد جربنا هجرة الجماعات الى بلادنا يوم هبطها الارمن افواجاً مشردة فاحتشدوا في بقعة معينة ، واصبحوا مواطنين لهم ما لنا ، وليس عليهم ما علينا من ضرائب ورسوم ، فقد جاؤوا فقراء ، لا يفوقوننا علما ولا غنى ولا اختباراً . فما انقضى عليهم عشر سنوات حتى قبضوا على ناصية الصناعة واصبحوا في التجارة ذوي مركز خطير، زاحموا به تجارنا مزاحمة عسيرة ، واقتنوا الاملاك وشادوا المنازل الفخمة . تمكنوا من ذلك وهم لا يمتازون عنا الا بعزيمتهم وتضامنهم واقتصادهم . فما بالك باليهود اذا جاؤوا جماعات وهم اوفر منا علما ، واكثر غنى ، وأشد تنظيما واختباراً ؟

وهل نستطيع مزاحمتهم في اي ميدان من ميادين العمل ، ام يصبحون اسياد الموقف ونصبح عندهم اجراء ومستخدمين ؟

نحن لا نقول باقفال الباب في وجه المهاجرين ، ولكننا نود ان يدخلوا البلاد بدون امتيازات خاصة ، تزيدهم تفوقاً علينا وتعطيهم كفاءة جديدة للمزاحمة ، فوق ما عندهم من كفاءات

نود ان يشترطوا عليهم مثلا تشغيل اليد العاملة الوطنية في صناعاتهم وزراعتهم ، واستخدام شبابنا في مشاريعهم ودوائرهم بنسبة مئوية عادلة

ونود فوق هذا ان يشترطوا عليهم عدم الاحتشاد في بقعة معينة ، بل الاصرار على « نثرهم » في جهات متعددة من البلاد ، لكي لا ينقلوا الى مركز البقعة التي يستقرون فيها كل نشاط الاعمال ويجعلوها مركز الثقل الاقتصادي

هذا اذا أراد أولو الامر ان يدخلوهم الى البلاد جماعات مستعمرة كما ادخلهم الانكليز الى فلسطين بادىء الامر ، في ظل انظمة خاصة جعلت منهم شركاء في الحكم ، وأوجدت لهم في الادارة الحكومية الرئيسية « وكالة يهودية » تشترك في الرأي والعمل

أما اذا ارادوا ان يدخلوا البلاد كما يدخلها كل فرد يطلب التوطن والعمل ، وانشاء المصانع والمزارع ، فان القوانين والانظمة العامة تكفل لهم حرية العمل والاقامة في البلاد كما تكفل لكل المقيمين من اجانب ووطنيين

وهناك غير الناحية الاقتصادية التي ألممنا بها ، الناحية القومية والجنسية . فان دخول المهاجرين اليهود يستوجب البحث في جنسيتهم ، وفي تأثير وجودهم على البلاد من ناحيتها القومية . وسنعرض لهذا البحث في العدد القادم

هجرة اليهود الى سوريا ولبنان

الناحية القومية بعد الناحية الاقتصادية

«النهار» – ٩ نيسان سنة ٩٣٤

نعرض اليوم للموضوع من ناحيته القومية، ونتساءل هل يذوب اليهود في البوتقة القومية، أم يظلون جسماً غريباً، يعيش على هامش الحياة الاهلية كما يعيش ابناء البلاد؟

اذا نظرنا الى اليهود في اوروبا وجدنا ان اقامتهم فيها مئات السنين لم تمزجهم مع شعوبها الاهلية. فقد ظلوا كتلة ناتئة عن الجسم الوطني لهم حياتهم الخاصة وتفكيرهم الخاص. ولئن كانت القوانين قد مزجتهم بالشعوب التي عاشوا بينها، فحذقوا لغاتها وألفوا فيها، وقاتلوا تحت رايتها، الا انهم ظلوا ذوي طابع خاص، واهداف لا تتفق مع الاهداف القومية المجردة عن النعرات، بل كانوا يتخطون حدود الممالك وفوارق الجنسيات، ويجتمعون على فكرة واحدة. وكثيراً ما اتفق فريق من اصحاب هذه الفكرة على تهديم البناء القومي الذي يعيشون في ظلاله، لاسباب ليس الآن مجال التبسط فيها

قد يقال ان اليهود من الجنس السامي، وانهم بسبب جنسهم هذا

لم يمتزجوا بالصقالبة والاريين واللاتين ومن اليهم من شعوب اوروبا ، فظلوا كتلاً نائئة في تلك الاجسام الغريبة النوع . ولقد يكون هذا القول صحيحاً لو ان اللقاح لم يفعل فعله ، ولم يأت الزواج المدني فيمزج اليهود مع تلك الشعوب بمزاج المصاهرة ، فانهم بالرغم من تزاوجهم بالاوروبيين من غير اليهود ظلوا ذوي طابع خاص في تفكيرهم وعاداتهم واهدافهم ايضاً

وقد يقول قائل ايضاً ان امتزاج اليهود بنا اسهل من امتزاجهم بالاوروبيين ، لاننا مثلهم من الجنس السامي ، سواء أكنا عرباً ام فينيقيين ، كما يريد بعض « المتفينقين » ان يقول

ولكننا نرى ان امتزاج اليهود بنا اصعب من امتزاجهم بالاوروبيين لانهم يصدرون في قوميتهم عن الوحي الديني . وليس عندنا زواج مدني ليمزجهم ببقية الطوائف ، لان كل طائفة في هذه البلاد منكمشة على نفسها ، فسيؤلفون اذن طائفة مستقلة حتى عن اليهود الاهليين

ذلك انهم آتون ببرنامج صهيوني ، يقضي باحياء مملكة اسرائيل وبعث اللغة العبرية ، وما يتبع ذلك من ايجاد فوارق جديدة تضاف الى الفوارق التي تئن منها هذه البلاد . فهل يمكنهم ان يمتزجوا في المجموعة الوطنية اذا كانوا يحملون في مجيئهم اسبابا جديدة من اسباب التفرقة والتباين ؟ وهل يندمجون مع المجموع القومي اذا كانوا آتين لبعث مملكة يهودية يودون ان ينفضوا عنها غبار التاريخ ؟

واذا افترضنا انهم عاشوا في لبنان وسوريا ، كلبنانيين وسوريين يحملون تذكرة نفوس قانونية ، يستبدلون بها تذكرة نفوسهم الالمانية

أو غيرها ، فهل يقطعون ما بينهم وبين « الجنسية» الفلسطينية المجاورة حيث يتدفق الالوف من « بني عمهم » لاحياء مملكة اسرائيل ؟ أم يظلون متصلين بهم يعملون معاً على الهدف الذي ينشدون ، بعد ان يمكنوا اقدامهم في ارضنا كما مكنوها في ارض الميعاد ؟

نحن نسعى لايجاد كيان قومي نتمكن معه من الحياة كما تحيا الشعوب فهل نرضى ان يأتينا عنصر لا يمكن ان يذوب في « بوتقتنا » القومية ، بعد ان عجزت عن تذويبه بوتقات جعلها التطور اكثر قابلية منا لصهر القوميات ومزجها ؟

اذا كان أولو الامر فينا ، وليسوا منا ، لا ينظرون الى هذه الاعتبارات ، فحري بنا نحن ان نفكر فيها اعمق تفكير



«مواسم» الفضائح

«النهار» – ٢١ ايار سنة ٩٣٤

لدوائر الحكومة «موسم» في كل بضعة اشهر تفوح منه روائح الفضائح. فتشتغل الحكومة بالتحقيق فيها، ويشتغل الناس بالتحدث عنها، وتعلق بالبلاد لوثتها. ويقوم بعض مرتزقة الاجانب فيكتبون عنا، ويقولون «ان الرشوة صناعة وطنية»!..

وقد تكررت هذه «المواسم» دون ان تهتم الحكومة باتخاذ اسباب الوقاية منها. مع انها تكافح الجراد وحشرة السونة لوقاية الزرع... فلنحسب كرامة البلاد واموال العباد زرعاً، ولنعمل على مكافحة الرشوة والتسيب، والمال السايب يعلم الناس الحرام

نحن لا نطالب الحكومة بالمعجزات، ولكننا نطلب اليها ان تفعل ما تفعله كل حكومة منظمة ذات دوائر، وهي ايجاد دائرة تفتيش مستقلة، تتولى مراقبة مصالح الحكومة في مختلف الفروع. فان وجود التفتيش المنظم يحمل الموظفين على التروي كثيراً قبل ان يفكروا بالاخلال بالواجب، او الاتجار بالوظيفة

في دوائر المالية مفتشون، وفي الداخلية مفتش اداري جيء به اخيراً الى هذه الوظيفة «عقاباً» له على مخالفة المستشار. ولكن هل يملك هؤلاء المفتشون جميعاً صلاحية التفتيش؟ وهل يتمكنون في

ظل نظامهم الموجود من تفتيش الدوائر في اوقات معروفة وفي الاوقات التي تستدعيها الضرورة ؟

كلا . فهم مرتبطون برؤسائهم الاداريين ، ان شاؤوا بعثوا بهم الى التفتيش ، وان شاؤوا ناطوا بهم أعمالا ادارية لاعلاقة لها بالتفتيش لذلك نرى انه يمضي على بعض دوائر الحكومة سنوات لا يدخلها مفتش ، فيسترسل الموظفون مع هواهم لانهم يشعرون انه لا يوجد عليهم رقيب

نحن لا نقول ان التفتيش يمنع الرشوة والتسيب . ولكننا نقول انه يخففها كثيراً وقد يكتشف الخلل قبل ان يمتد

ولكن التفتيش الذي نطلبه ليس التفتيش الحالي بل نحن نطلب ايجاد دائرة تفتيش مستقلة ، لها رئيسها ومفتشوها ، يفدون على دوائر الحكومة كلها في اوقات دورية معينة ، ويفدون عليها عندما تلوح لهم شبهة . فلا تمر سنة الا كان محتما عليهم ان يفتشوا دوائر الحكومة كلها مرة واحدة على الاقل . وبهذه الطريقة يشعر الموظفون في كل الدوائر ان عليهم رقيباً . فينتظم سير الاعمال نوعا ما ، ويصبح على الذي تحدثه نفسه بالارتشاء ان يتروى كثيراً قبل ان يمد يده ، خوفاً من افتضاح امره

قد يقولون انه لا توجد اعتمادات لانشاء دائرة تفتيش . ولكننا نقول ان من الواجب ايجاد الاعتماد المطلوب . وقد سبق للسلطة ان وجدت ما تحتاج اليه من الاعتمادات لوظائف اعتبرتها ضرورية . فلا يصعب عليها ايجاد الاعتماد اللازم لدائرة لا غنى عنها لكل حكومة تريد ان تقي دوائرها من الخلل ، وبلادها من التشهير وموظفيها من الاغراء .

احجة علينا ؟...

« النهار » ــ ٦ حزيران سنة ٩٣٤

يحاول بعض اذناب المستعمرين ، وبعض دعاة الهزيمة والتردد ، ان يروا في حوادث القضاء الاخيرة ، وفي ما سبقها من فضائح في مختلف الدوائر ، وفي ما اصاب الحكم الوطني من لوثات وشوائب ، يحاول هؤلاء ان يروا في هذا كله دليلا على عدم كفاءة البلاد ، ويريدون ان يتخذوا مما جرى حجة على اننا لا نصلح للحكم

ولو أنصف القوم لرأوا في ما جرى حجة لنا ، لا علينا

من الذي جاء بهذه الطبقة الى مقاعد الحكم ، ومن الذي اوجد هذا الكيان وأقام عليه الاشخاص الذين يتخذون من فسادهم دليلا على فساد البلاد ؟

لقد كان الانتداب وما برح مسيطراً على الصغيرة والكبيرة من الشؤون . وكان وما يزال صاحب القول الفصل في الانظمة والاشخاص فما قامت حكومة الا بارادته ، وما تعين في الحكومة موظفون الا برأيه ، ولا وضع نظام الا كان مستمداً من مستشاريه

فهل نكون نحن المسؤولين عما جري مع ان صلاحيتنا فيه محدودة ان لم نقل معدومة ؟

وهل يجوز ان يحكموا على البلاد كلها بعدم الكفاءة ، لان فريقاً

من موظفيها وسياسييها اساء استعمال الوظيفة كما يقولون ، مع انه لم يكن للبلاد رأي حاسم في تنصيب هؤلاء الموظفين وفي تعيين هؤلاء السياسيين ؟

لا ننكر ان فريقاً من الموظفين خرج عن حدود الاستقامة في وظيفته ، ولا ننكر ان فريقاً من السياسيين سخر منصبه لحزبيته وشهواته . ولكن هل كان هؤلاء الموظفون والسياسيون منفردين في العمل ، أم كان الى جانب كل منهم مستشار ، وكان فوقهم وفوق المستشارين عيون تراقب ما يعملونه ؟

نتساءل عن ذلك حتى لا يتخذ اقوام مما جرى حجة علينا ، ودليلا على عدم كفاءتنا . بل نتساءل عن ذلك لنقول ان هؤلاء الموظفين والسياسيين الذين اشتطوا لم يصلوا الى مناصبهم ووظائفهم برأي البلاد ورغبتها ، بل أوصلتهم اليها مناسبات لم تكن السياسة غريبة عنها

فلماذا يريدون ان نحمل مسؤولية اعمال لم نكن لنا فيها الصلاحية الكاملة ؟

تقلبت على البلاد اشكال عديدة من انظمة الحكم ، منذ الاحتلال حتى اليوم . فكانت لنا في البدء حكومة عسكرية ، ثم حكومة مدنية على رأسها فرنسوي ، ثم حكومة دستورية ، ثم حكومة اوتوقراطية ثم حكومة هي مزيج من الدستور والاوتوقراطية ، فمن الذي كان ولم يزل صاحب القول الفصل في هذه الحكومات المختلفة الاشكال ؟

نترك الجواب على هذا السؤال للذين يسمون الاشياء باسمائها الصحيحة

شكر لجنة الانتدابات

على اعادة الحياة الدستورية

«النهار» — ١٢ حزيران سنة ١٩٣٤

أذاعت محطة «راديو كولونيال» منذ يومين ان لجنة الانتدابات في جنيف شكرت لفخامة المفوض السامي اعادة الحياة الدستورية الى لبنان

ونحن نشارك لجنة الانتدابات في الشكر . ولكننا نقف أمام هذه الحياة الدستورية — التي أعيدت الى لبنان منذ اول السنة — متسائلين اذا كانت هي النظام الدستوري الذي سنعيش في ظله ، أم هي نظام أرادوا ان يجعلوه مرحلة بين النظام الفردي الذي أقاموه يوم تعليق الدستور ، وبين النظام الدستوري المنتظر ؟

نتساءل عن ذلك لان نظام الحكم القائم اليوم انما هو نظام موقت « لتنظيم السلطات العمومية في الجمهورية اللبنانية وسيرها بصفة موقتة » كما ورد في القرار رقم ١ الذي اصدره فخامة العميد

فهل هذا التنظيم الموقت هو الحكم الدستوري الذي طالبت البلاد وما تزال تطالب باعادته ؟

لا نعتقد ذلك لان الحكم القائم اليوم هو مزيج من نظام نيابي ونظام فردي ، لا تنطبق تسميته بالنظام الدستوري على الانظمة الدستورية المعروفة

فان فخامة المفوض السامي ، بموجب هذا النظام ، هو مصدر السلطات كلها ، فهو الذي عين رئيس الجمهورية ، ورئيس الجمهورية هو الذي عين — بالاتفاق مع المفوض السامي — امين سر الدولة. وامين سر الدولة مسؤول امام رئيس الجمهورية لا امام مجلس النواب. فتكون مسؤولية الحكم اذن في يد المفوض السامي ، نظرياً وعملياً ، بينما يقضي النظام الدستوري بان تكون مسؤولية الحكم في يد مجلس النواب ، يعطيها الحكومة باعطائها الثقة ، ويسحبها منها بسحب الثقة

فهل في نظام الحكم الحاضر مايخول مجلس النواب حق السيطرة على اعمال الحكومة ؟

ان المفوض السامي عندما ازال حكومة الفرد اقام بدلا عنها حكومة موقتة ، وأوجد لها نظاماً موقتاً ، اراد به على ما نعتقد ان يوجد مرحلة بين الحكم الفردي والحكم النيابي ، كما اتضح من قراره الذي أوجد هذا النظام الموقت

فالحياة الدستورية الصحيحة اذن هي الحياة التي ننتظر ايجادها . واذا كنا نشكر لفخامته مع لجنة الانتدابات ، فانما نشكر له ازالة النظام الفردي ، وايجاد الامل باقامة النظام الدستوري في البلاد

وانه ليؤلمنا ان تكون هذه المرحلة التي اراد بها التجربة ، لم تكن تجربتها موفقة . فان الحكومة التي اقامها قد حصرت همها في سياسة الوظائف والتعيينات حتى اضطر العميد الى ايقاف شهواتها عند حدها والاهتمام بنفسه بمراقبة الامور وتسييرها

فعسى ان تستفيد البلاد من هذه التجربة لتحسين الحكم القادم ، سواء من جهة الاشخاص أم من جهة النظام

تزاحم المتعلمين
وضرورة تنويع التعليم

« النهار » – ١٩ حزيران سنة ١٩٣٤

انتهى موسم الامتحانات للحصول على الشهادات الرسمية ، من ابتدائية وتكميلية وبكالوريا . وسينصرف اصحاب هذه الشهادات اما الى اكمال التحصيل ، واما الى البحث عن عمل يزاولونه

فالذين سيكملون تحصيلهم يستزيدون العدة للنجاح في الحياة ، والذين اكملوا تحصيلهم ، او اكتفوا بما حصلوه ، ينضمون الى مئات المتعلمين الذين يبحثون عن عمل فلا يجدون

فماذا يفعل هؤلاء الشباب في محيط اصبح كالاسفنجة المغمورة ، لا تكاد تتحمل نقطة من الماء ؟

واين يعملون على استثمار علمهم ونشاطهم ، بعد ان ضاق الميدان وغص بالمتعلمين ؟

كنا في الماضي « نصدر » الى الاقطار العربية والشرقية افواجاً كثيرة من الشباب المتعلم ، تستقبلهم تلك الاقطار على الرحب والسعة ، فتستفيد دوائرها الحكومية من علمهم ونشاطهم ، سواء في الادارة ام في الجيش

وكنا « نصدر » الى اقطار العالم افواجاً كثيرة من الشباب النشيط يدفعهم العزم والاقدام الى ارتياد الرزق في مختلف ميادين العمل ، فينجح اكثرهم ويضرب من الثروة بسهم وافر ، يرسل منه جانباً الى بلاده فتستعين به على الحياة

أما اليوم فقد سدت المهاجر ابوابها ، وأصبح العمل فيها عسيراً على اخواننا الذين لا يزالون فيها

كما ان الاقطار العربية والشرقية أوجدت لنفسها مدارس ، واوفدت من ابنائها بمئات تطلب العلم في الخارج . فاصبح عندها من الموظفين ما يفيض عن حاجتها ، وأمسى هؤلاء يأبون ان يروا في دواوين الحكومة رجالا من غير عشيرتهم ، ولو كان هؤلاء من أقطار شقيقة ، حتى بلغ التزاحم أشده فاصبحوا يسمونهم « غرباء » !..

فماذا يعمل شبابنا المتعلم ؟ واين يستثمر نشاطه وعلمه المؤيد بالشهادات ؟

انه مضطر الى البحث عن العمل في بلاده . وبلاده تضيق او تكاد تضيق بالمتعلمين فيها . وهم يتزاحمون بالمناكب وغير المناكب لينالوا نصيبهم الضئيل من مورد الرزق الشحيح فيها

وليست هذه الازمة الاخلاقية والمادية التي تعانيها مختلف الحرف الحرة ، وتشكو منها الاوساط المفكرة ، سوى نتيجة « التضخم التعليمي » والتزاحم العنيف على الرزق ، تزاحماً يكاد يستبيح معه الانسان كل محرم في سبيل البقاء

ومع هذا « التضخم » نرى المدارس تخرج في كل عام مئات المتعلمين ، ينضمون الى المتزاحمين والعاطلين ، باحثين عن وظيفة في دائرة او استخدام في تجارة

فالى أين نحن صائرون ؟

نعتقد ان من واجب المسؤولين ان يوجهوا التعليم الى اتجاهات جديدة، في درجاته الابتدائيـة والثانوية والعالية على السواء . لان الميدان قد ضاق على الموجودين وهو في الاصل ضيق . وكلما نزلت الى السوق افواج جديدة، ازداد الميدان ضيقاً وازداد التزاحم اشتداداً

ونحن لا نقول بمنع العلم ولكننا نقول بضرورة تنويعه . والى هذا التنويع نلفت انظار المسؤولين



معاهدة الطائف

رسالة عربية جديدة

« النهار » — ٢٦ حزيران سنة ٩٣٤

نشرنا في « النهار » الاخير النص الرسمي لمعاهدة الطائف المعقودة بين صاحبي الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود والامام يحيى حميد الدين

ولعلها اول معاهدة « عربية الوجه واليد واللسان » تعقد في العصر الحديث بين مملكتين عربيتين مستقلتين تنظم علاقاتهما السياسية تنظيماً « ديبلوماسياً » حديثاً ، وتنظم علاقاتهما الحربية تنظيماً دفاعياً هجومياً يمشي بهما خطوة جريئة الى توحيد مراميهما الخارجية ، ويفتح للعرب باب الامل بايجاد خميرة لانتظام ممالكهم في اتحاد عربي يجمع هذا الشتيت المبعثر من الامارات والممالك « المستقلة »

وانه لمن يمن الطالع ان تنشر نصوص هذه المعاهدة في ليلة اليوم الذي ولد فيه رسول العرب وموجد وحدتهم الصحيحة ، فعسى ان تكون معاهدة الطائف رسالة جديدة يتاح بها تحقيق وحدة العرب ، كما حققها محمد بن عبد الله (صلعم) في رسالته التي مشى بها من مكة المكرمة الى المدينة المنورة ، ثم انتشرت في اقطار آسيا وافريقيا واوروبا تحمل دين العرب ولغة العرب ، وأوجدت للعالم حضارة عربية حمل بها العرب نصيبهم من الجهد الانساني في سبيل العلم والعمران

تنقسم معاهدة الطائف الى ثلاثة اقسام . قسم ينص على انهاء حالة الحرب وتحديد التخوم بين المملكتين . وقسم ينص على العلاقات الخارجية من سياسية وحربية . وقسم ينص على علاقات المملكتين المباشرة مما يسمونه صداقة وحسن جوار

والذي يهمنا في هذا البحث هو القسم المختص بالعلاقات الخارجية لان تحديد التخوم مسألة محلية اذا اختلفت عليها المملكتان لجأتا الى التحكيم الذي نصت عليه المعاهدة . ولان الصداقة وحسن الجوار امر مألوف بين دولتين جارتين تعاهدتا على ان لا « تدس » احداهما للاخرى . اما العلاقات الخارجية فان أثرها يتجاوز المحيط المحلي ، ويفتح للسياسة العربية آفاقا جديدة في الخارج

فقد اتفق الفريقان على ان يوحدا خطتهما في المؤتمرات الدولية اذا حضراها وفي التمثيل السياسي الخارجي عموماً ، واتفقا ضمناً على ان تنصر احداهما الاخرى اذا أعتدى عليها عدو اجنبي . ولا يخفى ان لاحدى الدول « نظراً خاصاً » على اليمن ترسله اليها من مصوع وتحاول ان تاتي « شعاعه» على « مخا » وما يليها . فاذا حاولت هذه الدولة ان تتجاوز الغمز الى اللمس كان عليها ان تحسب للمملكتين العربيتين المتحالفتين حساباً

هذا مثل ضربناه للتدليل على فوائد التحالف وعلى أثره في العلاقات الخارجية . وانه كما قلنا نواة يجوز ان تجتمع عليها بقية الامارات العربية فتؤلف « اتحاداً » قد يعيد الى العرب قوتهم الماضية وعزمهم المفقود

ان معاهدة الطائف حدث خطير من احداث هذا العصر قد يكون له في السياسة الشرقية اكبر الأثر

عيد ١٤ تموز

محرومون من الحرية يهنئون الاحرار

«النهار» — ١٤ تموز سنة ٩٣٤

تحتفل فرنسا اليوم، شعباً وحكومة، بعيد حريتها. فتقام في فرنسا المهرجانات الشعبية والحفلات الرسمية. وتقام في مستعمراتها والبلاد المشمولة بانتدابها الحفلات الرسمية من عرض الجيش بمختلف اسلحته، و استقبال المهنئين على اختلاف «الالوان»

فنحن نهنيء الامة الفرنسية بذكرى حريتها، في هذا اليوم الذي اقتحم الشعب الفرنسي في مثله من سنة ١٧٨٩ سجن الباستيل رمز عبوديته، وحطم القيود التي كانت تحول بينه وبين حرياته، وشق للديموقراطية مذ ذاك طريقاً درجت عليها الشعوب الاوروبية، وانتزعت حرياتها بالدم والحديد من ايدي الغاصبين

وللحرية الحمراء باب بكل يد مضرجة يدق

وانه لمن غرائب القدر ان تقوم اقلام غير حرة، فتهنيء الاحرار بعيد حريتهم. ولكن الحرية مثل اعلى، اذا استمتع بها الاحرار، فان «المحرومين» يحنون اليها، ويغبطون اصحابها عليها. ونحن

«المحرومين» نتوجه بانظارنا الى هذا المثل الاعلى ، في اليوم الذي يحتفل الشعب الفرنسوي بعيد حريته ، ونقول له في حرقة المحروم وغصة المغبط . هنيئاً لك ايها الشعب الباسل الكريم . انك تطرب في ١٤ تموز من كل سنة للحرية التي اخذها الاجداد ، فماش في ظلها الاولاد ، وحافظوا عليها ذخيرة ثمينة للاحفاد

هنيئاً لك . انك تستمتع من فضل هذه الذخيرة بحرية القول والقلم وترتع في استقلال عزيز منيع ، ويتولى ابناؤك تسيير مقدراتك الى الشاطىء الذي يرون فيه مصلحتك وسلامتك ، وحريتك ايضاً

هنيئاً لك ايها الشعب الباسل الكريم ، انك تحمل عبء الحياة عظيما في شدتك ورخائك ، طروباً في هنائك وشقائك ، وتضرب في مناكب الارض معتمداً على نفسك ، لا كما يفعل المتواكلون الطفيليون الذين يريدون ان يطبخ لهم الناس ليأكلوا ، وان يوقد لهم سواهم ناراً ليصطلوا

هنيئاً لك بعيد حريتك . انه فتح للانسانية باب التحرر من نير التقاليد فجعل انصاف الالهة بشراً كباقي الناس ، وازال الفوارق الاجتماعية بين الطبقات ، فلم يبق بينهم ابن ست وابن جارية ، بل جعلهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات وهيأ لك السبيل لاعلان حقوق المواطن والانسان ، ذلك الاعلان الذي جاء في مطلعه هذه القاعدة «يولد الناس ويعيشون احراراً» والذي سبق للخليفة العظيم عمر بن الخطاب ان وضع مثله اذ قال مخاطباً عمرو ابن العاص «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً»

اننا نهنئك ايها الشعب الباسل الكريم ونغبطك

نهنئك بعيد حريتك الغالية ، التي حملت مشعلها الى اقطار العالم

تنير بها العقول وتحرر النفوس

ونغبطك لانك تتنفس في جو حر، لا يزعجك فيه تعطيل اداري

ولا يخيفك قانون قمع جرائم

وكل ١٤ تموز وانتم بخير



تغرير باسم الحكم المباشر

« النهار » — ١٦ تموز سنة ٩٣٤

يقول بعض « المدفوعين » في سبيل الحكم المباشر انهم يطلبون هـذا النوع من الحكم ليتخلصوا من « الضرائب الفادحة » التي تدفعها البلاد

ولو أردنا ان ننظر بعين الجد الى هذا الضرب من الدعاية لوجدناه ينطوي على كثير من الخبث . فان الناس يتذمرون من الضرائب في هذه الازمة ، فيأتي هؤلاء « الدعاة » ويحكون لهم على الجرح ، ويحملونهم على الاعتقاد بان الحكم المباشر ان لم يوصلهم الى الغاء الضرائب فهو يوصلهم الى تخفيفها على الاقل

ولقد سبق ان انتشرت مثل هذه الدعاية الخبيثة يوم قام خصوم الحكم الدستوري يقولون ان هذا النظام من الحكم « يكلف » البلاد كثيراً ويحملها نفقات النواب والوزراء ورئاسة الجمهورية . فقد ظلوا يبثون « دعايتهم » حتى كادوا يغرسون في اذهـان فريق من الذين تخدعهم الظواهر ان سبب الضرائب هو نظام الحكم الدستوري ، وانهم اذا « تخلصوا » منه ارتفعت عنهم الضرائب وزالت التكاليف

على ان الايام ما لبثت ان خيبت املهم ، فزال الحكم الدستوري وبقيت الضرائب على حالها ، بل هي زادت في بعض النواحي ، وراح جماعة « التخلص من الضرائب » يظهرون ندمهم بعد ان شعروا بخيبة الامل

وها ان الرواية نفسها تعود الى الظهور مع تبديل في الفصول. فترى ممثلي الدور الجديد يقولون للناس انهم يريدون الحكم المباشر للتخلص من الضرائب، او لتخفيف عبئها عن المكلفين

ولو حكم الناس عقولهم، لا شهواتهم، لتبين لهم ان أي نوع من انواع الحكم لا يزيل عنهم الضرائب. فان وجود الحكومة مهما يكن شكلها يستوجب وجود الضرائب. اللهم الا اذا قامت حكومة «متطوعة» بلا رواتب، أو اذا تطوعت احدى الدول لتأمين نفقات الحكومة دون ان تستوفي ضرائب من المكلفين

فالدعاية الى الحكم المباشر باسم التخلص من الضرائب انما هي دعاية خبيثة كلها تغرير. فهي تستثير شهوات الناس، وتعللهم بامر لا يمكن تحقيقه

قلنا يوم ارتفعت نغمة الحكم المباشر اننا نفضله على هذه الاوضاع الشاذة. لاننا مبدئياً من طلاب الحكم الدستوري الكامل. فاذا لم نتمكن من ممارسة حقنا في الحكم الوطني الدستوري، واذا ظلت المسؤولية في يد غيرنا، فاننا نفضل ان يتولى هذا «الغير» الحكم مباشرة، بدلا من ان تظل المسؤولية الحقيقية في يده، والمسؤولية الظاهرة علينا

ولكن هذا لا يعني اننا نفضل الحكم المباشر لاننا نعتقد انه يخفف الضرائب او يزيلها. بل نحن نفضله على هذه الحالة لانه يلقي المسؤولية على عاتق الذين يقبضون على الصلاحية، ويزيل هذا الابهام الذي يكتنف سلطة الحكم فلا يعرف معه من المسؤول

اما الضرائب فلا علاقة لها بشكل الحكم. بل نحن نعتقد ان الحكم الوطني الدستوري اذا تطبق بشكله الحقيقي يكون اكثر انطباقاً على مصلحة الشعب من اي نوع من انواع الحكومات

البترول في طرابلس

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ

«النهار» ـ ٢٠ تموز سنة ٩٣٣

احتفل رسمياً منذ يومين باسالة بترول الموصل الى طرابلس ، بحضور مديري شركة بترول العراق واشراف فخامة المفوض السامي وأصبح هذا السائل الذي تتقاتل الدول في سبيله ينساب من منبعه الى مصبه في البحر ، مخترقاً الصحارى والوديان ضمن انابيب صنعتها يد الانسان ، كما تنساب مياه النهر من نبعه الى مصبه في مجاري طبيعية ، نحتت فيها العصور والاجيال

«نحن نقف امام هذا العمل الهندسي الجبار ، معجبين بالادمغة التي رسمت خطوطه ووضعت تصميمه ، والايدي التي نفذت اعماله وأنجزت اشغاله لانه احد الاحداث العالمية الكبرى ، التي لا تقل عظمتها عن شق قناة السويس ، وفتح قناة بناما ، هاتين القناتين اللتين فصلتا بين يابستين ، وأوجدتا في عالم المواصلات الكونية انقلاباً خطيراً

اننا نحيي هذا الحادث العالمي العظيم ، مغتبطين و آسفين

اما اغتباطنا فلان ساحلاً من سواحل بلادنا اصبح نقطة المنتهى لمشروع من اعظم المشاريع الكونية الحديثة ، فربحنا منه فخر الانتساب ، مع اننا حرمنا مجد العمل

واما أسفنا فلأننا ازاء هذا المشروع الخطير، نتمثل بقول القائل:

كالعيس في البيداء يقتلها الظما   والماء فوق ظهورها محمول

عندما اقتسم الحلفاء «تركة الرجل المريض» كانت الموصل ضمن غنائم الفرنسويين . ولكن كليمنصو تنزل عنها للنفوذ الانكليزي ، فاستخدم لويد جورج هذه اللقمة الغنية لمساومة العراق على استقلاله، وراح يهدد بافلاتها من يده ليأخذها الاتراك من دون العراقيين وانتهت المناورات ببقاء الموصل للعراق،فاصبحت للقطر الشقيق مورداً لاينضب

ولما ارادوا اسالة بترول العراق الى البحر المتوسط ،قامت المشادة بين الفرنسيين والانكليز على المرفأ الذي يصب فيه . وانتهت المشادة بقسمة المشروع الى قسمين : قسم يصب في بلد مشمول بالنفوذ الفرنسي ، وقسم يصب في منطقة النفوذ الانكليزي

وجيء في هذا الجو بمقاولة مع الشركة خشي احد البلدين ان يرفضها أو يطلب تعديلها لئلا يفلت المصب من يده ... فقبل بها كما « وضعوها » . ولم يأت فيها ذكر لتأمين المقطوعية المحلية من الكاز المكرر والبنزين باسعار معقولة، بل ترك الحق للشركة في شحن الكاز الى الخارج واعادته الينا مكرراً — سواء كان بترولا ام بنزيناً — وبيعه في اسواقنا بالاسعار التي يريدونها

فنحن نشهد اليوم مرور البترول في بلادنا فتعبق رائحته في أنوفنا ، ولا نجد سبيلا الى الاستفادة من مروره . فهو ككل المحاصيل الطبيعية يأخذها الاجنبي النشيط من بلادنا « خاماً » بارخص الأثمان ويعيدها الينا مصنوعة فيبيعها منا باغلى الأثمان

ونحن ، كالعيس في البيداء ...

تلويث الامة

بمناسبة تزاحم المرشحين على الرئاسة

« النهار » – ٢٣ تموز سنة ١٩٣٤

أشرنا في مقال سابق الى ان « المعركة » في سبيل رئاسة الجمهورية قد بدأت ، وبدأت معها المناورات والدسائس . وقلنا ان الساعين في سبيل الرئاسة انما يهمهم ان « يصلوا » اليها ، اكثر مما يهمهم نظام الحكم الذي ستقوم الرئاسة في ظله، فلا يسألون اذا كان اختيار الرئيس سيجري بالتعيين أم بالانتخاب ، ولا يعنيهم ان « يحكم » — استغفر الله — حضرة الرئيس المنتظر في ظل دستور « معلق » أم في ظل دستور مبتور ، أم في ظل دستور منشور، لان هدفهم ان يصبح احدهم « رئيساً » ولو على اكوام من الانقاض ...

واذا تأمل القارىء في الخطط التي يدرج عليها المرشحون لوجد انها تتشعب وتلتقي في نقطة واحدة هي استرضاء صاحب السلطان للوصول عن طريقه الى كرسي الرئاسة . لان المرشحين يعلمون ان رضاه هو الجسر الذي يعبرون عليه ، سواء اكان اختيار الرئيس بالانتخاب ام بالتعيين . وما أصوات النواب في انتخاب الرئاسة — اذا تقرر ان

يكون الاختيار بالانتخاب — سوى اسطوانات باقي فيها الكاهن الاعظم كلمته ، وتقول للرئيس كن فيكون ...

هذه حقيقة مؤلمة ، ولكنها حقيقة لا حيلة في كتمانها . وقد جرب النواب مرتين ان لا يملأوا الاسطوانات بكلمة الكاهن الاعظم ،فتحطم الفونوغراف ، و « عاقوا » بعض اجزائه ... ففي سنة ١٩٢٥ حل المفوض السامي المجلس التمثيلي لانه اظهر انه لا يريد الرجل الذي « اختارته » ارادة « الطور » . وفي سنة ١٩٣٢ علق المفوض السامي الدستور ، وسرح المجلس النيابي لانه ظهر انه لا يخضع لارادة الطور

لذلك نرى المرشحين يتسابقون لاسترضاء «الطور» ، ويبذلون في سبيل ذلك شتى الجهود ومختلف الاساليب

وقد يكون ذلك حقهم كافراد يعملون في سبيل رئاسة تبهر الانظار وتخلب الالباب ، مع صرف النظر عن اثرها في خدمة الامة . ولكن الامة تنظر الى اثر هذا التنافس في مصيرها ، مكلومة الفؤاد

فهي ترى ان الذين يسعون الى رئاسة الحكم فيها ، لا يهتمون ، ولا يعنون باسلوب حكمها ، والمحافظة على حقوقها ، اكثر مما يهتمون بانفسهم وبالوصول الى غرضهم

وهي ترى ايضاً ان المتزاحمين على هذه الرئاسة يهشم بعضهم البعض ، تهشيما يعلق منه بالامة كثير من الوحول . فلا يتورع احدهم عن تلويث الاخر في نظر صاحب السلطان ، لان صاحب السلطان كما قلنا هو الجسر الموصل الى الكرسي . ولا يخفى ان جل المتنافسين من

علام هذه الامة ، فاذا ظلوا يهشمون بعضهم ، ويعمل كل منهم على تلويث مزاحمه ، اصاب الامة والبلاد الجانب الاكبر من التلويث ، لان «الفرنجي» يقول عندئذ في سره « اذا كان كبار رجالهم ملوثين كما يقول واحدهم عن الاخر ، فما هذه الامة » ؟

ليفكر المتنافسون في هذه الحقائق ، وهم يفكرون في الكرسي فان فيها مجالا كبيراً للتفكير



تشدد الحكومة في الجباية

لماذا لا تستعين بأموال المصالح المشتركة

«النهار» — ٢٥ تموز سنة ١٩٣٤

«... ترغب اليكم الحكومة ان تستلموا انتم زمام ادارة الجباية في محافظتكم وان تبذلوا كل ما في طاقتكم من غيرة ونشاط، بدون ان تنظروا الى اعتبارات خارجة عن حيز الادارة، اذ ان الحكومة غير مستعدة لاعارتها آذاناً مصغية»

في هذه الازمة الخانقة التي يبحث فيها السواد الاعظم من المكلفين عن الرغيف فيكاد لا يجده، يرسل فخامة رئيس الجمهورية تعميماً الى المحافظين يطلب اليهم فيه «ان يبذلوا كل ما في طاقتهم من غيرة ونشاط» وان يستلموا بانفسهم ادارة الجباية، بدون أن «ينظروا الى اعتبارات خارجة عن حيز الادارة لان الحكومة غير مستعدة لاعارتها آذاناً مصغية» ...

اي ان الحكومة تريد من المحافظين ان يلجأوا الى كل الوسائل

القانونية ، مهما تكن قاسية ، لجباية الاموال من المكلفين . فهي مصممة على ان تضع اصابعها في آذانها فلا تسمع أي شكوى يعلن بها المكلف عجزه عن دفع الضرائب

للحكومة الحق القانوني التام في تحصيل الاموال . ولكن يوجد ازاء هذا الحق القانوني حق انساني يوجب على الحكومة ان تنظر الى مقدرة المكلف على الدفع . واذا كانت القوانين الموضوعة قد اجازت لها بيع املاك المكلف المنقولة وغير المنقولة لتحصل منه الضريبة ، فان الازمة الشاملة توجب عليها ان تعلم انه اصبح — او كاد — « على الارض يا حكم » ، كما يقولون ، وانه قبل ان يبحث عن مال الضريبة ملزم بالبحث عما يقتات به مع عياله ، فاذا باعت الحكومة محاصيله ومقتنياته فمن اين يأكل ومن اين يدفع الضريبة ؟..

ان هذا المكلف المسكين يدفع لميزانية المصالح المشتركة كل عام ملايين الليرات عن طريق الجمرك . ويدفع ملايين الليرات كل عام لميزانية الحكومة عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة . وقد كان يدفع عن طيبة خاطر عندما كانت اشغاله رائجة وعندما كان يربح من اشغاله ما يكفيه ويكفي الحكومة

وظل يدفع من « اللحم الحي » عندما وقف دولاب الاشغال ونضب معين الارباح

وقد استنفد « اللحم الحي » او كاد ، ولم يبق عنده ما ينفق منه على نفسه وما يؤمن معه أقساط الضريبة .

فمن اين يدفع ؟

ان مواسمه بائرة ، وتجارته كاسدة ، والسياسة الجمركية تعصر

جيوبه عصراً ، وقد كان على الحكومة أن تشمر معه في هذه الازمة الخانقة فتسعى الى ترويج اعماله وتسهيل اشغاله ، ولكنها بدلا من ذلك ترسل جباتها مع رجال الدرك لتحصيل الاموال ، وبيع المقتنيات ، وانتزاع البقية الباقية من موارد الرزق

فهل تريد الحكومة ان تحجز على أموال المكلفين جميعاً ؟ ومتى حجزت عليها ؟ فمن الذي يشتري ، ومن اين تجد مكلفين يدفعون لها الاموال ؟

لتستعن الحكومة على تفريج ضائقة الخزينة باموال المصالح المشتركة فقد تجد فيها ما لا تجده عند المكلفين



العميد والصحافة

« النهار » — ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٤

تحدث فخامة العميد الى الصحافيين في دمشق فقال في اثناء حديثه :

« انني احترم الصحافة وهي السلطة الرابعة في الدولة بعد السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. لذلك فبامكان الصحف ان تتمتع باقصى الحرية وان ينشر اصحابها ما يشاؤون في نطاق المنطق والروية والحكمة »

وتحدث فخامته الى الصحافيين في بيروت فقال اثناء حديثه :

« انا لم اقل للصحافة يوماً ان توفرني من الانتقاد لانني مستعد ان اقبل كل انتقاد صريح مبني على اساس التناقش النزيه. واعلموا انني لا امنع عنكم التعليق على الاخبار بما تريدون ، ولا اخاف هجومكم علي وانتقادي ، شريطة ان يكون الانتقاد نزيهاً والهجوم معقولا »

ونحن نشكر لفخامته ما ورد في اقواله من احترام للصحافة وتقدير لمهمتها — خلال لهجة التهديد — ولا نستغرب هذه الصراحة من رجل كفخامة الكونت دومارتل عرف باقدامه على الاضطلاع بالتبعات ، وصراحته في مواجهة المسائل ، شأن الاقوياء الذين يقفون امام الحقائق وجهاً لوجه . ويمكننا ان نؤكد لفخامته اننا لا ننتقد اعماله عن سوء نية عندما نرى فيها مجالا للانتقاد ، بل نحن نريد ان

تعاونه على الوصول الى الاستقرار المنشود ، وعلى توجيه الرأي العام الى الوجهة التي تبعث الطمأنينة في النفوس .

ولكن البشر فطروا على اختلاف النظر الى ما يقع تحت حواسهم من شؤون . فاذا رأى فريق من الصحافيين غير ما يراه رجال السلطة واذا أعربوا عن رأيهم المخالف فانما يفعلون ذلك « ضمن حدود المنطق والروية والحكمة » كما طلب اليهم فخامته في حديثه . ولئن شذ بعض الكتاب عن هذه القاعدة وكتبوا بما توحيه شهواتهم وعواطفهم لا بما توحيه عقولهم فانهم يسيئون الى انفسهم والى قرائهم ، والى الحقيقة التي يتصدى الصحافي الرصين لخدمتها

والصحافة تشكو من هؤلاء الصحافيين الذين يسيئون الى الحرفة وكرامتها اكثر مما تشكو منهم السلطة

على ان اختلاف النظر بين الصحافي والسلطة يحتاج الى حكم يفصل فيه . وهذا الحكم هو السلطة القضائية التي تحكم في خلافات الناس جميعاً . فبقاء التعطيل الاداري في يد السلطة يجعلها الخصم والحكم في وقت واحد ، ويعطيها سلاحاً تلجأ اليه لاسكات الصحافي ، فوق ما لديها من اسلحة . ولما كانت الصحافة هي السلطة الرابعة — كما أشار فخامته في حديثه — فمن الانصاف ان توضع مع السلطة الثانية (أي القوة التنفيذية) في موقف تتساويان فيه اذا اختلفتا فاحتكمتا . وهذا التساوي لا يتم مع بقاء التعطيل الاداري

لذلك نرجو من فخامة العميد — وقد ظهر موقفه من الصحافة — ان ينص قانون المطبوعات الجديد على ان تكون عقوبة الصحف اذا اشتطت صادرة عن طريق المحاكم لا عن طريق الادارة ، فان في ذلك انصافاً للصحافة تنتظر تحقيقه لتقوم بمهمتها في جو طليق من التهديد والترويع

هل نحن قاصرون ؟

حول مناقشة فى عصبة الامم

« النهار » ـ ١٨ تشرين الاول سنة ١٩٣٤

تناقشت لجنة الانتدابات في عصبة الامم في تقرير فرنسا عن سوريا ولبنان . ولما وصلت المناقشة الى المعاهدة السورية الفرنسوية قال المسيو واباو ممثل سويسرا ما يلي :

« من الصعب على الدولة المنتدبة ان تتفاوض مع القاصر القيمة عليه لعقد معاهدة . فاذا اراد القيم ان يعقد اتفاقاً مع القاصر فمن الضروري ان يتمتع القاصر بأقصى الحرية الممكنة ... ولم يتأكد المسيو واباو ان البرلمان السوري تمتع بالحرية اللازمة في هذا الموضوع لان المفوض السامي سحب المعاهدة وأجل البرلمان عندما بدأ يتناقش فيها . فنص المعاهدة اذن لا يعتبر سوى عقد من جانب واحد يدل على نيات الدولة المنتدبة »

هذا ما ورد في المحضر الرسمي للجنة الانتدابات . ونحن لا نبحث

في « الحرية اللازمة » لعقد المعاهدة التي اشار اليها المسيو رابار ، لان منع المجلس النيابي من الاستمرار في الاجتماع يدل على مقدار هذه « الحرية اللازمة » ... ولكننا نبحث في نقطة رئيسية وردت اثناء البحث وهي قول المسيو رابار اننا قاصرون

فهل نحن كذلك من الوجهة الحقوقية ؟

اذا عدنا الى ميثاق عصبة الامم وجدنا ابهاماً في تحديد وضعيتنا الحقوقية . فقد اعترف باننا في الاصل امة مستقلة ، بعد زوال السيادة العثمانية عنا . ولكننا نحتاج في خطواتنا الاولى الى ارشاد دولة منتدبة. اي ان ميثاق عصبة الامم اقام لنا مرشداً يأخذ بيدنا ، ولم يقم علينا وصياً يتصرف بنا

ثم اورد الميثاق نصاً صريحاً يقضي باخذ رأينا في هذا المرشد الذي يأخذ بيدنا . اي انه اعترف لنا مبدئياً بحق الاختيار

فهل في النظريات الحقوقية ما يقضي بان يؤخذ رأي القاصر في الوصي الذي يقام عليه ؟

ان القاصر — حقوقياً — لا رأي له . فهم يفرضون عليه الوصي فرضاً . اما نحن فقد اعترفوا لنا صراحة بحق اختيار المرشد ، ولم يفرضوه علينا نظريا — بل فرضوه عملياً — فنكون والحالة هذه غير قاصرين من الوجهة الحقوقية ، مع اننا بكل اسف ، قاصرون من الوجهة العملية

واذا كانت احدى هيئاتنا تدعى الى التعاقد مع جانب آخر ، ففي مجرد كوننا جانباً آخر في العقد ما يدل على اننا غير قاصرين ، لان القاصر لا يملك حق التعاقد

نقول هـذه ونحن ندرس قاعـدة حقوقية نظرية . وشتان بين النظري والعملي في السياسة ، وفي الحقوق احياناً ...

ان هذا البحث الذي اثاره المسيو وابار خطير جداً . ولعل عصبة الامم تبحثه للمرة الاولى بمثل هذه الصراحة

فعسى ان يؤدي هذا البحث الى جلاء موقف ما زال الغموض يكتنفه ، فيسبب تضارب المسؤوليات الذي كنا وما نزال نشكو من أثره في مصير البلاد

نعوم مكرزل

«النهار» — في ١٩ تشرين الثاني ٩٣٤

... وهذا رسول من رسل لبنان الى المهجر، يعيده المهجر الى وطنه ساكن القلب معقول اللسان، ليوارى جثمانه في تراب لبنان. لبنان الذي ما انفك الفقيد في وطنه الثاني يحمل اسمه على صفحات جريدته، وفي الجمعيات التي أسسها لخدمته، فكان يكافح ويجالد وروحه متجهة الى لبنان، كما قال فيلسوفنا الريحاني عندما وقف مؤبناً جبران خليل جبران: «اننا نحمل رسالتنا الى الانسانية ونحن ابداً الى لبنان»

ان هذه النخبة الطيبة من ابناء لبنان، تهجر الوطن الضيق الصغير الى العالم الواسع الكبير. فلمع في المهجر، وتصبح ملء السمع والبصر ولكنها تظل تحن الى ارض هذا الوطن، كأنها تتمثل بقول المرحوم داود عمون:

يا بني امي اذا قربت ساعتي والموت أسلمني
فاجعلوا في الارز مقبرتي وخذوا من ثلجه كفني

يعود نعوم مكرزل الى لبنان، كما عاد اليه جبران خليل جبران، صامتاً بعد ان قضى حياته يكتب ويتكلم، يعود اليه جثة لا حراك بها، بعد ان كان في المهجر مثال الحركة والحياة. فلبنان يحتفل اليوم بمرافقة

جثمانه الى مقره الاخير ، باعتبـاره رسولا من هؤلاء الرسل الذين انبثوا في الاقطار ، فخدموا وطنهم مهاجرين ، وظلوا حلقة الاتصال بين لبنان المهاجر ولبنان المقيم ، بل كانوا ولو نأوا عن الدار شطراً غالياً من قلب لبنان ، وبضعة عزيزة من عقله ودماغه ، وحياته ايضاً

ان لبنان المقيم يحيي اليوم — في نعوم مكرزل — لبنان المهاجر يحيي هؤلاء المغتربين الابرار الذين عملوا في سبيل لبنان مـا لم تعمله الدول الكبرى ، وانفقوا من نشاطهم وجيوبهم وقلوبهم ما تنفق الدول في سبيله الملايين فلا تصل الى ما أوصلوا اليه قومهم من بعـد الصيت وسمو المقام الفكري . فخدموا قومهم وهم أفراد عزل الا من الهمم بأكثر ممـا يخدم مهاجرو الامم أقوامهم معتمدين على أموال الدول واساطيلها وسفرائها معاً . فهم كما قال فيهم المرحوم حافظ ابرهيم :

أسطولهم أمل في البحر مرتحل   وجيشهم عمـل في البر مغترب
رادوا المناهل في الدنيا فلو وجدوا   الى المجرّة ركباً صاعداً ركبوا
لم يحمهم علم فيهـا ولا عـدد   سوى مضاء تحامى ورده النوب

هؤلاء هم اللبنانيون الذين يتعثرون في وطنهم الصغير ، ويقاسـون فيه الخمول والضيم على انواعـه . فاذا انطلقوا الى المعمور الفسيح ، حيث الحرية والنور ، لمع ذكاؤهم ، وأشرقت مواهبهم ، ووقفوا الى جانب اقوى الشعوب يجارونها في مضمار الثروة والعلم والنشاط . وهم لو ظلوا في وطنهم الصغير ، لظلوا « قاصرين » يحتـاجون الى وصاية وتدريب وارشاد ! ..

ايهما تفوز

السلطة الزمنية ام الروحية

« النهار » — ١١ شباط سنة ٩٣٥

نشرنا امس نبأ زيارة البارون « فان » الى بكركي ، وما تسرب من الحديث الذي دار بين غبطة البطريرك الماروني وبينه ، وما رواه الرواة عما سمعوه واستنتجوه

وليست هذه اول مرة يزور فيها رئيس الديوان السياسي في المفوضية مقر البطريركية المارونية . ولكن زيارة اليوم تختلف جداً عن زيارات الامس ، بعد ان حمل غبطة البطريرك الماروني لواء المعارضة، وجاهر باستنكاره لبعض الخطط التي درج عليها ممثل فرنسا في هذه البلاد

فهل كانت زيارة رئيس الديوان السياسي رسالة استمزاج ، من نوع الرسالات التي تعودت السلطة المنتدبة ان تقدم عليها قبل القيام باي عمل خطير ، أم كانت زيارة تفاهم في هذا الجو المضطرب ؟

لقد كنا وما نزال ننكر تدخل الرؤساء الروحيين في الشؤون الزمنية ، ونطالب بان لا تطغو تدخلات الرؤساء على صلاحية الحكام، اجتناباً للفوضى في تحمل المسؤوليات . ولكن اولي الامر درجوا

منذ بدء الاحتلال على سياسة أقل ما توصف به انها كانت تفسح المجال لتدخل الرؤساء الروحيين في شؤون الدولة ، بل كانت في بعض الاحيان تجعل لهم الكلمة النافذة والرأي المسموع . وكان اولو الامر يتسلحون برسائل الرؤساء الروحيين ويعتمدون على آرائهم في تبرير بعض الخطط التي رسموها لسياسة البلاد

فاذا وقف اليوم غبطة البطريرك الماروني هذا الموقف العنيف في معارضة بعض هذه الخطط ، فانما هو يدرج على منهاج افسحه له الذين ينكرون عليه موقفه الآن ، وهو يطلب ان يزلوا عند رأيه في هذا الموضوع كما كانوا يوافقونه على آرائه في ما سبق من الامور السياسية والاقتصادية

ان حالة اليوم انما هي نتيجة لتلك المقدمات التي كنا نشهدها ، ونشير الى عواقبها . فنحن لا نعجب اليوم لها ، لاننا كنا نتوقع حدوثها من قبل. وقد قال المثل : الذي يزرع الرياح يحصد العواصف

نحن لا نرسل هذه الكلمة لنضع ملحاً على الجرح ، ولكننا نرسلها للذكرى ، اذا اراد ان يعتبر الذاكرون

فقد وقفت اليوم السلطة الزمنية وجهاً لوجه امام السلطة الروحية وتعارضت نظرياتهما في شؤون السياسة والاقتصاد ، بعد ان كانتا تتساندان وتتعاونان، بينما الازمة تذيب قوى البلاد في نواحيها السياسية والقومية والاقتصادية

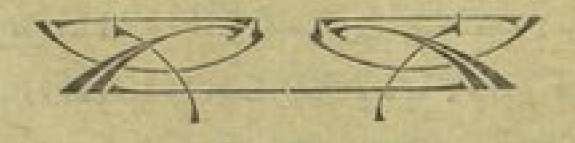
فان فازت السلطة الزمنية في هذه المعركة فقدت ذلك العضد الذي كانت تستند اليه وتتسلح به كلما ارادت احداث امر، كتعليق دستور او تعيين رئيس ، او تبديل موظفين ، او اختيار بلديات او مختارين

وان فازت السلطة الروحية في هذه المعركة أدى فوزها الى تفوقها على سلطة الحكم الزمنية في البلاد ، وأصبح الرؤساء الروحيون مرجعاً يسيطر على أعمال الحكومات ويملي ارادته عليها في الكبير والصغير من الشؤون . ولا يخفى ما تحدثه هذه الحالة من الارتباك في تسيير الامور وما توجده من تضارب المسؤوليات

ولو ان في البلاد سلطة روحية واحدة لقلنا اننا نعود الى العصور الوسطى يوم كانت الكنيسة تجمع السلطتين الزمنية والروحية . ولكننا في بلاد تعددت طوائفها وتعددت بالتالي رئاساتها الدينية

فلأي سلطة روحية يكون الرجحان ؟

الا يرى القارىء مبلغ الخطأ في السياسة التي درج عليها اولو الامر منذ الاحتلال ؟



دود الخل منه وفيه...

وجدت ظهوراً مهيأة للركوب فركبت

« النهار » - ٢٤ كانون الثاني سنة ٩٣٥

يستغرب بعض المتتبعين لتطور الحالة النفسية في لبنان ما يشهدونه من استهتار صاحب السلطان بأماني البلاد الحقة ومطالبها المشروعة . مع انهم لو دققوا لوجدوا ان « دود الخل منه وفيه » . فنحن الذين نفسح له المجال لازدرائنا ، بما يظهره المتصلون به من زلفى ، حكاماً كانوا أم محكومين . بل نحن الذين نشجعه على معاملتنا ككمية مهملة حين ينتقص واحدنا من كرامة الآخر ، وحين يدس بعضنا على البعض الآخر ، شفاء لحزازة في الصدر ، أو ارواء لشهوة شخصية

فلماذا لا يحتقرنا صاحب السلطان ؟

يطلب فريق منا اعادة الحكم الدستوري الصحيح ، لانه في نظره يرمز الى السيادة القومية والكرامة الوطنية ، فيقوم فريق آخر ويقول له اياك أن تعيد الحكم الدستوري لاننا لسنا أهلا له ، ولاننا لا نحسن حكم انفسنا بانفسنا

فهل نستغرب اذا احتقرنا صاحب السلطان وعاملنا معاملة العبيد ؟
و « يمنحنا » صاحب السلطان نوعاً من الحكم ، لا نعرف ان كان

حكماً فردياً أم برلمانياً . فينصرف الحاكمون الى الاشتغال بالسياسات الصغيرة ، ويجعلون هدفهم من الحكم استجلاب المنافع للانصار وتوظيف المحاسيب. ويشتغلون بتعيين المخاتير والنواطير ، وعزل البلديات وتنصيبها، نكاية بالخصوم وتلبية لشهوات الاصدقاء

فهل نستغرب اذا احتقرنا صاحب السلطان ، عندما يرى حكامنا لا يهتمون بمصلحة البلاد الحقيقية، بل يجعلون همهم من الحكم الاشتغال بالصغائر من الامور ، والاهتمام بالسفاسف من النكايات ، وتصريف المنافع للمقربين ؟

ويطلب فريق من النواب احترام حقوق المجلس ، على قلتها الان، فيضحك منهم صاحب السلطان ، فيهشون له ويبشون ، ويسمي البعض لديه بالذين « تجرأوا » على هذا الطلب المشروع ، ويسلقونهم في السر بألسنة حداد

فهل نستغرب اذا احتقرنا صاحب السلطان عندما يرى بعض النواب يضحك من البعض الاخر لانه طالب بحقوقه ، وعندما يرى المتزلفين من حوله يطلبون رضاه ويتقربون اليه بشتى الاساليب ؟

ان « دود الخل منه وفيه » . . . فاذا شكونا فانما يجب ان نلوم أنفسنا ، لاننا نحتقر أنفسنا ، ويزحف بعضنا لالتماس الرضى زحفاً ذليلا ، حتى اذا جلست اليه تذمر وشكا من سوء الحالة ... مع انه — وأمثاله — مصدر الشكوى وسبب التذمر

***

عاتب احدهم كوبليان افندي نسيب واصه باشا احد متصرفي جبل لبنان في العهد العثماني ، وسأله لماذا اشتد في الطغيان فقال له : « لقد

وجدنا ظهوراً مهيأة للركوب فركبنا » ... فاذا صحت هذه الرواية ، كانت صحتها دليلا على ان « دود الخل منه وفيه » فاننا نتخاذل، ويدس بعضنا على البعض الآخر ، ويحرق واحدنا البيت لكي يشعل سيكارته ويضحي في سبيل فائدته الفردية أو شهوته الشخصية بمصلحة امته وكرامة بلاده

فهل نستغرب اذا احتقرنا صاحب السلطان ونظر الى مطالبنا وحقوقنا نظر المستخف المستهتر ؟

« ان الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم » . فهل غيرنا يا ترى ما بأنفسنا منذ عهد واصه باشا حتى اليوم ؟



بين اسيادنا الجدد ومواطنينا القدماء

« النهار » ٢٩ اذار سنة ١٩٣٥

وردت الانباء من باريس وانقره ان فخامة المفوض السامي الفرنسوي في البلاد المشمولة بالانتداب فاوض حكومة الاتراك في الشؤون المعلقة بينهم وبيننا ، وانه غادر انقره بعد ان وصل الى اتفاق مبدئي مشبع بروح الود والولاء

وليست هذه بالمرة الاولى التي يتفاوض فيها الفرنسويون والاتراك على المسائل السورية . فقد سبق لكثير من المفوضين السابقين ان مروا بانقره للتفاهم ، ودرسوا الامور المعلقة بين البلدين ، واتفقوا عليها . ثم ما لبثنا ان رأينا مفاوضات جديدة تدور للتفاهم على « الامور المعلقة » . فكأن علاقاتنا مع الاتراك في حاجة مستمرة الى مفاوضات ومخابرات ، أو كأن هذه الامور المعلقة من الامور التي لا يمكن فك تعليقها ، بالرغم من معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، وبالرغم من صفاء العلاقات بين الترك والعرب

فهل تمكن المفوض السامي اليوم من الاتفاق على هذه الامور

المعلقة ، ام ان هناك اموراً جديدة دارت حولها المفاوضات

اذا كانت هناك امور جديدة فنحن نود ان لا تظل « معلقة » لئلا يظل بيننا وبين الاتراك امور مزمنة في التعليق . واذا كانت المفاوضات لا تزال دائرة على الامور المعلقة القديمة فنحن نود ان تسفر عن اتفاق نهائي ، لاننا نود ان يسود علاقاتنا مع الاتراك حسن التفاهم والاتفاق ، وليس ذلك بالامر العسير ، فقد كنا وكان الاتراك جزءاً من السلطنة العثمانية ، وقد اقام الاتراك على انقاض هذه السلطنة جمهورية تركية أعلن قادتها مراراً انهم لا مطمع لهم في بلاد العرب ، بل هم يودون ان يروها عزيزة مستقلة

ولقد كنا نحن العرب في السلطنة العثمانية عنصراً رئيسياً من عناصرها ، وكنا فيها « مواطنين » لنا ما للاتراك من حقوق وعلينا ما عليهم من واجبات . وكان مجال نشاطنا السياسي والتجاري والعلمي يمتد من عريش مصر الى الروملي ، وكانت مناصب الدولة مفتوحة امامنا يصل ابناؤنا فيها الى اكبر الوظائف سواء في الولايات ام في العاصمة ، فكان منا الولاة والوزراء وامراء الجيش وكان لنا نواب في المجلس يشتركون في اعمال الدولة . وبالرغم من وجاهة الاحتجاجات التي كان العرب يرسلونها على هضم حقوقهم ، فقد كنا راشدين ، في دولة راشدة مستقلة

أما اليوم فنحن قاصرون ، لا نملك من امرنا الا ما يسمح به الانتداب الذي اقامته علينا عصبة الامم لتسيير خطواتنا الاولى نحو الاستقلال .

وها نحن نرى اسيادنا الجدد ، يفاوضون في مصالحنا اخواننا أو

اسيادنا القدماء . فالاتراك المستقلون لا يفاوضون السوريين المستقلين في المسائل المعلقة بينهما ، لان سوريا غير مستقلة ، بل هم يفاوضون المنتدبين على سوريا في مصالح سوريا . وقد تعددت هذه المفاوضات ، حتى كادت تصبح الامور المعلقة بيننا وبين جيراننا خلافاً مزمناً يستعصي حله

فهل يوفق الكونت دومارتيل بما عرف عنه من سرعة البت في الامور الى التفاهم على كل اسباب الخلاف ؟ وهل يتمكن من تصفية كل المشاكل الموروثة ليسود علاقاتنا مع الجيران التفاهم الحسن والوفاق الاكيد ؟



المكلف تعبان فراعوا مقدرته

« النهار » ــ ٢٢ نيسان سنة ١٩٣٥

بين التجار والحكومة مشادة عنيفة حول ضريبة التمتع ، سواء أكانت هذه الضريبة عن تكليف سنة ١٩٣٤ الماضية أم عن تكليف سنة ١٩٣٥ الحالية . وقد نشرنا في « نهار » سابق قرار المجلس في صدد بقايا الضريبة عن سنة ١٩٣٤ وما تلاه من احتجاج جمعية التجار ، واستياء الاوساط التجارية من الحكومة والمجلس

وليس هذا الخلاف بين المكلفين والحكومة وليد يومه ، بل هو خلاف مزمن يزداد اشتداداً كلما ازدادت الازمة الاقتصادية استفحالا لان المكلف يعاني اشد الصعوبات في تحصيل رزقه ، فهو يتأفف ويتألم كلما رأى انه ملزم بحرمان نفسه من الضروري لتأدية ضريبة يعتبر انها لا تتناسب مع الضائقة التي يتخبط فيها

ولو ان الحكومة نظرت بعين الانصاف الى حالة المكلفين ، لما قامت هذه المشادة المستمرة بينها وبينهم . فهى لا تريد ان تخفض الضرائب الى المستوى الذي توجبه حالة البلاد العسيرة ، وتتجاهل ان المبلغ الذي كان يدفعه المكلف بطيبة خاطر منذ خمس سنوات اصبح

لا يطيق اليوم ان يدفع نصفه بعد ان نضبت موارده ووقف دولاب تجارته

يقول المثل العامي : « القلة تورث النقار » . وهو قول صحيح ، لان الرجل يمسي ضيق الصدر عندما تقل امواله وتشح ارباحه . فاذا تأخر عن دفع قيمة الواجب عليه ، وطالب بتخفيضها ، فلأن المال بين يديه قليل

نحن لا ننكر ان على الحكومة واجبات عديدة لا تستطيع ان تقوم بها اذا لم تمتلىء خزينتها بالمال . ولكن من اين يملأ المكلفون هذه الخزينة اذا كانوا لا يملكون ما يتمكنون به من تغذيتها ، وهل يكلف الله نفساً فوق طاقتها ؟

ان هذه المشادة بين الحكومة والمكلفين ستظل مستمرة ، اذا لم تعمد الحكومة الى اعادة النظر في الاساس الذي بنيت عليه الضرائب وتخفضه الى حد يتناسب مع مقدرة المكلفين على الدفع . فهي اذا لم تفعل ذلك ، ظل المكلفون يشكون من فداحتها ويطلبون تخفيضها . ومهما اشتدت الحكومة في التحصيل ، فانها لا تصل الا الى نتيجة معكوسة . وربما نتج عن اشتدادها جفاف المورد الذي يدر عليها مواردها ، « فينظف » المكلف وتنظف الخزينة معاً !

ان مشكلة الضرائب تستوجب حلولا حاسمة شاملة ، تتناول الاساس نفسه . لان هذا الترقيع المستمر يزيد الشادة بين المكلف والحكومة ، فلا هو يرضى بالتخفيض الموقت ، ولا الحكومة ترضى بالتخفيض الذي يطلبه ، لان كلاً منهما يعتبر نفسه مغبوناً ، ومن العدل

ان تراعي الحكومة مقدرة المكلف على الدفع ، وان « تفصده على قدر دمه » كما يقولون .

ولا حاجة بنا الى التدليل على ان التكليف الذي كان عادلا منذ خمس سنوات مثلا ، أصبح اليوم غير عادل . لان الايجارات قدهبطت الى نصف ما كانت عليه ، والارباح قد تدنت كثيراً . فهل من العدل ان تظل الضريبة اليوم قائمة على الاساس الذي كانت تقوم عليه في الماضي ؟ وهل يفيد تخفيضها عشرة أو عشرين بالمئة اذا كان الاساس قد هبط الى اكثر من خمسين بالمئة ؟

ان الحل الوحيد الصالح هو اعادة النظر في الضرائب وترتيبها على اساس جديد تراعى فيه مصلحة الخزينة ومقدرة المكلف على الدفع



اسكان الاشوريين في البلاد

« كمل النقل بالزعرور » !..

« النهار » ـ ٢٤ نيسان سنة ٩٣٥

نشرنا في « نهار » مضى ما روته الانباء البرقية عن القرار الذي اتخذته عصبة الامم باسكان الاشوريين في سوريا

ونحن نسر كل السرور بان تكون بلادنا موئل اللاجئين ، وحمى الملهوفين لاننا والحالة هذه نحمل نصيبنا من خدمة الانسانية المتألمة ونكون أبر بالمنبوذين من كثير من امم العالم المتمدن التي رفضت ايواء هذه الفئة الطريدة من بني الانسان !...

أو لم تفتح بلادنا ابوابها للاجئي الارمن الذين جاؤوا من تركيا مشردين فاصبحوا او كادوا من اصحاب البيت لهم ما لابنائه من حقوق وبات لهم في بيروت نائب منتخب ، في الحين الذي حرم فيه فريق كبير من ابناء بيروت من حق تمثيلهم في مجلس النواب ؟..

أو لم تفتح البلاد ابوابها للاجئي الاكراد ، فهبطوا « القامشلي » واستوطنوها ، واصبحوا يؤلفون لواء مستقلا ، له نائب في مجلس النواب السوري ؟

أولم تفتح البلاد ابوابها للاجئي الروس وغيرهم من ابناء الشعوب التي شردتها الحرب ، فاستوطنوا ديارنا واكتسب بعضهم جنسيتنا ، وزادوا في عدد السكان ؟

فلماذا لا تكتمل هذه المجموعة بالاشوريين ؟ ألا يجب ان « يكمل النقل بالزعرور » كما تقول الامثال ؟

ان بلاد الشام واسعة فسيحة الارجاء ، وقد كانت في الماضي تتسع لعشرات الملايين من الناس يعيشون فيها عبيداً او احراراً ... فلماذا لا تفتح ابوابها للقادمين من الشرق والغرب « يتكئون فيها في احضان ابراهيم ؟ » ألا يزداد العمران بازدياد عدد السكان ؟ ألا يكثر الرخاء بكثرة الايدي العاملة في الحقول ؟

حقيقة اننا قوم متعنتون !...

على اننا نجيز لانفسنا ان نسأل اولي الامر فينا ، لماذا لا يكملون مجموعة الشعوب التي يحشرونها في البلاد بنوع ينقصها هو « النوع الصهيوني » ؟ ولماذا لا يسمحون لبني اسرائيل باحتلال الارض التي يحتلها الاشوريون والاكراد وبنو « يان » ؟ هل يضنون بهؤلاء الاغنياء الموسرين ان يجلسوا الى مائدة الفقراء المعوزين ؟ أم يرون في ابناء « شالوم » خطراً على البلاد لا يرونه في اللاجئين من بابل وأراراط ؟

نحن نرحب بالاشوريين الذين نبذهم العالم ، ونقول لهم أهلا وسهلا ! .. نرحب بهم في الوقت الذي تقفل فيه دول الارض ابوابها في وجه ابنائنا ، ولا تسمح لهم بنزول اراضيها الا بمقدار معين ولزمن محدود ! ...

نرحب بهم ، مختارين او مكرهين ، لاننا ندل بهذا الترحيب على

اننا أرحب صدراً ، وأوسع ارضاً ، وأكثر رزقاً ، من الامم التي تتيه علينا بحضارتها ، وتختال بمدنيتها . فقد آوينا هؤلاء الذين نزحوا عن بلادهم بعد ان رفضت بلاد الناس ان تأويهم . وسنقطعهم أراضينا مجتمعين ، في الوقت الذي تمنعنا بلاد الناس من دخول أراضيها منفردين !... وسنقاسمهم الرغيف اذا احتاجوا ، فلعل الله يعطف علينا القلوب حين نحتاج ، فيسخر لنا من يأوينا ويقاسمنا رغيفه !...

تعالوا الينا ايها المتعبون المثقلون بالاحزان ونحن نريحكم ، ونفسح لكم صدر البيت ولسان حالنا يقول مع الشاعر : « نحن الضيوف وانت رب المنزل » !...

ان في بلادنا مجموعة آثار قديمة ، خلفتها لنا الشعوب ، نفاخر بها العالم ، ويأتي السياح لمشاهدتها من أطراف الارض . فلماذا لا يكون عندنا مجموعة حديثة من الشعوب نضمها الى المجموعة القديمة ، فلعلها عندئذ تخلف لهذه البلاد آثاراً تزيد في ثروتها التاريخية !...

اما نحن ، فامرنا لله !...



سياسة القروض في لبنان

البلديات التي بلعت المنجل

« النهار » ــ ٨ ايار سنة ١٩٣٥

بين الحكومة والبلديات خلاف يتجدد كل سنة ، سببه القروض التي تناولتها البلديات من خزينة الحكومة للقيام بالمشاريع العمرانية في القرى . فالحكومة تطالب البلديات بالاقساط المستحقة ، والبلديات تعتذر عن الدفع لان وارداتها لا تسمح لها بان تسدد الاقساط ، وان تؤمن الاعمال العمرانية المطلوبة منها

وقد نشرنا في « نهار » الاحد التقرير الذي وضعه حضرة مدير الداخلية عن هذه المشكلة ، وقسم فيه القروض الى اربعة انواع :

اولها القروض القديمة التي تناولتها البلديات قبل سنة ١٩٣٠ وقدرها ٦٩،٣٦٥ ليرة سورية ، وقد سددت البلديات اكثرها ولم يبق منها سوى ١١،٤٠٠ ليرة

وثانيها القروض التي اعطيت للبلديات بعد ٩ ايار سنة ١٩٣٢ ، اي في عهد حكومة الدباس الفردية التي اقيمت على انقاض الدستور . وقد بلغت قيمة هذه القروض خمسمئة الف ليرا تقريباً ، وزعت على ٤٨

بلدية ، فسددت جزءاً منها حتى الآن وبقي عليها ٣٥٧،٨٩٦ ليرا

وثالثها ورابعها قروض أعطيت للقرى التي ليس فيها بلديات، وهي زهيدة جداً ، وقروض اسمية ارصدت اعتماداتها لمشاريع لم تنفذ

وأهم هذه القروض في الحقيقة هو النوع الثاني سواء بقيمته أم في الظروف التي اعطيت فيها . فان حكومة الدباس التي قامت على انقاض الدستور ارادت - او أرادوا لها - ان تنال عطف الرأي العام، فخصصت المفوضية نصف مليون ليرا من الاموال المحبوسة ، لتوزعها الحكومة على القرى . فتلقى بعض البلديات هذه الاموال بالشكر ، وحاول البعض الآخر ان يعتذر عن قبولها لانه يخشى ان لا يستطيع تسديدها ، ولكن الحكومة أرغمته على قبولها . ولا يزال القراء يذكرون ما انتجته سياسة القروض البلدية يومئذ من عزل بلديات وتعيين بلديات جديدة ، وما رافقها من دعايات طويلة عريضة ارادوا بها تحبيب تلك الحكومة الى الرأي العام ، وتصويرها بصورة المعطوفة على الشعب ، المهتمة بمصالحه ، واظهار الفرق بينها وبين الحكومات الدستورية التي لم تكن تهتم بالقرى ومشاريعها العمرانية

وها ان البلديات التي « بلعت المنجل » يومئذ شرعت في الصياح فانها ان سددت الاقساط المطلوبة منها عجزت مواردها عن تأمين اعمالها اليومية كالرش والتنوير والنظافة وما يتبع ذلك

فكيف العمل ؟

ان الحكومة تستوفي عن البلديات رسوم المحروقات وتوزعها عليها في نهاية العام . ونعتقد ان المالية تحجز حصص البلديات من هذه الرسوم لقاء تسديد الاقساط ، فلا يبقى لها غير مواردها البسيطة وهي

لا تكفيها . فهل يجوز ان تبقى خزائن البلديات خالية ، وان تحرم القرى من التنوير والرش والكنس ، لتسديد القروض ؟

ان هذه القروض التي أعطيت في الظاهر لغاية عمرانية، انما أعطيت في الحقيقة، لغرض سياسي . وقد زال هذا الغرض بزوال الحكومة التي ارادوا أن يبثوا لها الدعاية بواسطة القروض. فالحكمة تقضي اما بتأجيل استيفاء هذه القروض الى ان « تتوسع » البلديات ، واما باعفائها منها لتتمكن من اتمام الاعمال العمرانية التي بدأتها

فعسى ان لا تتشبث الحكومة باستيفاء القروض لئلا تحول دون قيام البلديات بواجباتها ، ونحن على ابواب موسم الاصطياف



ذكرى ٩ ايار

« النهار » ــ ١٠ ايار سنة ٩٣٥

في ٩ ايار سنة ١٩٣٢ أصدر المسيو بونسو العميد السابق قراراً يقضي بتعليق الدستور، الذي اعلنه المسيو دو جوفنيل العميد الاسبق في ٢٣ ايار سنة ١٩٢٦ . أي ان ممثل فرنسا استرد في سنة ١٩٣٢ الحق الذي اعطاه ممثل فرنسا سنة ١٩٢٦ للشعب اللبناني

ونحن لا نبحث الآن في الاسباب التي حملت فرنسا سنة ١٩٢٦ على اعطائنا الدستور ، ولا في الاسباب التي حملتها بعد خمس سنوات على تعطيله . ولكننا نقف الان ــ بمناسبة انقضاء ثلاث سنوات كاملة على تعليق الدستور ــ ونتساءل عما استفادته البلاد من تعطيل دستورها الذي استبشرت بوم اعلانه بدخولها في عائلة الامم المستقلة استقلالا نوعياً .

قالوا يوم تعليق الدستور ان الشعب أظهر رغبته في التخلص من نظام أظهر الاختبار انه لا يتفق مع حالته . ووعدوا بايجاد نظام يخفف عنه الاعباء الباهظة والتكاليف المرهقة ... ففرح بعض طيبي القلوب لهذا الوعد ، وصفق الناقمون فرحاً لذلك التدبير ، وشعر الذين لا يؤخذون بظواهر الامور بألم شديد لانتقاص سيادة البلاد الاسمية بتعطيل دستورها

وظلت هذه الفئات الثلاث تنتظر نتيجة التدبير الذي اتخذته السلطة

فالذين كانوا يشكون من فداحة التكاليف انتظروا تخفيضها

والذين كانوا ناقمين على الحكم الدستوري لانه لم يحقق مطامعهم انتظروا تحقيق هذه المطامع

والذين لم يؤخذوا بظواهر الامور انتظروا نتيجة التجربة ، مع انهم كانوا يعلمون سلفاً انها ستؤدي الى انتقاص حقوق البلاد في حكم نفسها بنفسها

فماذا كانت النتيجة ؟

اننا نسأل الذين صفقوا لتعليق الدستور ، وسيقوا الى التظاهر في الشوارع فرحين ، وذهبوا يشكرون للمفوض السامي « انقاذهم » من الحكم الدستوري — اننا نسألهم هل تخففت عنهم التكاليف والضرائب والاعباء التي كانوا يتذمرون من فداحتها ؟ وهل يدفعون يا ترى بعد تعطيل الدستور أقل مما كانوا يدفعون قبل تعطيله ؟

نحن لا نجيب على هذا السؤال ، وانما نستخرج الجواب من الشكاوى التي ما برح المكلفون يرسلونها ، ومن صيحات التذمر التي ما زال التجار يرفعون بها اصواتهم ، ويتظاهرون في الشوارع لتبلغ آذان اولي الامر . فان في تذمر المكلفين ما يدل على ان الحكم الدستوري لم يكن سبباً في فداحة الضرائب و كثرة التكاليف لان هذه الضرائب بقيت بعد تعليق الدستور كما كانت قبله ، ان لم نقل انها زادت في بعض النواحي

فما الذي ربحه الناس اذن من ذلك التدبير ؟ وهل تحققت به آمال

الذين كانوا يرون في الحكم الدستوري علة العلل وسبب ازدياد الضرائب ؟

اننا نحصر السؤال في هذه الناحية المادية ، لنرد على الذين عالجوا قضية الحكم الدستوري من ناحيته المادية فقط ، وقاسوا دستور البلاد بالمتر والذراع ، ووزنوه بالدرهم والمثقال

اما نحن فننظر الى تعليق الدستور من ناحية أسمى وأعم . فقد كان الحكم الدستوري رمز استقلال البلاد ، وعنوان حريتها ودليل حقها في حكم نفسها بنفسها . فمحا تعليق الدستور ذلك العنوان وطمس ذلك الدليل ، وامسينا نعيش في ظل نظام من انظمة الحكم تتشابك فيه المسؤوليات ، وتتمرجح الصلاحيات بشكل كادت تضيع معه معالم استقلالنا الذي اعترفت لنا به في الأصل عصبة الامم

فنحن نقف امام ذكرى ٩ ايار ، مكررين احتجاجنا على تعليق الدستور آملين ان يعيدوه الينا لنزاول في ظله حقنا الطبيعي وحقنا الوضعي أسوة بالشعوب الطامحة الى الحرية والاستقلال والحياة

ايطاليا والحبشة

الاستعمار باسم التمدين والاسترقاق باسم الغاء الرق

« النهار » – ١٨ ايار سنة ١٩٣٥

لم يبق من ريب في ان ايطاليا اخذت تشتد في « مغازلة » الحبشة، وترسل اليها مع الاثير رسائل الهيام، وترنو الى جمالها – وجبالها – بعيون المبتلى بنار الغرام. وقد لا يمضي وقت قصير حتى تتحول المغازلة الى « ضم وعناق »، فينقض العاشق على معشوقته، فاما ان ينال منها ويحقق آماله بالوصال، واما ان تصده عنها فيرجع متعثراً من الفشل باطول الاذيال...

اننا نشهد اليوم فصلا من فصول الرواية الابدية الازلية، رواية القوي الطامع في المستضعف. فنحن لا نتنبأ عن ختام الرواية، ولكننا ننظر في بعض الحجج التي يتذرع بها القوي للانقضاض على الفريسة، لانها « تعكر عليه الماء » كما جاء في اسطورة الذئب والحمل...

خطب السنيور موسوليني في مجلس الشيوخ يوم ١٥ الجاري عن النزاع القائم بين ايطاليا والحبشة فرد على الصحف الاجنبية التي

تسدي النصائح لايطاليا ، فتهدد وتتوعد وأشار الى قوة جيشه وما فيها من عدد وعدد ، ثم قال : « ولا يجوز لاحد ان ينصب نفسه قاضياً في موضوع دقيق كهذا ، ما عدا ايطاليا ، لانها تعرف ممتلكاتها جيداً وقامت فيها باختبارات محزنة دموية لم تنس ذكرياتها بعد » . ولاشك ان موسوليني يشير الى معركة « عدوه » التي قهر فيها الاحباش ايطاليا سنة ١٨٩٥ ، فهو يريد ان يغسل بالثأر ما لحق ايطاليا يومئذ من الفشل . فهل يوفق ؟

واقد كان موسوليني صريحاً في أقواله ، اما ذلك الشيخ الايطالي الذي تلاه على منبر مجلس الشيوخ ، فقد ردد النغمة التي ما برح الاوروبيون يرددونها كل ما أرادوا الانقضاض على شعب يطمعون في استعمار بلاده ، وهي نغمة تمدين الشعوب ، وانقاذها من الهلاك . فقد وقف السيد « الكسندرو لوسونان » وكيل وزارة المستعمرات خطيباً بعد سيده موسوليني فقال ان تجارة الرقيق أدت الى انقاص عدد السكان في بعض مناطق الحبشة ، وان اوروبا تحمل نفسها مسؤولية عظيمة اذا سمحت للاحباش بان يضعوا النير في اعناق السكان غير الحبشيين ، وختم خطابه قائلا :

« ان الدفاع عن الشعوب المنكوبة التي استعبدها الاحباش حق من حقوق ايطاليا وحدها » !...

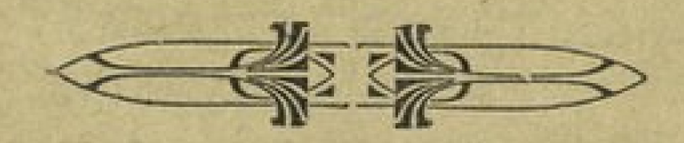
ما شاء الله ! بارك الله في هذه العواطف الانسانية النبيلة !... ان ايطاليا تقيم نفسها نصيرة للشعوب المنكوبة المستعبدة ، وتريد ان تقتص للمظلومين من الظالمين !... فهي تجرد جيوشها واساطيلها وطياراتها وتنفق الملايين من اموالها ، لتحمي الضعيف من القوي !.

افلا تستحق جائزة على هذا العمل النبيل ؟

على اننا نتساءل : هل تقوم ايطاليا بهذه الخدمة الانسانية مجاناً لوجه الله ام هي ستتقاضى عنها من الاحباش ، فتستثمر بلادهم وتسترق ابناءهم لانهم يتاجرون بالرقيق ؟

ان الاوربيين الذين استعمروا افريقيا وآسيا ، انما استعمروها باسم الدفاع عن المظلومين ، وانقاذ الشعوب من الاستعباد ، وتمدين القوم المتوحشين .. وهم ما يزالون يواصلون هذه المهمة « التمدينية » منذ عشرات السنين بالسيف والمدفع . وها هي الحبشة الان على عتبة العهد الذي يريدون فيه ان « يمدنوها » فيه . انها متوحشة تتاجر بالرقيق . فيجب ان تتمدن ولو بالقوة ، ويجب ان يحال بينها وبين تمكينها من استرقاق الافراد ، ولو أدى ذلك الى استرقاقها كلها !...

ان استرقاق الافراد جريمة . اما استرقاق الشعوب فعمل من اعمال التمدين !...



عدد الموظفين الفرنسيين ونوعهم

« فسيه » يطلب انقاصه فاعملوا بنصيحته مرة في العمر!...

« النهار » ـ ٢٩ حزيران سنة ٩٣٥

عقد المسيو « فسيه » مقالا في جريدته بالحرف الغليظ ، ليلفت اليها انظار الناس ، تكلم فيها عن الموظفين الفرنسيين في البلاد فبكى للمصاعب التي يكابدونها واستبكى ، وأظهر ما في تخفيض رواتبهم من ظلم فادح يصيبهم ، وكاد يقول انها لا تكفيهم ليعيشوا في هذه البلاد التي هجروا في سبيلها الاهل والوطن!...

وقد أودع « فسيه » مقاله كمية لا بأس بها من السم ، حتى لا تتبدل عليه وعلى قرائه العادة ... ولكنه ختمه بكلام معقول ، دلّ على ان الغرض لم يطمس تماماً على بصيرته ، بل ان في نفسه زاوية ينبعث منها احياناً شعاع من اشعة الحق

نحن لا نناقش صاحب « لاسيري » في ما ذهب اليه عن الموظفين الفرنسويين ورقة حالهم بعد تخفيض رواتبهم ، لان المناقشة معه ومع امثاله في هذا الموضوع ضرب من العبث . ولا نبحث في بكائه لحرمان الفرنسويين من الكوبيراتيف ، لان من حق الانسان ان يأسف على ما يضيعه من امتياز كان يتمتع به وينعم بفوائده . كما ان من حقنا

ومن واجبنا ان نشكر لفخامة العميد خفض رواتب الموظفين الفرنسويين وحصر الكوبيراتيف في النطاق الذي وجدت لاجله ، وهو تموين افراد الجيش فقط بما يحتاجون اليه من لوازم المعيشة

على اننا ننتقل الى الناحية الرئيسية من مقال « فسيه » وهي الجديرة بالنظر . فقد قال في ختام مقاله ما يلي :

« ومن الواجب السعي والحصول على امرين مهمين : انقاص عدد الموظفين الفرنسويين في كل الدوائر ، وزيادة رواتب الذين يبقون فيها او يحلون محلهم . ولكن يجب ان نختار هؤلاء من الطبقة الممتازة ومن المتخصصين الذين لا غبار على كفاءتهم . ولا يكفي ان يكون الموظف من محاسيب هذا او ذاك من رجال السياسة في باريس ليصبح مديراً او استاذاً او مهندساً او فقيهاً في القانون ، ولا يجوز ان « يشحنوا » الينا اردأ انواع الموظفين في الادارة الفرنسوية ، فان هؤلاء يسيئون الى سمعة فرنسا ، والى البلاد المشمولة بالانتداب والى العناصر الفرنسوية الطيبة التي يختلطون بها » ـــ اه

براڤو فسيه !.. اننا نؤيد هذا الرأي كل التأييد ، ونعتقد ان تنفيذه يضع حداً لكثير من المشاكل القائمة بيننا وبين الفرنسويين . فنحن نشكو من كثرة الموظفين الفرنسويين ، ونشكو في الوقت نفسه من فداحة رواتبهم لانها ، على كثرتهم ، تحمل الخزينة اعباء باهظة فلو نقص العدد هبطت بالطبع الكمية التي ندفعها!

ان البلاد لم تطلب الاستغناء عن المستشارين الفرنسويين استغناء تاماً ، وانما هي تطلب عدداً محدوداً منهم ، بمطلق ارادتها ، من اصحاب الكفاءات ، والمتخصصين في الاعمال التي تدعوهم الى الارشاد الفني

فيها . وهي عندئذ لا تتردد في ان تدفع لهم الرواتب والمخصصات المتكافئة مع علمهم وخبرتهم ومع اهمية الوظائف التي يشغلونها ، وهي تريد فوق ذلك ان يكون المستشار مستشاراً فنياً ، لا مشيراً يأمر وينهى كما يريد ، ويصبح مرجع العباد بسلطته المطلقة

واذا كانت البلاد تشكو الان ، فهي تشكو من نوع المستشارين ومن كثرتهم . وقد حلل « فسيه » هذه الشكوى بوضوح ، وشرحها تشريحاً يزيد في قيمته انه صادر عن صحافي فرنسوي وافق كل العهود في هذه البلاد منذ الاحتلال حتى اليوم ، وشهد بنفسه تطورات التوظيف الفرنسوي فيها ، من العدد الى النوع الى الصلاحيات . ولو صدر هذا الكلام عن صحافي وطني ، لاتهموه بالمشاغبة والتهويش ، ولكنه صادر عن صحافي فرنسوي ينطق بلسان المفوضية في كثير مما يقوله . فنحن ننقل هذا الرأي محبذين ، ونطلب العمل بنصيحة « فسيه » ولو مرة في العمر !



مات الرئيس شارل دباس

«النهار» _ ٢٥ آب سنة ١٩٣٥

مات شارل دباس !...

هذا هو النبأ الصادع الذي حمله الينا البرق من باريس صباح الجمعة ، فوقفنا امام هول المصاب آسفين . لان البلاد فقدت بوفاة شارل دباس رجلا من أوسع رجالها علماً ، واكثرهم دهاء واقتداراً . وهي في هذه الفترة الحرجة التي تجتازها ، أحوج ما تكون الى رجال عركهم الدهر امثال الفقيد الكبير

لقد دخل شارل دباس في ذمة التاريخ . وليس الحكم له أو عليه من البحوث التي تستوعبها مقالة . فهو شخصية قوية ، غامضة النواحي ، بعيدة الغور ، لا يستطاع تحليلها بتجرد كامل ، قبل ان تنقطع الصلة التي ربطتها بحوادث اخيرة ، لعبت فيها دورها الخطير ، فأثارت كثيراً من الشهوات معها أو ضدها . ولكنها على كل حال شخصية لعبت في حياة البلاد بعد الحرب دوراً خطيراً ، لا نعتقد ان رجلا قام في الحكم بمثل اعبائه

في ٢٦ ايار سنة ١٩٢٦ انعقد المجمع اللبناني المؤلف من مجلسي الشيوخ والنواب وانتخب الاستاذ شارل دباس ناظر العدلية رئيساً

الجمهورية . فكان اول رئيس لبناني لاول جمهورية لبنانية . وكانت الصدور تزخر بالامال بعد ان اعلن المسيو دو جوفنيل باسم فرنسا الدستور اللبناني في ٢٣ ايار من السنة نفسها . فمشت في البلاد هزة سرور بانتقالها من الحكم المباشر الى الحكم الوطني الدستوري، واعتقد اللبنانيون انهم دخلوا في عائلة الامم المستقلة ، وانهم سائرون في ظل الحكم الوطني الى الاستقرار المنشود

وفي تلك الموجة من السرور التي غمرت البلاد ، شرع الرئيس في تأليف حكومته الاولى

وكرت الشهور ، ثم كرت السنون ، وكرت معها الوزارات ، والرئيس دباس قابض على أعنة الامور ، يبتسم ابتسامة تكتنفها الالغاز ، فلا تعرف منها ان كانت ابتسامة سخط ، ام ابتسامة رضى ، ام ابتسامة استهزاء . فكانت الوزارات تقوم وتسقط ، وتنال الثقة وتفقدها ، وهو قابض على دفة السفينة يدفعها في التيار ، فاذا استعصى عليه التيار عالجه باعصاب هادئة ، ونظر ثاقب نافذ ، وحنكة تدور حول العراقيل

ولو ان الرئيس توخى تقوية الحكم الوطني في عهد ولايته ، لبنى للاجيال القادمة اساساً وطنياً متيناً . ولكنه لسبب ما لم يفعل ، بل ترك المهازل والفواجع تمثل تحت ظل الدستور ، وبين سمعه وبصره ، دون ان يعبس في وجه الذين خربوا الحكم الدستوري ، ويمنعهم من الاسترسال في استهتارهم ، فينقذ الدستور وهيبة الحكم معاً

وقد كان ذلك في مقدوره

لا نقول ذلك طعناً في الفقيد ، فنحن لانطعن في الاموات. ولقد

كانت لنا على الرئيس دباس حملات عنيفة في « الاحرار » يوم كان الفقيد صاحب الحول والطول. فان يراعنا لم يتردد يومئذ امام جبروت السلطة ومناعة الحكم في ان يصارح بالحقائق القاسية الاستاذ شارل دباس ناظر العدلية ، فالاستاذ شارل دباس رئيس الجمهورية ، فاذا ذكرنا اليوم بعض ما قلنا فانما نفعل للعبرة والتاريخ

ولقد كانت تلك الحملات ناتجة عن تحرقنا على ضياع فرصة نادرة لتأييد الحكم الوطني وتوطيد بنيانه ، لاننا كنا نتألم اذ نرى رجلا كالفقيد قل ان تجود بمثله البلاد ، لا يفيد بمواهبه البلاد كل الفائدة فهو من اوسع اللبنانيين ثقافة ، واكثرهم علماً ، وأشدهم على السياسة مراساً . ولقد اتيح له من ثقة الفرنسويين ما لم يتوفر لسواه ، فضلا عن تجرده عن الحزبيات، وبعده عن العنعنات، وترفعه عن المحسوبيات وعدم تأثره بقرابة او طائفية ، او صداقة او شفاعة. فهو في هذا الباب نسيج وحده . وقد كان في وسعه — وقد اجتمعت له هذه المزايا التي قل ان تجتمع لسواه — ان يشق للحكم الوطني الدستوري طريقاً غير الطريق التي اتجه اليها في اوائل عهد الدستور ثم راح يتوغل فيها مع الشهور والاعوام

ولكن الفقيد لم يشق تلك الطريق ، بل ترك الحكومات الدستورية تتجه في سيرها الى خط غير مستقيم ، حتى انعرجت ، فعادت واتصلت بتيار الحكم المباشر القديم ، حتى تملق الدستور ! ..

ولعله كان معذوراً في عدم تعرضه لمسؤوليات الحكومات ، وفي تركه لها الحبل على الغارب . ونحن لا نبحث الان فيما اذا كان موقفه ذاك ناتجاً عن قناعته الشخصية ، أم عن شعوره برغبة الفرنسويين في

تلك الخطة ، ولكننا نقول ان اعظم فرصة ضاعت على الحكم الوطني في البلاد هي الفرصة التي بدرت في اوائل عهد الدستور ، أيام كان وضع الاساس المتين للحكم الوطني عملا طبيعياً مستطاعا

لقد ولي الفقيد بعد تعليق الدستور رئاسة الحكم المطلق . فأظهر نشاطاً عظيما لا يتفق مع ما عرفه الناس عنه في عهد ولايته الدستورية. ومهما قيل في ذلك العهد ، وقد قلنا فيه كثيراً ، فانه أظهر للناس ان في شارل دباس كثيراً من الصفات التي يجب ان تتوفر في كبار رجال الحكم ، ولو انه أحسن استخدامها ، ولم تفسد الشهوات تلك الخطة المرسومة — وفي الخطة نفسها كثير من المآخذ — لما انتهت تلك التجربة الى المهزلة الفاجعة التي انتهت اليها ، ولما كانت اسوأ خاتمة لتلك « العملية » التي اراد بها الفرنسويون تنفيذ خطة رسموها ، وليس الآن مجال الكلام عنها

وولي الفقيد رئاسة مجلس النواب ، فلم تظهر في الرئاسة كل مواهبه كنائب ، او كرئيس يسيطر على ادارة الجلسات . ولكن مواهبه ظهرت في الموقف الذي وقفه المجلس برئاسته في قضية رسوم الجمرك فهو رئيس النواب الوحيد الذي بحث المجلس في عهده قضية الجمارك بحثاً جدياً وطالب اولي الامر بتبديل السياسة الاقتصادية ، ولما اراد بعض المراجع ان يظهر امتعاضه من هذا الموقف ، بمحاولته وضع رئيس المجلس في التشريفات في غير موضعه ، وقف الفقيد موقفاً كريماً حازما وظل يحتج حتى أعطوه في التشريفات المركز الذي اعتبره لائقاً ، ثم استقال من الرئاسة

نحن لا نحاول في هذه المقالة ان نحيط بحياة شارل دباس ولكننا

نقول انه قد يتقلب على لبنان رؤساء عديدون ، قبل ان نرى رئيساً اجتمع له ما اجتمع للفقيد الكبير من عناصر العلم ، والعمل في سبيل الحكم اوطني وجعل الرئاسة فوق المحسوبيات والنعرات جميعاً

ولقد فقدته البلاد في احدى ساعاتها العصيبة حين بدأت مواهبه تكتمل ، وحين بدأت الصدمات تنضج علمه واختباره ، وتجعل حكمه على الاشخاص والحوادث سديداً ، فتفيده ، وقد كانت تفيد البلاد لو افسح له الاجل مجال العودة الى خدمة البلاد . فهو كزميله المرحوم الشيخ محمد الجسر قضى في الساعة التي اتخذت فيها مواهبه اتجاهاً جديداً

فنحن نذرف على قبر الفقيد دمعة حرى ونرجو له عفو الله وغفرانه



الشباب الحائر بين الشرق والغرب

« النهار » - ٢٨ آب سنة ١٩٣٥

يجتاز الشباب اللبناني المثقف ازمة نفسية ، تتطور الى جانب الازمة المادية فتزيد في حيرة الشباب ، وتفتح لهم من التفكير آفاقاً متعددة ، يطلون منها على المستقبل المجهول، لعلهم يتبينون الطريق الذي يطمئنون الى السير فيه ، نحو مصير تكتنفه ظلمات الشك في التكوين القومي ، وتملأه هذه الحيرة التي تقف بهم بين الشرق والغرب ، فلا يدرون الى أيهما يتجهون

ونحن لا نعجب من هذه الحيرة فهي نتيجة التكوين المدرسي المختلف الالوان والانواع . لان المدارس الثانوية والعليا ما فتئت منذ عشرات السنين تخرج اجيالا من الشباب ضربوا من ثقافة الغرب وعلومه بنصيب وافر ، ولم يحصلوا الا النزر اليسير من ثقافة الشرق وعلومه ، وهم يكادون يجهلون لغتهم العربية . فاذا أرادوا ان يعرفوا شيئاً عن بلادهم خاصة وعن الشرق عامة لجأوا الى كتب الفرنجة يطالعون فيها ما دونه المؤلفون الاجانب . بل ان بعضهم لا يعرف من اخبار بلاده الا ما يطالعه في الصحف الفرنسوية المحلية ، لانه يجهل لغة قومه

ولا نغالي اذا قلنا ان هذا التكوين المدرسي قد « اقتلع » هؤلاء الشباب من محيطهم « وسلخهم » عن بيئتهم فاصبحوا غرباء في تفكيرهم عن السواد الاعظم من قومهم . ذلك ان ثقافتهم الغربية الصرف حملتهم على الاتجاه بكليتهم الى الغرب ، ذلك الغرب الذي درسوا تاريخه وجغرافيته وعلومه وتأثروا بمذاهبه الفلسفية والاجتماعية والسياسية . وعندما ارادوا ان يكونوا غربيين — مثل الغربيين — صدمتهم حقائق الاشياء المحسوسة ، فوجدوا انهم ما يزالون في الشرق يتأثرون بمحيطه وجوه ومناخه ، وبهذه المجموعة من العوامل التي يخلقها الاستمرار والتقاليد في الامم ، فتتأثر بما فيها من وجهة كما يتأثر الفرد بما يرث في دمه من صفات آبائه وجدوده ، قريباً كان هذا التأثر الوراثي ام بعيداً .

لذلك ترى هؤلاء الشباب حائرين بين الشرق والغرب ، وتلمس هذه الحيرة في غضبهم لقومهم اذا شهدوا من غربي احتقاراً لهذا القوم « الشرقية » عندئذ تستيقظ فيهم من حيث لا يشعرون ، لان ناموس الرجعة الكامن فيهم يثير في نفوسهم الانفة وحب المحافظة على البقاء فيقفون عندئذ متسائلين : أشرقيون نحن أم غربيون ؟

انهم غربيون بتفكيرهم ، وتكوينهم ، وثقافتهم . ولكنهم شرقيون بمولدهم ، ومحيطهم ، وأنسابهم . ولن تستطيع كل انواع التربية ان تسلخهم عن عرقهم الشرقي سلخاً تاماً ، والعرق دساس ، الا اذا غادروا البلاد وكونوا في الخارج اجيالا متعاقبة تقطع الصلة التي تربطها بمحيطها الاول وقومها الاصلي .

فماذا يفعل الشباب ، الغربي الثقافة ، الشرقي المولد والاقامة ؟

ماذا يفعل في هذه الحيرة التي تملك عليه تفكيره ، وفي أي اتجاه يسير والى اي هدف يتجه في الحياة ؟

ان مصلحته ، والطبيعة الانسانية نفسها ، تقضيان عليه ان يعود الى حظيرة قومه ، وان يرجع الى الاتصال بهذا الشرق الذي ارادوا ان يسلخوه عنه ، فأضاع شرقيته او كاد ، ولم يصبح غربياً كما يريد ، وفقد شخصيته وطابعه الخاص . والشباب يعلمون ان الرجل الذي « ميّع » شخصيته يفقد احترامه ويضيع الشعور بالوجود وهو اساس البقاء

ان الازمة النفسية التي يتخبط فيها الشباب اللبناني اليوم انما هي ازمة متعددة النواحي ، متشعبة الاطراف ، لا تحيط بها مقالة ، ولا يحلها درس سطحي في مثل هذا المجال الضيق . على ان شعور الشباب المثقف بها ، وشروعه في درس اسبابها ومسبباتها ، دليل على انها بدأت تتجه الى الحل

فنحن نحيي هذه النهضة ، وندعو للشباب بالتوفيق في السير الى الحل المنشود

الاطباء الاجانب في البلاد

«النهار» ــ ١٠ ايلول سنة ٩٣٥

نشرنا في «نهار» الاحد خلاصة قرار أصدرته المفوضية بمنع دخول الاطباء والصيادلة والمحامين الى سوريا ولبنان ما لم يكونوا مطلوبين من قبل المعاهد والمؤسسات الخاصة للقيام بوظائف فنية يعجز عن القيام بمثلها أبناء البلاد

وفي انتظار نشر القرار بكامله، ومعرفة تفاصيله، نعتمد على الخلاصة التي وصلت الينا، لنبحث هذه الفكرة، ولنشكر للمفوضية مبدئياً وضعها موضع التنفيذ. لان هذه الفكرة ترمي الى حماية اصحاب المهن الحرة من المزاحمة الخارجية، وافساح المجال أمامهم حتى يستثمروا مواهبهم وشهاداتهم التي انفقوا في سبيل الحصول عليها اموالا طائلة، وبذلوا جهودهم في مطلع عهد الشباب

فقد طغى على البلاد بعد الحرب سيل من الاطباء والصيادلة، واطباء الاسنان على الاخص، زاحموا حملة الشهادات منا مزاحمة عنيفة. فكانت الكليات تخرج كل سنة عشرات الاطباء والصيادلة والمحامين، فلا يكادون يستعدون لمزاولة اعمالهم حتى يجدوا فريقاً من

زملائهم الاجانب قد احتل السوق ، وكاد يسدّ عليهم باب العمل

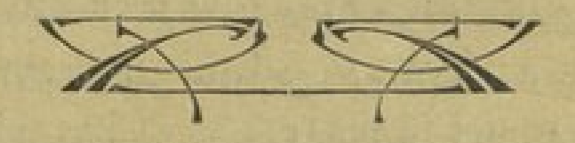
ان بلاد الناس تحرم على الاجانب مزاولة المهن الحرة فيها ، الا ضمن قيود مخصوصة وضمانات علمية معينة ، تحصر مجال نشاطهم في نطاق ضيق جداً ، يبقى معه مجال العمل للوطنيين فسيحاً . ان بلاد الناس تفعل ذلك بينما كانت ابواب بلادنا مفتوحة للقادمين من الشرق والغرب ، يعملون فيها بدون قيد ولا شرط

وقد سبق للمفوضية ان اصدرت قراراً يتعلق بالمحامين الاجانب ، وها ان قرار المفوضية الصادر الان يعالج ما يعانيه اطباؤنا وصيادلتنا من مزاحمة الاجانب . ولا نعرف ان كان يزيل هذه المزاحمة ازالة تامة ولكننا نرجح انه سيخفف كثيراً من وطأتها . ونقول بالترجيح لان في البلاد الان كثيراً من الاطباء الاجانب ، ولا نعتقد ان هذا القرار يشمل ما قبله ، ولكنه على كل حال سيضع حداً في المستقبل لهذا السيل المتدفق

ان طلب حماية اطبائنا — وغيرهم من اصحاب المهن الحرة — من مزاحمة الاجانب ليس صادراً عن كره للاجانب او عن تعصب اعمى ضدهم ، بل هو يصدر عن حب المحافظة على البقاء والدفاع عن الرزق المشروع . ونحن لا ننكر ان للاطباء الاجانب فضلاً كبيراً علينا ، خصوصاً للفوج الاول الذي حمل علمه و « انسانيته » من وراء البحار الى هذه البلاد ، فطبب ابناءها وعلمهم ، وكان لهم شافياً ، وفي ميدان العلم هادياً . ولكن ما لبثت ان تلت هذا الفوج افواج ، بينها عدد كبير لم يتولوا التدريس وانما حولوا الطبابة الى تجارة ، فكانوا يستثمرون بها المرضى أفظع استثمار ، ويحتقرون ابناء البلاد أشد

الاحتقار ، ويزاحمون اطباءنا مزاحمة ليس فيها شيء من اللياقة بين ابناء الكار

فنحن نحفظ للفوج الاول من الاطباء والمدرسين اطيب الذكريات ونعترف بفضلهم على النهضة العلمية في هذه الديار . ولكننا نقف ازاء بقية الافواج التي عقبتهم خصوصاً بعد الحرب والتي لا تمت بسبب الى العلم الصحيح والاخلاق الفاضلة، نقف ازاء هؤلاء ونطلب منهم مراعاة آداب الضيافة سواء في علاقاتهم مع زملائهم ام مع الذين يتطببون عندهم من ابناء البلاد ، ونشكر لاولي الامر التدبير الذي اتخذوه لحماية حملة الشهادات العليا من مزاحمتهم في المستقبل



الشركات الاجنبية

كلما طالبنا بحقوقنا قالوا اننا متعصبون !

« النهار » — ١٤ ايلول سنة ٩٣٥

نشرت مجلة « العالم الاستعماري المصور » الافرنسية مقالا عن المزاحمة القائمة بين السكة الحديدية والسيارات في البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسوي ، وقفت فيه بجانب السكة الحديدية وقالت ان فوائدها ترجح على الفوائد التي تجنيها البلاد من السيارات

ونحن لا نحاول في هذه المقالة ان نناقش الكاتب في ما ذهب اليه ، ولكننا نشير الى ان بعض الصحف الفرنسوية في البلاد نشر هذا المقال بنصه الفرنسوي ، كما ان بعض الصحف العربية نشر تعريب هذا المقال كما ورد عليه من بعض الدوائر ، ولعلها دائرة السكة الحديدية ، مما يدل على ان ثمة ايعازاً بنشره لغرض معلوم

وقد انفردت جريدة « البشير » بوضع تمهيد طويل لهذا المقال ، عرضت فيه لموقف الصحف من الشركات الاجنبية عموماً وشركة السكة الحديدية خصوصاً ، وحاولت ان تصبغ كتابات الصحف الوطنية عن هذه الشركات بصبغة التعصب ضد الاجنبي . ثم ورعت الكتاب

الذين يعالجون هذه المواضيع الى فئات أسبغت على كل فئة منها الوصف الذي أملاه عليها غرضها

ونحن لا نستغرب تطوع «البشير» للدفاع عن الشركات الاجنبية دفاعاً أعمى ، ولا نعجب من اقدامه على تشويه ما تكتبه الصحف الوطنية عن هذه الشركات ، فان «البشير» ديدبان المصالح الاجنبية في هذه البلاد ، وخصم بطبيعته لكل نهضة قومية . ولكننا نود ان نغتنم فرصة ما كتبه لنقول له ، وللذين دفعوه ، ان البلاد لا تخاصم الشركات الاجنبية كرهاً بالاجانب ، ولمجرد كون هذه الشركات اجنبية ، بل هي تنتقد هذه الشركات بنسبة اتصال مصالحها بمصالح الجمهور ، وتحاول ان تدفع عن المستهلكين طمع الرأسماليين ، اجانب كانوا ام وطنيين!... فالمسألة ليست مسألة عواطف مع الاجانب او ضدهم ، وانما هي مسألة مصالح عمومية يشكو الجمهور من غمط حقوقه فيها فتردد الصحف صدى هذه الشكوى وتطلب ازالة بواعثها

ومما يبعث على الاسف ان الاجانب وابواقهم يحاولون ان يصبغوا كل مطلب تطلبه البلاد بصبغة التعصب وبغضها للاجنبي . كأنه لا يجوز لنا ان ندافع عن مصالحنا ، الاقتصادية على الاقل ، كما يدافع عنها الناس في بلاد الناس . فاذا قام الجمهور في باريس مثلا يطلب تخفيض اثمان النور او رسوم السكة الحديدية ، فهل يكون طلبه صادراً عن تعصب ضد الاجانب ؟ أم يكون صادراً عن رغبته في خفض نفقاته والحؤول دون اقدام الشركات على استغلاله ؟

ونحن لا نصدر في انتقادنا هذه الشركات الا عن مثل هذه الغاية.

مع العلم ان الشركات في اوروبا واميركا لا تتمتع بالامتيازات التي تتمتع بها في بلادنا ، فهي هناك خاضعة لكل القوانين العامة بينما هي هنا دول في الدولة ، او فوق الدولة . ونحن نسأل الذين يتهموننا بالتعصب لو كانت هذه الشركات في اوروبا ، وكانت تعامل الناس في بلادها كما تعاملنا في بلادنا ، فهل كانوا يرضون بالسكوت عنها ؟

ولكننا في بلاد مستضعفة لا يجوز لها ما يجوز للناس في بلاد الاقوياء .

نحن نرحب برساميل الاجانب كل الترحيب ونعتبر وجودها عنصراً من عناصر الانعاش الاقتصادي الذي لا غنى لنا عنه . ولكننا نرغب ان يكون توظيف هذه الرساميل معقولا واستثمارها مشروعا فلا نرغم على تحمل دلالها وغطرستها ، ولا نمعن هي في استغلالنا استغلال المرابين ، ولا نضطر الى تسديد خسارتها في حين ليست لنا رقابة على نفقاتها ، كما يجري في السكة الحديدية مثلا

والخلاصة اننا نريد ان يعاملنا الرأسماليون في بلادنا ، كما يعاملون ابناءهم في بلادهم ، ونحن نعطيهم عشرة بالمئة زيادة عن حقوقهم ... فهل يكتفون ؟!...



الضحك من الضعفاء

الحبشة بين انسانية الانكليز وطمع الايطاليين

« النهار » في ٢٧ ايلول سنة ١٩٣٥

اصبحت المشكلة الحبشية الايطالية صراعاً بين الحق والقوة في الظاهر تقف فيها انكلترا والقائلون بقولها موقف المدافع عن الحق الممثل في ميثاق عصبة الامم ، وتقف فيها ايطاليا موقف المعتز بقوته الطامع في التوسع والاستعمار .

ولكل من الفريقين حجج يدلي بها دفاعاً عن نظريته ، ويدعم هذه الحجج بالاساطيل والجيوش والطيارات ، حتى اذا ذهب دور الاقناع بالكلام ، وجاء دور الاقناع بالقوة ، كان « السيف اصدق انباء من الكتب »

ومما لامشاحة فيه ان موقف انكلترا في الظاهر ، من انبل المواقف التي سجلها التاريخ في الدفاع عن الامم المستضعفة وحمل الاقوياء على احترام العهود والمواثيق ، فقد حشدت اساطيلها وجيوشها وطياراتها ، وسخرت قواها كلها للدفاع عن الحق المهدد

هذا في الظاهر . اما في الحقيقة فهي لم تغضب هذه « الغضبة » الانكليزية

الا دفاعاً عن مصالحها . لقد سبق للحوادث ان دبرت مراراً بالاقدام دون ان تغضب انكلترا هذه الغضبة الهائلة . بل سبق لها — هي بعينها — ان داست هذا الحق ومرغته بالوحول ، دون ان تعبأ بما تستمسك به اليوم من المبادىء السامية ، وبما يعلنه سياسيوها وصحافيوها من دفاعهم عن العهود المكتوبة ، والامم المستضعفة . ولكن مصلحة الامبراطورية اليوم تستوجب هذا الموقف ، فتستيقظ في الذاكرة الانكليزية النظريات السامية كحقوق الشعوب في الحياة ، واحترام دستور عصبة الامم ، والمحافظة على العهود المكتوبة ، وما الى ذلك من مبادىء نسيها الانكليز يوم اغاروا على البوير والهند ومصر ، وفلسطين ، ويوم خذلوا المغفور له الملك حسين لاستمساكه بعهودهم ، ويوم احتلوا قبرص ومالطة وجبل طارق ، وما الى ذلك من ايام حفل بها تاريخهم الاستعماري الضخم

والانكليز ماهرون جداً في اغتنام الفرص للتظاهر بالدفاع عن المبادىء والعهود ، اذا اتفق الدفاع مع مصلحتهم . ألم يخوضوا غمار الحرب سنة ١٩١٤ دفاعاً عن « قصاصة الورق » التي مزقها الالمان يوم اخترقوا حياد البلجيك ؟

واليوم ؟ انهم يضعون كل قواتهم في كفة الميزان دفاعاً عن دستور عصبة الامم ، وانتصاراً للحبشة التي يهددها الاستعمار الايطالي ... ولكنهم في الحقيقة يدافعون عن مصالحهم قبل كل شيء !...

واذا انت نظرت الى موقف ايطاليا تجد رائده مصلحتها قبل كل شيء ايضاً . وانك لتضحك من الحجج التي يدلي بها موسوليني عندما يقول انه يريد نشر مدنية الجنس الابيض في الحبشة المتوحشة

وتضحك عندما تسمع البارون ألويزي يقول ان ايطاليا لا تقبل

ان توضع على قدم المساواة في عصبة الامم مع الحبشة المتوحشة !...

نعم انك تضحك من هذه الحجج الواهية ، لان ايطاليا المتمدنة هي التي قدمت الحبشة الى عصبة الامم . وهي تجلس معها منذ سنوات في هذه الهيأة الدولية جلوس الند للند . فهل « توحشت » الحبشة فجأة في نظر ايطاليا ، بعد ان كانت متمدنة ، أم ان المصلحة هي التي حملت ايطاليا على تغيير نظرها الى الحبشة ، فاصبحت تراها متوحشة تأنف ان توضع معها على قدم المساواة ؟

ان المصلحة هي التي تملي على الدول سياساتها واعمالها . وما المبادىء والعهود والمواثيق غير وسائل للضحك من الضعفاء

وويل للضعيف !...



الطائفية في الوظائف

تتغلب لسوء الحظ على الاهداف القومية العامة

« النهار » — ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٥

أشرنا منذ يومين الى المناورات التي تدور حول رئاسة المجلس النيابي ، وقلنا ان طائفية الرئيس تلعب في هذه القضية دوراً من الادوار التي تعوّدنا ان نلهو بما فيها من عرض زائف عن الجوهر الصحيح . ولكن ما الحيلة في هذا الكيان الاداري الذي اقاموه على اساس الطائفية ؟ انه بوزع المناصب الرئيسية بين الطوائف لئلا يختل التوازن اما حقوق البلاد ، وصلاحيات الوظائف ، وما الى ذلك من شؤون فانها تصبح ثانوية بالنسبة الى حقوق الطوائف في الوظائف

نقول ذلك آسفين ، ولكنها الحقيقة التي لا مفر من الاعتراف بها فقد اصبحت الطوائف تجاه التشكيل الحكومي اشبه بالجماعات السياسية منها بالطوائف المذهبية ، حتى ان الدستور اللبناني نفسه اشار في مادة موقتة الى هذه الحالة فقال : « تراعى حقوق الطوائف في الوظائف العامة الخ ... »

ولا ندري اذا كانت هذه المادة قد « تعلقت » مع ما علقوه من

مواد الدستور ، ام هي لا تزال سارية المفعول ، ولكننا ندري ان الطوائف لا تنفك عن المطالبة بحقها في الوظائف ، كلما شغرت وظيفة أو حدث تبديل في المناصب

ولقد كادت هذه الطائفية في الوظائف تحمل الناس على تناسي المطالب القومية الشاملة ، وتدفع الفريق الاكبر منهم الى حصر اهدافه في التوازن الطائفي ، وما اليه من حقوق يطالبها بعض الاشخاص باسم الطوائف التي ينتسبون اليها ، وقد يكون هؤلاء الاشخاص انفسهم ممن لا يحسون بالحس الطائفي ، ولكنهم يطالبون بحق طوائفهم ليصلوا الى الهدف الشخصي الذي يريدون

ومن سوء الحظ انه لم يظهر حتى الان في لبنان اي جهد رسمي للقضاء على هذه الطائفية في الوظائف . مع ان أولي الامر لو ارادوا ان يحاربوا هذه النعرات لكسروا كثيراً من حدتها ، ولكنهم وجدوا في الجمهور استعداداً لها فتركوا الاستعداد ينمو ويقوى بنفسه ، حتى طغت الاهداف الطائفية على الاهداف القومية ، واصبح الناس يطالبون بحقوق طوائفهم قبل ان يطالبوا بحقوق بلادهم ، فتناسوا الهدف الاكبر امام الهدف الاصغر ، لأسباب ليس الان مجال التبسط فيها

ولو ان الادارة الحكومية استرشدت بالنظرية القومية الشاملة في علاقاتها مع الافراد لما قويت هذه النعرات . ولكن سير الاعمال حمل الناس على ان يعتبروا وجود موظفين من طوائفهم وازعاً يحول دون غبنهم وهضم حقوقهم ، فأصبح الموظف مرجعاً لابناء مذهبه ، أو عنواناً لحقهم في تسيير الاعمال العامة . مع انه في الاصل يتولى عمله في

الدولة لخدمة الشعب على اختلاف طوائفه ، ولتأدية وظيفته في الآلة الحكومية بحكم الوضع الذي وجد فيه

فاذا رأينا الطوائف تتفاخر على الوظائف ، وتسعى كل منها الى المطالبة بحصتها في مناصب الدولة ، فلأن هذه الاوضاع التي نعيش في ظلها تشجعها وتدفعها الى ذلك ، بعد ان تضاءلت الاهداف القومية العامة امام تنافس الجماعات على الوصول الى المناصب

نحن نأسف لهذه الوضعية كل الاسف ، ولكن أسفنا لا ينفي وجودها . وهي لا تزول بجرة قلم ، بل تستوجب ازالتها تطوراً تساعده الحوادث على بث الاطمئنان في النفوس ، واعطائها البرهان على ان هذه الدولة للبنانيين جميعاً

الهيئات العامة بين الانتقاد والتحقير

« النهار » — في ٣١ تشرين اول سنة ٩٣٥

لم تقم في البلد حكومة ، ولم يجتمع في دار النيابة مجلس ، الا سلقتهما الصحف بألسنة حداد ، وقالت فيهما ما قاله مالك في الخمر ، واكثر قليلا ... ولو ان الامر اقتصر على نقد الهيئات العمومية ، واظهار الخطيئات التي يرتكبها رجالها — وكل انسان يخطىء — لما كان في الموضوع ما يستوجب الاشارة ، لان الصحف في كل بلاد الناس تنتقد الحكومات والمجالس . ولكن الحملة التي ما برحنا نشهدها في بلادنا على الحكومة والمجلس ، خرجت عن طور الانتقاد المعزز بالادلة والبراهين واتخذت في اكثرها شكلا من السباب الذي لا يدعمه برهان ولا يقوم عليه دليل ، مع ان الادلة على خطأ الحكومات والمجالس متوفرة ، وفي استطاعة الناقدين تعديدها ضمن حدود النقد المشروع .

نحن لا نحاول ان ننكر على الصحافة انتقاد الحكومة والمجلس ، فقد كنا وما نزال من الذين ينتقدونهما بشدة ، ولكننا نود ان نشير الى الفرق بين انتقاد الحكام والنواب على اعمال معينة اخطأوا فيها ، وبين تحقير الحكومة والمجلس بصفة كونهما هيأتين معنويتين . فان

هذا التحقير يقلل من قيمتهما في نظر الاجانب ويجعلهما هزؤاً وسخرية في عيون الناس

وقد ظهرت آثار هذه الحملات الاجمالية في دوائر السياسة العليا وفي الرأي العام نفسه ، فاصبح الاجانب ينظرون الى الحكومة والمجلس نظرة استهتار ، وأصبح الرأي العام ينسب اليهما كل خطيئات الدنيا والاخرة ، ويعتبرهما اعضاء فضولية في كيانه . وقد بلغ من رسوخ هذا الاعتقاد ان المفوض السامي المسيو بونسو عندما علق الدستور ، استند في ما استند اليه من حيثيات الى النقمة العامة على مجلس النواب ، وقال ضمناً ان البلاد تريد ان تتخلص من النظام الدستوري

وقد قامت الصحافة تنكر صواب هذا الاستناد ، وتقول ان البلاد لم تنقم على المجلس كهيأة معنوية عامة ، وانما هي نقمت على افراده الذين لم يحسنوا القيام على العمل . ولكنها ما لبثت ان تناست دفاعها هذا واستأنفت حملتها السابقة فشملت حملتها الاشخاص والنظام معاً

وبالرغم من تضافر الادلة على خطأ هذه السياسة ، فاننا لم نقلع عن هذه الخطة ، بل نحن ما زلنا نحمل على الحكومه والمجلس كهيأتين معنويتين ، ونعمل على تحقيرهما كهيأتين معنويتين ، مع ان الماضي كان يجب ان يحملنا على اظهار الحملة بشكل انتقاد متزن ، يبنى على الادلة المعقولة والبراهين المحسوسة

الحكومة تخطىء ، والمجلس يخطىء ، وخطيئاتهما وافرة جداً ، وكبيرة جداً . ولكننا لا نقول لهما الا في النادر اين يخطئان وكيف يخطئان ، بل نسكب الحملة عليهما في قالب مجمل ، ونسبغ عليها ثوباً من الاستهزاء والتحقير يخرج النقد عن هدفه الاصلاحي ويوجهه في

طريق يقرب من السباب والتشفي ، فيلتوي القصد الذي وجد النقد للوصول اليه ، وهو اصلاح المختل وتقويم المعوج ، ويتخذ شكلاً من تهديم الانظمة وتحقير الهيئات المعنوية العامة

فهل يكون الاصلاح بهذا الشكل ؟ وهل نقدر الاثر السيء الذي تركته وتتركه هذه الطريقة في نفوس الاجانب ونفوس المحكومين ؟

ان الانتقاد واجب ، ولكن التهديم والتحقير يفسدان الانتقاد فاذا أردنا ان يكون لنا كيان حكومي ونيابي محترم فالتحقير والتهديم يزيلان كل أثر لاحترام هذا الكيان في النفوس

المقايضة التجارية تنقذ بقايا ثروتنا

«النهار» ـ ٧ كانون الاول سنة ١٩٣٥

لماذا لا تلجأ المقامات الرسمية الى اتباع نظام المقايضة في التبادل التجاري مع البلدان الأجنبية ؟

سبق لنا منذ شهور ان عالجنا هذا الموضوع مراراً ، وطلبنا الى أولي الامر ان يعملوا على اقامة نظام المقايضة بيننا وبين الدول التي نستورد منها البضائع ، لأن ميزاننا التجاري غير متوازي الكفتين ، وقد رجحت فيه كفة الوارد على كفة الصادر ، فأصبحنا نشتري اكثر مما نبيع ، واصبحنا بالتالي نشحن من اموالنا الى الخارج اكثر مما نستورد .

وقد أدى اختلال الكفتين على توالي السنين الى ذوبان ثروتنا العامة ونقص مقدرتنا على الدفع . وما كان تخفيض رسوم الجمرك ليعيد الى الميزان التجاري توازنه المفقود ، لاننا ظللنا نشتري اكثر مما نبيع ، وظللنا بالتالي ندفع اكثر مما نقبض .

ولا شك ان استمرار الحال على هذا المنوال يؤدي الى جفاف الينبوع ، ويوصلنا الى يوم لا نستطيع فيه ان نشتري شيئاً ، ونحن

في طريق هذا اليوم سائرون، اذا لم ينشط المسؤولون الى اتخاذ التدابير المناسبة للحؤول دون هذا اليوم العصيب

وليس نظام المقايضة الذي نطالب به بدعة في علاقات الشعوب التجارية ، وانما هو تدبير من تدابير حماية الثروة الوطنية لجأت اليه اكثر الدول عندما استعصت في بلادها الازمة ، فمنها من اقامت نظام مقايضة شديد ، فلا تشتري الا ممن يشتري منها مقداراً بمقدار . ومنها من حرمت خروج النقد من بلادها الا بكمية سنوية محدودة حتى تخفف الاستيراد ما أمكن ، وتستبقي في بلادها اكبر كمية مستطاعة من المال . بل ان بعضها ذهب الى ابعد من ذلك ، فحرم خروج المال من البلاد بتاتاً

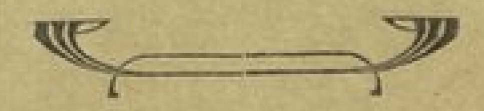
ونحن لا نطمع بالحصول على مثل هذه النتيجة الكاملة لاسباب عديدة . اولها اننا في حاجة الى « الكريديتو » الاجنبي ، فاذا حرم خروج المال من بلادنا انقطع عنا « الكريديتو » ووقعنا من جراء ذلك في ازمة اشد صعوبة من الازمة التي نريد ان نتلافاها . ولكننا نطمع على الاقل بأن لا نشتري من بلد لا يشتري منا ، ان لم يكن مقداراً كاملاً بمقدار كامل ، فببعض المقدار الذي نرسله

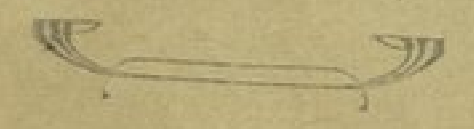
واذا قيل ان صك الانتداب يحول دون اتخاذ هذا التدبير الحيوي ، قلنا ان ليس في نصوصه ما يمنع البلاد المشمولة بالانتداب من اتخاذ التدابير اللازمة لحماية ثروتها . واذا كان الصك يقضي بعدم تفضيل دولة على دولة في الاتجار ، فانه لا يمنعنا في الوقت نفسه من مخابرة هذه الدول لتكون معاملتها معنا على اساس التبادل والمقايضة خصوصاً وقد اتخذت الدول نفسها مثل التدبير الذي نطالب به ، فهي لا تستطيع

ان تمنعنا شيئاً طبقته على نفسها وعلى الذين يتبادلون معها المحاصيل والمصنوعات ونحن منها

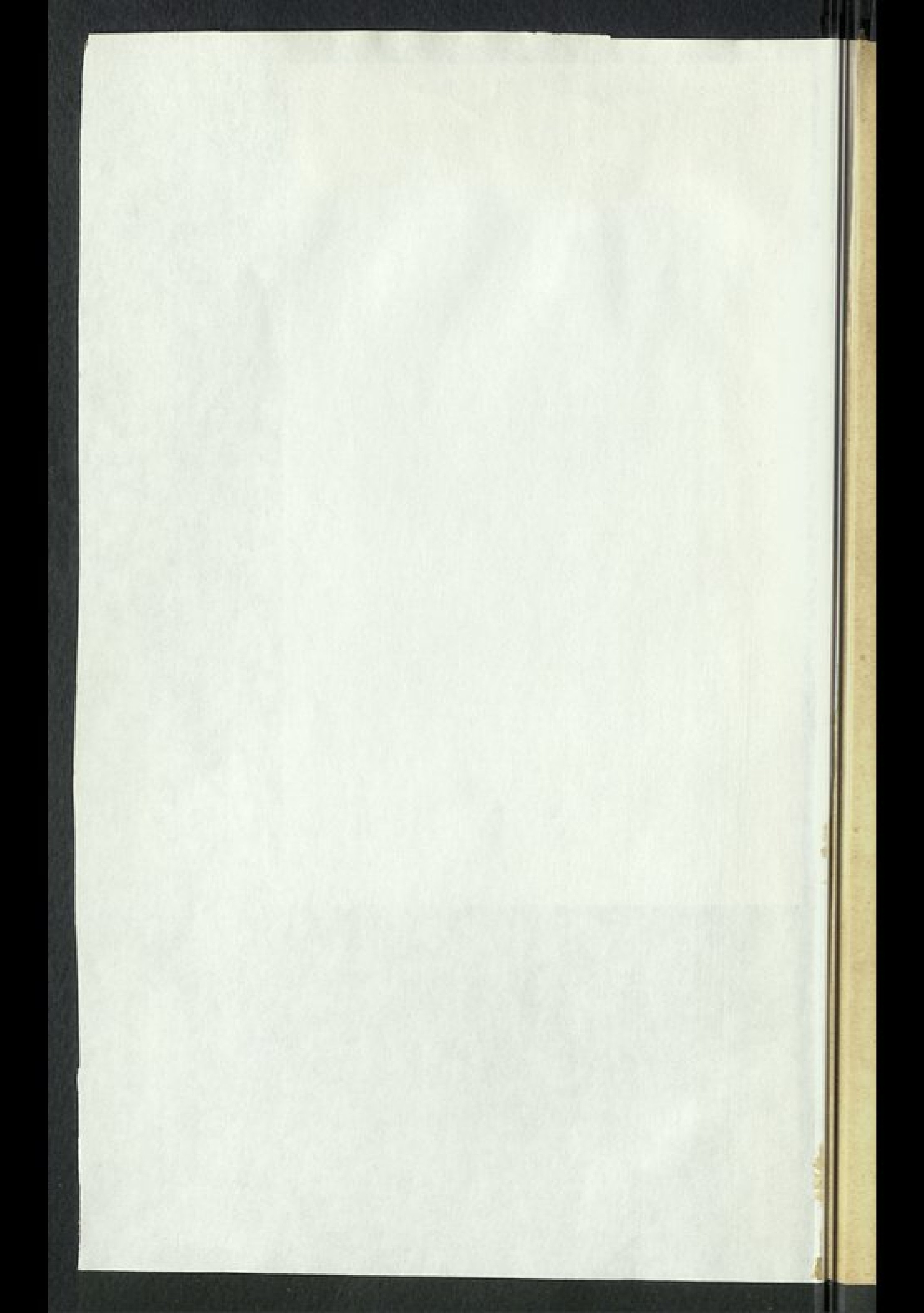
هذه رومانيا مثلا . ان بضائعها تدخل بلادنا بدون قيد ولا شرط ، وتقبض اثمانها من تجارنا بدون قيد ولاشرط . فاذا صدّر اليها تجارنا شيئاً من محاصيلنا ، تعذر عليهم قبض ثمنه ، لان الحكومة الرومانية لا تسمح باخراج المال من بلادها الا بنسبة محدودة

وقس على ذلك كثيراً من البلاد الاخرى ، فلماذا نفتح ابوابنا لكل انواع البضائع والمحاصيل بينما غيرنا يقفل ابوابه ؟





فهرست




DATE DUE
07 FEB 2011
Circulation Dept. 2
JAFET LIB.
Dept. 4


AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
00401896

